





٢٢٨٨٩  
١٣٩١  
٢

بها العلم عن الدليل بطريق العلم واليقين ولا يكفي الظن بالتقليد  
او الحدس والتخمين وهي خمسة واصول الاسلام منها ثلاثة سمي  
بمجد واحد منها او شك فيه فقد كفر في غير فحة **التفكر الاول**  
معرفة الله ويكفي في اثباته ومعرفة صفاته التفكر في الآثار وتعرف الدليل  
والآثار وما تروى من عجائب المخلوقات في الارضين والسموات من سائر  
الجمادات وجميع ضربات الحيوانات وغيرها من الموجودات فان في  
تغيرها وتقلب احوالها بمرورها وانما على حدوثها وانتهائها الى  
صانع موجود واجب الوجود في ذاته غني عن الموجودات قد ابدى  
دائم ابدى حتى قادر على كل شيء متصرف بهذه الصفات من حيث الذات  
بل هو عين الذات فتكون قد تدبر علاقة بجميع المقدرات وعلى ما  
يلجج المعلوم بالاستواء جميع المعلومات والمقدورات بالنسبة الى الذات  
وقد استلزم انما يقتضي الحدوث كالجسمانية والرضية والقدرة  
والمثلية والروحية البعيرة وورد الحوادث والحلول والاعتقاد  
والاختصاص بكان وجهه او زمان والمزاج والذات والالوهية  
والحرية ومقتضى عموم قدرته نفى الشريك وشبوت الكلام والامر  
والنهي والقدرة والجبر والملك والمملوك والتمتع عن صفات  
والجمع لصفا الكمال ومنها العدل ويجوز بيان انشاء الله تعالى

من المعين  
رب وفقني بالانماذج الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي استس قواعد الاحكام ورفع دعائم الامم  
وميز لعباده الحلال من الحرام وختم الادب بافضل ختام جعل  
شرعية محمد صلى الله عليه وآله الامام الى يوم القيام  
بخلافة علي امير المؤمنين عليه السلام وعمرته الامام  
الكرام **وبعد** فقد سئل عن سائر اهل البيت  
الاحفان "اصفيا ان اكتب لهم رسالة محتوية على اصول  
الواجبات والامور ما افترضه الله من العبادات والاعتقادات  
فاجبتهم في ذلك وسلك فيها اوضح المسالك ورجأت من  
كافة الاخوان الكرام الناطقين اليها ولو بعد مرور الأزمان و  
الأيام ان يشركوني في صالح الدنيا وليسألوا الله ان يخريني على  
تاليها خير الجزاء وسقيتها بغية الطالب في معرفة المقادير والواجبات  
وقد رتبته على ثلاثة مطالب **الاول** في اصول الايمان ويلزم



ومقتضى العلم بذلك ثبوت جميع الكيفيات فيثبت له صفه الادوار  
وهو العلم بخلافه لاكتفاء الخاضع دون الجوارح المقتضية للحديث  
وبذلك لا يخفى وصفه بالشميع والبصير وخوها ولذلك قيل عين الله  
كما انه يعبر عن القدر فيقال يدا الله والوجه في شوقها انه لا يمكن  
صدور تلك الافعال الحكمة المقتضية الا من هو واحد في الذات  
مبدا فيض جميع الكمالات وليس سوى القائد المختار والمالك الجبار  
ومن قسرت الادهام عن معرفته كنه جبروته وتفاصيل الانعام  
ادراك حقيقة ملكوته تبارك الله رب العالمين ويمكن اثبات  
اكثر هذه الصفات بصريح الايات ومتواتر الروايات فانه  
بعد اثبات الواجب وعدله من طريق المعقول يمكن اثبات  
باقى الاصول من طريق المنقول ولا يجب العلم بالصفات تفصيلا  
بل يمكن يكفي معرفة انه تعالى جامع لصفات الكمال منزعة عن صفات  
**النقص الثاني** من اصول الاسلام النبوة يلزم على هذه  
الامتنان يعلموا علما يقينيا بان الرسول اليانا والمفروض  
طاعة على كافة المكلفين وعلينا والواسطة بين الله وبين  
الناس ومن قد عصم الله من كافة العاصي والادناس  
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي

بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن  
النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار  
معد بن عدنان **وامنه ائمة بنت** وهب يكنى في اثبات ذلك  
لزوم وجود الحجة مدعى الله ليقطع لتقطع معاذير الخلافة  
ولا يبق للناس على الله حجة كما ذل عليه صريح العقل ولم  
يظهر لنا حجة بعد اوصياء عيسى م وقد انقرضوا مع ان كل  
من ادعى النبوة قد فسخ الله وابطل معجزته وابان معجزته وان  
امر لتلا يكون للناس في هرج ومرج ويغلب الباطل على الحق  
ولم تزل شريعة الزمان تتلا لا نور اذ قد اذ ظهر اوكيف  
يرضى العقل والعقلاء بان الله يدع هذه الامم مقامين على  
باطلهم فيما بلغ من الزمان الى يومنا هذا ما يزيد على الف  
وما في سنة ولا يوشدهم ولا يخبرهم ولا يندوهم على انهم <sup>دون</sup> مقادير  
بما وافوا من المعاجز وسمعو الاستمات من بعد محمد عن نبي  
النبوة فانه لا يكلف الا بما سمع ونقل اليه متواترا ولو  
كلفهم فايدا على ذلك لكان تكليفنا بالاطلاق ولان العاقل  
لوم تثبت النبوة لبطلت نبوة الانبياء ولوان البعيد عن  
زمن النبوة لم يؤمر بالتباعد الاحياء المتواترة لما وجب الاقرار



من تأخر من الامم السالفة عن انبيائهم بنبوتهم ثم كيف ثبت  
عندنا نبوة الانبياء السابقين بمعجزاتهم ولا تثبت  
نبوة نبينا محمد صلى الله عليه واله على ان معاجز اقوى  
ظهورا واقر بصدوقا واكثر عدد واوفر عددا ومن  
جملتها انشقاق القمر وتظليل القام وحسين الجمع وتبيح  
الحصى وتكليم الموتى والهائم والاحياء بالمغيبات فيما لا يحصى  
من القلماات وتكثير القليل كاللداع ولبن شاة ام معبد  
وطي البعيد واثار ايسر البحر الى غير ذلك وكفى بكتاب الله معجزا  
مستراما والذفر حيث ياد تعرب العباء وحاولت معاوضة  
فحول الفضا والبلاء فجزا عن ذلك ووقفوا هناك وكفى  
بين مسلم صادق ومفتر منافق **الثالث** من اصول الايمان  
الاسلام المعالج الحسم ويكفي في حصول اليقين به حكم العقل  
بوجوبه اذ لو لا اصل المعاد لصانع عمل العاملين وعسى  
حقوق المظلومين مع انه الامر باعانتهم على الظالمين و  
لساوى اشقى الاشقياء افضل الانبياء اذ ليس في الدنيا ما  
يصلح للجزاء مع ان اقبالها على الجزاء بمقدار اعراضها عن  
الاخيار وعود تلك الاجسام لانها المباشرة للطاعات ولا كما

على ان

٢٢  
على ان يحكم الايات وشهادة الانبياء الذين صدقهم المعجزات كما  
في اثبات المطلوب هذه الاصول الثلاثة اصول الاسلام فمن انكر  
او تردد في واحد منها في غير فحمة النظر فقد كفر **الرابع** وهو من  
**اصول الايمان** الامامة ويلزم هذه الامة الاقواب امام الامة  
الاثنى عشر وعصمتهم وجوب طاعتهم ويكفي في اثبات ذلك  
حكم العقل يانه يحجب الله تعالى ان يظلف على عباده خلق  
شخص يشردهم الى طريق الهدى ويوردهم عن سبيل التقى والهدى  
معصوم والاصل كما ضلوا وذل كما زلوا وان يكون ظاهرا  
بينهم يامرهم وينهاهم الا ان يخفى لشوكة الظالمين كما اتفق  
لغيبه وادريس ويونس عليهم السلام على ان كتاب الله في التمشا  
والجمل الذي لا يوصل الى فهم تعيين المراد منه الاعبيات و  
كيف يجعل الله للبدن حاكما يدبر ويدبر الجوارح والقلب  
ويدع الناس في مرج ومرج وكيف يوجب الله نضبا على  
على الميت لئلا تختل المواريث وتضيع الحقوق ولا ينصب  
لهذه الخلائق من يدبرهم وكيف يوصي نبيه بمخزيات الاما  
وكيفية التجهيز والصلوة والفعل والكفن والدفن  
هذه الامم العظمى وفي الايات الباهرة والاجداد المتواترة



من طلب الحق واعرض عن أهواء الخلق فمن الآيات ما يدل على  
لزوم اتباع علي عليه السلام كقوله تعالى وكونوا مع الصادقين  
وقوله تعالى أنا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا وقد أحضرنا  
المفترين منا ومنهم ان المراد بالصادقين وبالذين آمنوا  
علي بن أبي طالب عليهما السلام وقد ادعى الامامة لنفسه فوجب  
معه ولكون الولاية بمقتضى الولاية العرف وهي الامامة ولا  
تلا فضل فيها والاقتراح مع الله ورسوله يدل عليها مضافا  
الى الحصر بما في الآيات ما يدل على ان الامامة لا تكون لغير  
المعصوم كقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين كما وضح فيه  
بعض المفترين ولان غير المعصوم لا يسلم من ظلم نفسه والمراد  
بالعهد الامامة كما يدل عليه سوق الآية وقوله تعالى ان  
يهدى الى الحق الحق ان يتبع امن لا يهدى الا ان يهدى  
وقد قال بن عباس انه ما وردت آية في القران فيها مدح  
الا وعلى اصلها واما الاخبار فلا يمكن حصرها بما في الكتاب  
وحديث الطائفة المشوق وخبر الخلاف وحديث المنزلة  
وهو انت مضى بمنزلة مفزون من موسى وفي خبر آخر ما عنا  
بمنزلة يوشع من موسى وغير ذلك من الاخبار كقول النبوة

صلى الله عليه واله على مع الحق والحق مع علي وقوله صلى الله  
عليه واله لغا واذا اسلك الطريق فيا سلك علي غير سلك  
طريق علي وقد ادعى عليه السلام الخلاف لنفسه خرو  
وخطبه المتواترة كما لشقيقته وبخوفها صاحبة في ذلك  
وقد صدق الله ورسوله دعواه وفي احواله واخلاقه عليه  
ومعاجزه واخباره بالمعقبات وحل المشكلات حتى قتل  
قصية ولا ابا حسن لها وشجاعة مشهورة حتى نزل  
لا سيف الاذ والفقار ولا فتى الا على كفاية في الدلالة  
على الطلب واكثر ما نسب الى رسول الله صلى الله عليه  
نسب لي على انه لا معصوم سواه اتفاقا ولا لياقة للقوم  
لهذا المضب بعد غضب المؤمناء عليها السلام ومخالفة  
النبي صلى الله عليه واله في الوقعة والدعوة وطلب الحراق  
بيت الزهاد وغضب فدك والعوالم وعدم معرفة الشرع  
فان منهم قال كل افتر مطك يا عمر حتى الخذ وان قال الوا  
على هلك عمر منهم من قال اقبلوني اقبلوني فلم تست تخبركم  
وعلى فيكم الى غير ذلك واما باقى الائمة عليهم السلام مع الائمة  
النبي صلى الله عليه واله الذين امرنا باتباعهم والتمسك بهم



مقدون مع القرآن ومع شهادة جدهم أمير المؤمنين في نفسه  
 لهم جميعا ونصب الحسن والحسين عليهما السلام نصب واحدا بعد  
 فبعد اثبات امامة أمير المؤمنين عليه السلام ثبت امامتهم وكيف  
 في اثبات امامتهم ما رواه العامة فضلا عن الخاصة متواترا ان  
 خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر ليس سواهم وروا  
 في عدة اخبار النقص عليهم واحدا واحدا باسمائهم وعلى النقص  
 في خبر مقطوع به من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة  
 جاهلية وهو صريح في ان الامامة من الاصول وليس في هذا  
 وظن في بقاء الامامة الى اخر الابد وقولهم يلتزمان على  
 القابض على دينه كالتقابض على الحجر على ان جميع المسلمين  
 معترفون بان الائمة الاثني عشر لم يكونوا على باطل مع ان البدعة  
 تحكم بانهم كانوا على طور مخالف لطور القوم وطهم شيعة وابنا  
 كان القوم يظنونهم للقتل وكفناك ان الرضا واولاده  
 عليهم السلام لم تكن مذاهبهم على وفق مذاهب العلماء الاربعة  
 مع انهم يزعمون ان كل من خرج عن المذاهب الاربعة فهو على  
 باطل والاستناد الى الاجماع ظاهر الفسادم لا يخفى على من  
 هواه واطاع مولا ونظر بعين البصيرة وتأمل في حقيقة

الشيعة ان طريق القوم تاسيس واخضاع وتشهير وابتداع  
 اعانهم عليها وضع القياس والاجماع وقد سلكوا في الدين سلك  
 الملك والامارة وسادوا على جادة الدولة والوزارة تراها  
 اصغرهم على كبرهم وخلقتها اولهم لاخرهم وقد سلكوا على غير  
 الجادة النبوية وابدعوا بدعا توارثتها العثمانية عن العباسية  
 عن الاموية وما يروشدك الى ذلك وقعة الجمل وصفين  
 وما جرى في كربلاء على راحة خام النبيين ونحوهن ابحاثا  
 الامانية فقد حفظوا الوصية واتبعوا القرة النبوية الذي  
 امروا بمودتهم والحفاظ على طاعتهم فتعكروا في حقيقة الله  
 وتامل فيما تسلك من الجادتين والائمة الاثني عشر اولهم على  
 ابي طالب وامه فاطمة بنت اسد **الثاني** من بعده ولده  
 الحسن **الثالث** من بعده اخو الحسين وامه فاطمة بنت  
**الرابع** من بعده ولده علي بن الحسين وامه شاه زنان  
**الخامس** من بعده ولده محمد الباقر وامه ام عبد الله بنت الحسن  
**السادس** من بعده ولده جعفر الصادق وامه ثمر بنت  
 القاسم **السابع** من بعده ولده موسى الكاظم وامه حميدة  
**الثامن** من بعده ولده علي الرضا وامه ام البنين **التاسع**



من بعده وله محمد الحواد وائمة الخيزدان **العاشر**  
 من بعده وله علي الهادي وائمة سنان **الحادي عشر** من  
 بعده وله الحسن العسكري وائمة حشبة **الثاني عشر** من  
 بعده وله القائم محمد صاحب الزمان وائمة نوحس واهم  
 العترة الطاهرة وفقنا الله لطاعتهم والخير في ذمهم  
**الحامس** وهو من اصول الايمان العدل بمعنى ان الله  
 لا يجوز عليه الظلم والاخلال بالواجب ويكفي في اثباته غناه  
 عن الظلم وجمعه لصفات الكمال وتنزهه عن ذم الخصال  
 وقد ذم الظلم واهله وامر بفعل الافعال المرضية ونهى عن  
 الاخلاق الرذيلة على انه لو جاز عليه الظلم لم يبق وتوقى بها  
 الانبياء ولا اعتماد على الطاعات ولا تفاوت بينها وبين  
 التعماد وهذا ايضا كالا مامة يخرج منكم عن رتبة المؤمنين  
 وان حسب في الدنيا من المسلمين فيحرم ماله ودمه  
**المطلب الثاني** في نبذ من احكام التقليد يجب على العالم  
 اخذ الاحكام الشرعية الفرعية تكليفية او وضعية  
 في عبادة او معاملة مع قصد ترتيب اثارها الشرعية  
 عليها واخذ موضوعاتها الخفية من الشرعية واللغوية

والعرفية مفاهيمها او مصدايقها من المجتهد المطلق الخ  
 الجامع لشرائط الاجتهاد ما لم تكن من الضروريات والقطعية  
 لمن كان اهلا للقطع بها ويدخل في هذا الباب سلوك طريق  
 الاحتياط حيث يمكن وقطع الاعوام مع التقصير في التفتت  
 لا عبرة به وليس من القطع ومع عدم التقصير في اشكال  
 والا قوى باعتباره ولا تقع العبادة من الجاهل جهلا بسيطا  
 او مركبا بحكمها او بما هيته او بجزئها او بشرطها الداخلي والخارجي  
 او بما نفعها اجمالا وتقصيلا على اشكال في الاخيار واشد  
 في الاخيار منها ويكفي في العلم علم بجملة تفصيل  
 الاحكام المتعلقة به ولا يشترط التمييز بين الاجزاء و  
 الشروط ولا التمييز بين الواجب بالاصالة والواجب بالنتج  
 ولا بين الواجب الداخلي والواجب الخارجي ولا التمييز بين  
 الاجزاء الواجبة والمندوبة ولا بين شروط النجاسة وشروط  
 الكمال ولا التمييز بين المانع وغيره ويكفي في الجزاء والشرط ان يعلم  
 اجمالا باحرازه وفي المانع ان يعلم اجمالا بتجنبه ويلزم التقليد  
 في ذلك على الأقوى ولا يشترط العلم بما يتوقف الاحتياج عليه  
 في الاشياء كاحكام المحلل ولا تقدم العلم بما يحتاج اليه في



القول على المسد ولا يسقط بذلك فرض التعلم والاقوى  
ان الاجتهاد والتقليد والاخذ بالحايطة على اشكال في الأخير  
شرائط وجودية لصفة العمل لا علمية فقط ولا وجودية علمية  
معا فلو يتقنها ولم تكن كذلك في الواقع فسد العمل سواء وافق الواقع  
ام لا ولو يتقن عدمها ثم عمل غافلا او ناسيا فوافق علم وجوهها  
صح ولو طرأ على المجتهد جنون او موت او غيره مما ولا يعلم  
به المقلد او عدل عن الحكم ولا يعلم بعد ولم فالاقوى عدم  
لزوم الاعانة ونية التقليد ليت بشرط في صحة العمل  
الشأن في اصل التقليد قبل العمل يبقى على عدمه ومعنى شك  
فيه بعد العمل يبقى على الصحة والشأن فيه فائناء العمل المنطوق  
بعضه على بعض فيه وجهها والاحوط الاعادة والعالم بالتقليد  
والعمل الشأن في المتقدم منها يبقى على الصحة مع علم تاريخ العمل  
او عدمه وعلى كل حال فلا يجري عليه حكم التقليد في جميع الصور  
عدى الأخيرة منها ويجب عليه استينافه له ولو علم انه قد  
عليه زمان يتقن فيه التقليد في المسئلة الخاصة ثم طرأ فيه  
الشك على اليقين استأنف التقليد بذلك الحكم وبنقيضه  
سواء نسي طريق يقينه السابق او ذكره وتروى في العلم

بعد

٨  
بعد قابليته وفي صحة ما مضى من عمل في التصورة الأخيرة  
اشكال ولو تبدل اجتهاد المجتهد باجتهاد صح ما مضى من عمل  
مقلد يروى عليه العدل ولا تنقضي به الاثار الماضية  
ولا الاثار المبنية على الدوام المبنية على ما مضى من الحكم وان  
زال هذا ان كان اجتهاده السابق قد اصاب فيه على ما مضى  
مقتضى الاخذ من الادلة وان كان عن خطا في الاخذ او في  
اصل الماخذا وفي دلالة الدليل وقد علموا بذلك لزوم عادة  
على الاقوى وان تبدل اجتهاده بقطع بالخلاف قطعوا بخطه  
في الحكم او في المدد مع احتمال الاصابة في الحكم على اشكال في  
اعادوا والا فلا وتحقق الاعادة به والاحوط لهم الاعادة  
ولا يجب على العاى الاجتهاد في مسائل الاجتهاد وله طريق  
مفزع للذمة بيقين وهو الاخذ بالمتيقن من تقليد افضل  
الموجودين قطعاً الثابتة فيه شرائط الاجتهاد بطريق القطع  
كما عليه عمل الناس نعم حيث لا يتمكن من احرازه يرجع الى  
الاجتهاد في التقليد ومسائل الاجتهاد والتقليد بعد احراز  
ما تقدم كلها فرعية على الاقوى ويجب على المقلد مع الامكان  
تقليد المجتهد المطلق الفاضل حتى العدل الضابط بالثابتة فيه



هذه الصنفان بالطرق القطعية بلا واسطة او بواسطة قطعية  
 فلا يجوز تقليد المجتهد ولا المفضول ولا البيت ولا الاخذ  
 بالطرق المثبتة للظنية الا عن اذنه ولا الرجوع الى كتابه  
 او واسطته الا عن اذنه وان مجتهدا اخر والا فري عدم  
 جواز تقليد المجتهد وجواز تقليد المفضول مع عدم العلم  
 بالخلاف بينه وبين الفاضل وعلمه بالخلاف بعد ذلك  
 لا يسوغ جواز العدول اليه والاحوط تعين الفاضل منها  
 مع وحدة البلد وفضيلة العلم مقدمة على فضيلة التقى  
 ومكادام الاخلاق ومع الشاوي بين المجتهدين والاختلاف  
 بالافضلية وعدم العلم بالخلاف يتخير ولا يحتاج الى التقليد  
 في التحصيل في الاول دون الثاني ولا يجب معرفة الفاضل في  
 غير مقام العلم بالخلاف بينه وبين المفضول وتجب في مقام  
 العلم بالخلاف من غير فرق بين اجواز الفاضل بينهما وعدم  
 تخصيصه او عدم احرازه من الاصل على الاقوى والمراد  
 بالفاضل من كان اقوى ملكة لا اكثر اطلاعا ولو قلنا الفاضل  
 في الرجوع الى المفضول وكان من مذهب المفضول عدم  
 جواز تقليد مع وجود الفاضل لم يقدح ذلك في جواز تقليد

سواء قلنا بهذه المسئلة ام لا سواء سبق تقليد بها  
 على تقليد بنا في المسائل او لا على الاقوى ولا يجوز تقليد  
 المجتهد الميت ابتداء ويجب على من قلنا في حيوته مالم يكن  
 صبييا مميزا بناء على شرعية عبادة فاته يتخير في ذلك على  
 اشكال فيه البقاء على تقليد وان كان من مذهب عدم  
 جواز البقاء على التقليد سواء قلنا في ذلك ايضا او لا ولا  
 يجوز له العدول الى المجتهد الحي وان كان افضل الا ان  
 يكون من مذهب هذا المجتهد الذي قلنا في حيوته جواز العدول  
 مطلقا او الى الافضل مطلقا او جوازه في هذا المقام بخصوص  
 وقد قلنا في ذلك فانه يجوز له ذلك على الاقوى وكما يجب  
 معتد على تقليد فيما بعد الموت تبقى نوابه في شغل عام  
 كاصياء اليتام ومتولى الاوقاف ونحوها من المناصب  
 الشرعية دون الوكلاء فانهم يزولون بموته ولا يشترط  
 في تحقق التقليد العمل بل يكفي الاخذ للعمل عمدا ولا والدا  
 فيه على اخذ الخصوصيات فاخذ الكتاب ونحوه من المجتهد  
 بنيت العمل بما فيه ليس من التقليد الا ان يكون مذهب  
 مجتهد ذلك وقد قلنا فيه واخذ الكتاب منه الية فانه



يبقى على تقليده ولو بعد موته في جميع الكتاب على الأقوى  
ولو قلنا مجتهد في زمن حياته بأن التقليد الأخذ بالكتاب  
مثلاً جاز لم أن يجري ذلك في حق تقليد المجتهد المحي ويمكن  
أخذ بكتابه تقليداً له وإن لم يكن ذلك من مذهب صاحب  
الكتاب فهو من تقليد المحي بتقليد الميت المستند إلى تقليد المحي  
ولو قلنا خيافات ولم يعمل بفتواه وكان من مذهب غير  
التقليد هو نفس العمل مثلاً وقد قلنا فيه أو لم يقله ومذهب  
المحي الذي قلنا الميت بتقليد أنه الأخذ للعمل فضل المدا  
في التقليد على ما عند المحي والميت وجهان والأقوى  
الثاني ومع عدم العلم بمذهب الميت فالقول بأن كان  
عمل مقلده بفتواه فلا كلام لأنه تقليد عند الجميع والأقوى  
فلا يبعد عدم جريان حكم التقليد عليه من لزوم البقاء  
ونحوه ولا يلزم المقلدان يعرف مذهب مجتهد في  
التقليد ولا يشترط ذلك في صحة تقليده في العمل بالحكم  
الخاص ومتابعة المجتهد في فعله مع عدم العلم بالوجه  
وعدم نية التقليد ليس من التقليد ولا يجوز العمل  
عن تقليد مجتهد في غير ما قلنا فيه مطلقاً ولو قلنا

المجتهد في أحكام خاصة ولم يعلمها ببعضها واشبهت في خصوص  
فضل يجوز له العدول في جميعها إلى غيره والأوجه والأقوى  
والأحوط الثاني أما إذا اشبهت بغير المحصور جاز قطعاً  
ولو افتاه المجتهد بمطلق فهم المقيّد أو بتمام فهمهم  
الخاص وقلنا فيه كان من التقليد بالمطلق والعام على الأقل  
ولو انعكس الحال لم يكن من التقليد في شيء وجاز له العدول  
ولو افتاه بالأخذ بالأحوط فإن كان بطريق الوجوب والبقاء  
عليه وإن كان بطريق التنب لم يجب ومع الإطلاق يحمل  
على التنب ونسيان التقليد لا يقدح في وجوب البقاء  
عليه مع التذكّر ولو قلنا مجتهداً فتنسق وقلنا أخرى  
نقيض الحكم السابق فهل يلزمه البقاء على تقليد الثاني  
أو يرجع إلى الأول وجهها والأصح الثاني وعلى تقدير  
فصل يلزمه الإعادة لما مضى من عمله أولاً وجهان والأقوى  
الإعادة ولو قلنا مجتهداً في جملة من الأحكام ثم مات  
المجتهد فقلنا مجتهداً آخر لا يجوز له البقاء على التقليد  
في أحكام مضادة لها ثم مات الثاني ودفع الثالث  
يذهب إلى البقاء على التقليد فهل يرجع إلى التقليد الأول

الأقوى  
ولا يجوز له العدول في غير المحصور



اويقي على التقليد الثاني وجهان والاقرى الاول والاوسط  
 الجمع بين التقليدين والتول بالاعادة هنا لوجه لها عمل  
 المقلد صحيح بالنسبة الى نفسه والمساوية في تقليد مجتهد  
 الى غيره وان لم يخله العمل به فيجوز لمقلد مجتهد اخر الايتام به  
 ونحو ذلك وان اخل بشرط وجودى عند مجتهد على اشكال  
 وتمشية حكم واحد المتى في التوب المشرى في ذلك ليس بعيد  
 ولا تقع العاملة الشخصية بين المقلدين المختلفين في الحكم  
 محترفة فنادا لرجوعها الى عمل احدهما بغير فتوى مجتهد  
 وبطلان العقد من طرف يستلزم بطلان من الجانبين واذ اختلف  
 تقليد الوكيل واجتهاده تقليد الموكل واجتهاده لزمه  
 العمل على تقليد الموكل واجتهاده يعمل الوكيل على تقليد او  
 اجتهاده ولا يجب عليه الاستفسار واما مع علمه بتقليد  
 الموكل واجتهاده وعدم علمه لموكل يعلمه به فاشكال  
 والا حوط العمل على تقليد الموكل واجتهاده واما الوصى  
 فانه يعمل على تقليد او اجتهاده مطلقا على الاقرى والاخرى  
 عدم اشتراط وحدة المقلد فيتعذر المقلد والتقليد ونحوه  
 الحكم المقلد به فلو قلد مجتهدين او مجتهدين متوافقين في الحكم

دفعه او تدريجا كان تقليدا للجمع ولا يجوز له العدول  
 الى غيرهم ولو عدل احدهم فهل يتبع مع الباقي او يعدل مع الباقي  
 او يتخير وجوب اقواها الاول ولو قلدا الفاضل المفضل المتفوق  
 في الحكم بناء على عدم جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل  
 لفي في تقليد المفضل وصح في تقليد الفاضل ولا يشترط معقبة  
 المجتهد المقلد بعينه فلو نسب وعلم بالتقليد جاز ولو علم ان  
 بعض المجتهدين الاحياء ذاهبا الى حكم ولم يعين المجتهد  
 جاز ولا يشترط تعيين تعيين الحكم المقلد به فلا يجوز تقليد  
 الاحد المردبين اثنين متوافقين في الحكم ولا يكفي في محترفة  
 العمل بمجرة الموافقة بحكمها مع العلم بالحكم اذ لا تقليد  
 احتياط في تقليد مجتهدين او مجتهدين ان قلده احدهم  
 واحتياط بتقليد الباقيين فهو قلده لمن قلده بخصوصه والا  
 كان مقلدا للجمع فلا يجوز له العدول الى غيرهم وان تغير  
 فيهم نعم مع موافقة اقوالهم للاختياط الاصل والاختذ بها  
 لذلك فليس من التقليد ولو نوى انه تقليد للجمع بشرط  
 المجموعية في المتقين في الحكم لم يكن من التقليد وتقليد الت  
 بتقليد المحي تقليد للمحقق اخذ على انه تقليد لبيت ابتداء



او تقليد لما كان فقير اشكال والاحاط الاعادة ولو قلده  
 على انه زيد فبان انه غير فان كان الامانة والاسم بالفتح  
 صحيح والابطال ولا باس بان يقلد معتددين في مسائل معتدة  
 مع عدم التناقض وجواز ذلك مقطوع به المسيرة فلا يحتاج  
 الى تقليد ولا يجوز المقلدان ياخذوا الحكم من مجتهد والفتوى  
 من مجتهد اخر ليس عند ذلك الموضوع موضوعا لذلك الحكم  
 او يجري حكم مجتهد على فرد ليس ضده من افراد الحكم  
 عليه بذلك الحكم ولا يكفي في التقليد علم المقلد بحسب ما رتبته  
 للمداولة المجتهد بان المجتهد لو اتي لا فقه بذلك بل لا بد  
 فيه من العلم بالاجتهاد الفعلي فيه بخصوصه او دخول  
 تحت عموم او اطلاق شامل له او شبهة فيه بطريق الاولوية  
 او تنقيح المناط ونحو ذلك ولا بد في التقليد اما الاخذ  
 بطريق الشفاء او بواسطة العدل الضابط امتحان المعتقد  
 واويا لا مفتيا الامع قيام القرينة ويقوى الحاق راية  
 المجتهد براوية الامام في تعديل وتضعيف وتحسين  
 وتثيق وارسال واضمار وقطع ووقف وغير ذلك ولو  
 حصل التعارض في النقل ولم يكن الجمع بالاطلاق والتقليد

ونحوها

ونحوها اخذ بالاشراج من الاعرفية والاكثرية والاعدلية  
 والاضبطية ونحوها ويلزمه لتقليد فيها ما لم تكن قطعية  
 مع الشاوي من كل وجه والتضاد فان انحصر الطريق في  
 ذلك ولو لم يجر معه الاخذ بالحكم تحيز فيها على الاقوى  
 والا اطرحهما معا واخذ بغيرها من الطرق الشرعية وضمن جملة  
 الطرق الشرعية للتقليد الاخذ بكتاب المجتهد للموضوع  
 للفتوى السام من الغلط يقينا او بحسب الظن على الاقوى  
 مباشرة مع قابلية لفهمه او بالواسطة مع شريحة الشافعية  
 ولو تعارض الشفاء والكتاب وناقلاهما قدم الشافعية واغلبه  
 وفي تقديم الكتاب على ناقل الشفاء الظن في ولو اختلفت  
 كتب المجتهد واختلفت شفاها وحصل الاختلاف بينهما  
 اخذ بالمتخرف مع جعل تاريخيهما او تاريخ احدهما يبطل  
 التعويل عليهما معا وتكفي المظن في فهم الكتاب كما تكفي في فهم  
 الخطاب ولو علم عدوله في بعض الاحكام بقي على تقليد  
 السابق مع عدم المحصر مع المحصر بحسب الاستقار وان علم  
 عدوله عن حكم محصور بطريق على او ظني عدل معروضا  
 الاجتهاد بالشياخ بين حملة العلم لا بين فقه الشافعية



العدلين والمارسة لمن كان من أهلها وبجكم الحكم المستمل<sup>ال</sup>  
 ويغير العدل الواحد مع افادة الظن على الاقوى ومن كان اجتهاد<sup>ال</sup>  
 محل فخر وكان علما بنى قوله على الفحص وجا<sup>ال</sup> الاعتماد عليه في<sup>ال</sup>  
 وغيرها وفي الفتوى والقضاء مع حصول المنفعة بقوله اشكال<sup>ال</sup>  
 ولا خلاف الصرورة في دعواه فسادا لم يخرج من منه وانسد<sup>ال</sup>  
 الطريق لفقد المجتهد او منع القية عن الوصول اليه وعدم<sup>ال</sup>  
 الكتاب او بواسطة او تعسر الوصول اليهما او كون المقلد<sup>ال</sup>  
 في فسخ النظر في التقليد الى غير ذلك وكان الاحتياط طريق<sup>ال</sup>  
 لا يستتبع حرجا وضيقا وجبا لاخذ به ومتى فخر حتى واعاد<sup>ال</sup>  
 وجبت عليه الهجرة ان لم تستلزم عسرا ومشقة ولو بعد الملك<sup>ال</sup>  
 والا اعتمد مع قابلية في الجملة على ترجيحه من الأدلة وان<sup>ال</sup>  
 لم يكن من اهل ذلك فليس له الاجتهاد في التقليد كيف كان يلزم<sup>ال</sup>  
 الاخذ بقول مشهور الاصحاب ثم الاشهر فيما بينهم وهكذا<sup>ال</sup>  
 ثم الى الموثوق به في الضبط والاعقاد كما رجح<sup>ال</sup> السيد  
 ورسالة الاقا ورسالة الوالد طاب ثراه ونحوها وبعدها<sup>ال</sup>  
 الى كتب التمهيد الاول والمحقق ونحوها مباشرة او بواسطة<sup>ال</sup>  
 فان فقد القابلية والواسطة رجع الى بعض الثقات العارفين<sup>ال</sup>

فيما يفهمونه الاعرف فالاعرف بالمشافهة او بواسطة فان<sup>ال</sup>  
 تعد ذلك كله رجوع الى الظنون الحديثة والاستقرائية<sup>ال</sup>  
 ولا يسقط التكليف بخال والله اعلم بحقايق احكامه **الطلب**<sup>ال</sup>  
**الثالث** في فروع الدين واصولها خمسة الصلوة وتبعتها<sup>ال</sup>  
 الطهارة والصوم وتبعتها الاعتكاف والزكاة وتبعتها الخمس<sup>ال</sup>  
 والحج وتبعتها العمرة والحجها وتبعتها الامر بالمعروف والنهي عن<sup>ال</sup>  
 المنكر واعظمها الصلوة فقد ورد ما مضمون<sup>ال</sup> لا شيء بعد<sup>ال</sup>  
 الشراء بالله اعظم من ترك الصلوة وانها عمود الاعمال اذا<sup>ال</sup>  
 قبلت قبل ما سواها واذا دقت ما سواها والبحث فيها<sup>ال</sup>  
 ينحصر في مقاصد **المقصد الاول** في الوضوء وما يتعلق<sup>ال</sup>  
 به وفيه مباحث **الاول** في بيان ما يشترط وهو شروط في<sup>ال</sup>  
 الصلوة الواجبة والمندوبة واجزاؤها المنسية وسجود النحر<sup>ال</sup>  
 وفي الطواف الواجب ومتى كلمات القران ويدخل فيها اسم<sup>ال</sup>  
 فرعون وابليس قارون ونحوها وحروفها ومتى حروفها<sup>ال</sup>  
 ويدخل في الحروف نحو المدة والتشديد دون الحركات<sup>ال</sup>  
 والتسكات ولا يجب لمس اسم الله وحفاته الخاصة ولا<sup>ال</sup>  
 ذلك وانما اسماء الانبياء والاصفياء والملائكة قلنا<sup>ال</sup>



ما لم تدخل في كتابة القرآن وان كان الافضل بل الاحوط تركه  
 في القسمين الاولين والالفاظ المشتركة بين هذه الاشياء  
 وغيرها يعتبر فيها قصد الكاتب دون اللامس ومع الاشتبا  
 لا باس بالمش والأولى بل الاحوط اجتنابه ويذره والمنع  
 مدار اسم القرآنية فما على الخاتم ونحو بحكم المكتوب على  
 القمطاس وفيما كتبت التبع او وجد على نحو الكتابة اشكال  
 والا قرب المنع في التحقق منه دون المشترك وفي المنقوشة  
 على الابدان والحروف المقطعة والمكتوبة بالياض وفي  
 القطر بوضو بالغالبا شدا اشكالا والا قرب المنع في الجمع  
 في الحروف المقطعة في ابتداء الكتابة التي قد توى لها  
 الافضال من الاصل ومن اليد واليد من مشتركة للنق  
 والاحوط اجتناب من الشفر في غيره بما لا روح فيه الاقوى  
 المنع ولا باس بمس اسماء السور وعدد الايات ونحوها  
 ونحوها واما صلوة الجنادة وسجود الشكر وسجود التلا  
 وجميع افعال الحج والعمرة سوى الطواف الواجب فيستحب  
 فيها الوضوء وليستباح بالوضوء الرفع للحمل الدخول  
 بالفرائض في بر الوقع او لا واد اعلى طهارة سابقة

كالوضوء التجديدي والاحتياطي ولا قصد به الاستباحة  
 او لا واجبا كان او نذرا باقبل دخول الوقت او بعد ولا يستباح  
 بالوضوء الصلوي كوضوء الجنب والمأخض صادقا الخلو من  
 الحدثين او لا **البعض الأول** في بيان اجزائه وهي ست ثلاث  
 غسلات وثلاث مسحات **الأول** غسل الوجه بالجزء الماء  
 عليه ولو خفيفا بنفسه او بمعوذة الكف ونحوها ولا يجب غسل  
 ما بطن منه الا ما كان من باب المقدمة ولا يجوز تركها  
 ظهر مبتدأ من قصاص الشر فتهيأ به الى الذوق طولا وما  
 جزم عليه امتداد ما بين طرفي مجموع الأبهام والوسطى عرضا  
 ويعرف بوضع وسط الامتداد على وسط القصاص اجزائه  
 على الوجه حتى ينق الذوق فما دخل ما تحته دخل في الوجه  
 وما خرج عنه خارج عن الوجه في الوجه فستر للتيمة وما  
 خرج عن الحد من الصدغ ونحوه خارجة ولا يجب اتصال  
 الماء للماتحت الشعر الثابت في الوجه كهيئة او خفيفا  
 بل يكفي غسل ظاهره من غسل ظاهره من غسل ما تحته  
 ولا يجزئ غسل ما تحته عندها اما المتبدل من الرأس عليه  
 فلا بد من غسل ما تحته ويلزم استيعاب الوجه بالغسل <sup>بحسب</sup>



لا يبقى مكان شعر بلا غسل ويلزم رفع ما يلزم يمنع وصول الماء  
اليه لو تحريكه ولو شك في جهة وجب الاتصال الى ما تحته  
ايضا ولو شك في اصل الحجاب ايجب البحث على الاقوى  
وان لم يؤد الى مشقة عبادة او لم يكن الاحتمال ذهبيا والاحوط  
فيما ذك ويحب ان يتبدى من الاعلى ولو رد الماء في الاثنا  
الى ما فوق مع عدم نية الخصوصية والاحوط تركه ولو رد  
الماء غيرناويه الغسل ونوى في نزوله فلا مانع ولو رد مس  
وجهه في الماء ناويا الغسل من الاعلى با دخاله وقد ادخل  
الاعلى قبل ما تحته وبأخراجه كذلك او بقاءه مع مضمون ما  
يتحقق فيه تقدم الاعلى على غيره فلا بأس ولا يلزم التحريك في الصلوة  
الآخرة وان كان ذلك احوط ولا بد من ادخال شيء من المحدث  
ليعلم استيعاب الوجه والمدار في المحدث ود على مستوى الخلق  
ويغفر يرجع اليه فيراعى في المحدث وما يناسب في العادة المحدث  
ولا يجب فيه فرك ولا ذلك **والاول** اليد اليمنى مبتدئة من فرق  
المرق من باب المقدمة والمرق مجمع عظم الزند والعصا  
منتهيا الى اطراف الاصابع وحال في كيفية الغسل وتواجر  
حال الوجه واستيطان الشعر هنا احوط مع عدم التكافؤ

الخارج عن العادة ومعه فالاقوى لزوم غسل البشرة كغير  
معا والمانع تحت الاظفار لا يجب اذا التز الا اذا تجاوز المنة  
عند اهل الصحارى والبلاد او ظهر بعد التقليم **الثالث** غسل  
اليدين اليسرى على نحو اليمنى **الرابعة** مسح بشرة شيء من مقدم الراس  
وهو الربع المتقدم من الراس وشعره المختص به **المسألة الثانية**  
له خلقه غير متجاوز عنه ولا بأس بالجميع عليه ما لم يخرج  
بمدة عن حد بشي من باطن الكف اليمنى او اليسرى واليمن  
احوط بالجلد الباقي فيها ومن هنا يعلم ان الاحتياط بترك  
الاحتياط في الفرك والدلك في غسل اليسرى بعد تمامها  
باليد اليمنى ويجوز المسح من الاعلى الى الاسفل وبالعكس  
والاحوط المسح على الخوا المعهود والافضل ان يمسح من اليس  
ما لا ينقص عن عرض ثلث اصابع **الخامسة** مسح ظاهر القدم  
اليمنى بشي من باطن الكف اليمنى او اليسرى واليمن احوط  
بالبلية التي فيها على الخوا المعهود مستوعبا لطولها من طر  
الاصابع الى الكعب والاحوط ان يكون ذلك على حجة الاستقاة  
ونفق بها بقية القدم وهي معتد شراك القبل ولا يلزم  
استيعابها عرضا ويجوز الابتداء بالاصابع وبالكعب **والاول**



اولاً ويجب إزالة الموانع عن الاعضاء المسوحة فيحصل مباشرتها  
 والاحوط بتخفيف الرطوبة عن المانع حتى لا يحصل منها جريان  
 وعن المسوح بحيث يؤثر فيه بطل المسح وان كان الاقوى  
 ان المداد على اسم المسح لها عرفاً والاحوط استيطان المتجر  
 في مسح القدم لو حصل عليه مانع مع عدم التكالف الخارج  
 عن العادة واما معه فالاقوى ذلك **الثامنة** مسح ظاهر  
 القدم اليسرى بشئ من باطن الكف اليسرى او اليمنى اليسرى  
 احوط بما بقي فيها من البطل الى الكعب على نحو ما ذكر في مسح  
 اليمنى وكل ما ينبت في مواضع الغسل من لحم او دم او غدة  
 ونحوها يجري عليه الحكم واما ما ينبت منها في مواضع المسح  
 فالاقرب مراعاة عدم التدلي عن العضو المسوح فند  
 الراسين يغسل الوجهين ويمسح على الراسين ما لم يعلم  
 زيادة احداهما فلا يعتبر التاندوذو واليدين يغسلهما  
 الا ما كانت فوق العضد وعلت يادها على الاقوى  
**البحث الثالث في شرايطه** وهي ست احدها طهارة الماء  
 واطلاقه وباحتوايته بشرط اباحة المكان والانا ومسقط  
 الماء ويبدأ الثاني بلمطلق المباشر **ثانيهما** المباشرة

بنفسه مع الاختيار فلو وضاه غيره او شادكه في الوضوء  
 ولو بجزء منه بطل اما الوضوء لغير الماء في كفه ولم يباشرها  
 فلا بأس وان كره ولو صب الغير على عضو فاجرى هو الماء  
 فاوياه الفضل لا بالصب فلا مانع **ثالثهما** عدم المانع عن  
 استعمال الماء من مرض او عطش على نفسه او على فطره مضمونة  
 ونحو ذلك مما يوجب التيم ولو وضاه والحال هذه بطل  
**رابعها** الموالاة وهي ان يغسل العضو مبتدأ به قبل ان  
 يحق تمام ما تقدمه فلو بقي شئ من الاعضاء السابقة  
 شئ من البطل ودخل في اللاحقة لم يضر **خامسها** الترتيب في  
 الاعضاء دون الاجزاء الا الاعلى مع غيره في مقام الغسل  
 بان يقدم الوجه على اليد اليمنى واليد اليمنى على اليسرى  
 اليسرى على مسح الرأس ومسح الرأس القدمين ولا ترتيب بينهما  
 والاحوط الترتيب ولو اخل بالترتيب حيث يجب على ذلك  
 يحصل معه الترتيب اذ لم يلزم فوات الموالاة ولو نسي جزءاً  
 من التساعاد عليه ثم اعاد اللاحق وضع الوضوء اذ لم  
 تفت الموالاة **سادسها** النية وهي قصد الفعل فربة  
 الى الله تعالى اتمالا لانه اهل لذلك او لطلب رضوانه



او عفوق او غفران او لشكر احسانه او لظلمته او اجراء  
لنعمته او طلبا لرضاه او فراد من مخطئه من حيث انه كان  
او لطلب الثواب او السلامة من العذاب ودين بين او اخرين  
اذا كان الاخلاص وسيلة الى حصولها او لما ترك منها  
ولا بد من نية الوضوء جملة فلو في كل جزء جزأ على انفراد  
لم يقع على الاقوى الا ان يلحق قصد الجزئية فيرجع الى قصد الكل  
ولا يلزم نية شيء واحد من ذلك سوى الجملة التي يتوقف عليها  
التعيين كما اذا نذر وضوءا به التذنب واخر يقصد به ارجوع  
واخر يقصد به عبادة اخرى والاولى بل الاخر طائفتين  
الرجوع من الذنوب والامام مع التردد فيجزى نية القرية  
يقينا والاول قصد رفع الحدث او قصد استباحة المصالح  
فقط في دائم الحدث ولو ضم نية التردد وكانت نية القرية ملوثة  
بنفسها غير تابعة فلا مانع ولو في قطعه او تود في ابتداء  
العمل نافي نية الجملة وفسد وان لم يكن في ابتداء العمل قصد  
ما لم يحدث فيه امر اسفدا **المبحث الرابع** في الاحداث النافذة  
للوضوء وهي احدى عشر ستة منها يرتفع حكمها بمجرد  
الوضوء وهي خروج البول والغائط والتج الخارجة

من المدة والاستحاضة القليلة وهي ما يلحق بها القطن  
ولا يغسلها ويلزم في هذا الوضوء لكل صلو بعد غسل  
وتبديل الجبسة بالطاهرة كل ذلك بغير فاصلة والمتوسطة  
بالنسبة الى كل صلو لم يحدث عندها الدم او ينقطع  
عندها ولم تكن صلو صحيح مع استمراره ونفى لها ما ينفس  
الدم القطن ولا يسيل الدم الى خارج والكثرة بالنسبة  
الى غير صلو القبح وغير الاول من الظهري والعشائين و  
غير الصلوة التي ينقطع عندها الدم او يحدث عندها  
ويشترط في جميعها الخروج من الموضع المعتاد او ما صار  
معتادا ولا اعتبار بما يخرج من غير المعتاد والنوم القابل  
على العقل قائما وجامعا ومضطجعا وفي جميع الحالات  
وعلاقتان يغلب على حاشي التمتع والبر وجميع ما  
يغلب على العقل من جنون او سكر او غماء او غيرها  
ويكفي وضوء واحد في تلك الاحداث وان تعددت  
ومستدام الحدث كالمسلس والمطلوع المتواتر حدثا  
والاستحاضة مع الاستمرار يتوالت لكل صلو بعد تطهير  
الحل ووضع الحفيظة ويبادرون بعد الوضوء الى الصلوة



من غير فاصل ولو كان لهم فرق لتع الطهارة والفعل انظر لها  
ولو فاجأ المسلم من التراخي سلس والمبطون كان الحدث  
والحال هذه قهره وبنيا على ما فان والاحوط تحرى الوقت  
الذي يمكن خروج الحدث فينراقل **واربعة** منها يرتفع حكمها  
بالوضوء والغسل معالا باحدهما وهي الحيض والنفساء وشي  
الاموات والاستحاضة وتسميها الكبرى والى سطح النبتة  
الى كل صلو بتقدمها الغسل والاحوط تقديم الوضوء فيها  
على الغسل **والحاد عشر** ما يرتفع حكمه بالغسل فقط وهو  
الجنابة فهذه احدى عشر ولا ناقض سواها وكلها ناقصة  
للوضوء ولا ينقضه ما يخرج من المخرجين من دم او طلق  
او حصة او نواة ونحوهما مما لا يثنى بولا او غايطا نعم لو خرج  
شي من التلقاض مصاحبا لاحدهما نقض ولا يحكم بشي منها  
الا مع العلم فلو حصل ريح لا يعلم انه من المعدة او خرج  
شي شك في مصاحبه القاطط فلا عبرة به والشك فيما  
يخرج من الذكر قبل الاستبراء انه بول او منى يقوم مقام  
العلم ولو حدث كان متردد ايين شخصين لم يحكم عليهما  
**البخش الخامس** في الاستبراء ويلزمه امور **احدا**ها استبراء

العورة وهي القبل والذنب والبيضان دون الاليتين ودون  
الشعر الثابت حول العورة عن كل ناظر له لياقة التمييز والاحوط  
سترها عن من يدعى عم على ثلاث سنين سوى الزوج والامة  
التي يجوز الاستمتاع بها وما احل له فجهلها **ينها** ان لا يتقبل  
القبلة ولا يستدبرها ببدنه حال الخروج البعد والغايطة  
بل حال قصد ذلك حال امتصلا بالخروج والاستقبال ولا بد  
في كل حال بحسبه فاستقبال القيام والمشي والجلوس **ضبط**  
ونحوها مختلف كل بحسبه ومع الاضطرار واشتاء القبلة  
بغير محصور يسقط الحكم ولو كان محصورا لم اجتناب الجمع  
على الاقرب ولو استقبل واما لذكره عنها لم يرتفع المنع  
**ثالثا** تجنب المواضع المحترمة كالمساجد ونحوها وتجنب الاماكن  
المعضوبة بملوك او موقوفه خاضعة او عامة مع منافاة غرض  
الواقف اذا لم تكن من التمازى المتسعة اما لو كان منها فخل  
لغير الغايب وان صرح المالك بالمنع اذا كان الاشاع كليا  
يؤدى تجنبه الى الاضرار بالمسلمين وان كان عينا في الجملة  
لغير الغايب مع عدم العلم بالمنع والاحوط في الغايب المنع  
مطلقا وكذا المواضع المشتركة بين المسلمين كالسواخ والشا



والاسواق اذا اختار بالمسلمين **دايعها** الاستنجاء لمن اراد الصلوة  
 بالماء خاصة في غسل البول والا قرب الاكتفاء بالماء مع عدم  
 تجاوز المحل بمادة والاحوط المراتان ولو بقطرتين ويخير بين  
 الغسل بالماء مرة وبين الحجر والمدد والخرق ونحوها في الغائط  
 ما لم يصاحبه ولم تصبه نجاسة خارجية ولم يكن متجاوزا  
 لحلقة الذكر تجاوزا بينا بشرط كون الحجر ونحو طاهر من بلا  
 لعين النجاسة والاحوط كونها قادمة فقد شرط من الشرط  
 تعيين الماء ويحرم الاستنجاء بالعظم والروث والاقوى  
 عدم ازالة النجاسة فيهما وكذا يحرم بالاشياء المحرقة <sup>لغيره</sup>  
 وحائط الكعبة والتربة الحسينية قرب القبر مطلقا ومثله  
 قبور سائر الائمة وامات بترك بلاء فلا يحرم الاستنجاء بها في  
 ارض كربلاء ما لم تتخذ على هي شعر للعبادة ويحرم في غير كربلاء  
 اذا اخذت للاحترام لا بقصد الاستعمال والاحوط التجنب  
 مطلقا وكذا المصنوب والمطعم وتقول مع النجاسة ما لم  
 يبعث على الازدياد ويبقى الاسم والاحوط اعادة الاستنجاء  
 بالصلل ويعبر التثليث بالاحجار ونحو فان زالت باقل من  
 ثلثة احجار وجب الاكمال وان لم تنزل بالثلثة فلا بد من التدا

حتى تقول وفي البحر الكبير والحزقة الواسعة قيل يكفي اعتبارهما  
 والاحوط مع صدق اسم الوحدة العرقية عليها قسمتها ثلثا  
 حتى يكون المسح بثلث استفاض منفصلات ومع عدم منفلا  
 احتياط **خاصها** الاستبراء لمن يخشى استفاض طهارته او نجاسته  
 ثيابه والاولى في كيفية ان يطهر الغائط او لا ثم يمسح بعد  
 انقطاع البول ما بين حلقة الذكر الى اصل الذكر ثلثا ثم يعبر  
 الذكر من اصله الى طرفه ثلثا ثم ينثر ثلثا وفايدته انه لو خرج  
 شيء من الذكر فلم يعلم انه بول او لحكم بغيره ولم تنفجر  
 طهارته ولو لم يكن مستبرا تجنس ثوبه وانقصت طهارته  
 ولا استبراء على النساء وينبغي لهن التاني والقبر في الجملة  
 بعد البول والتفحيف ولو عصرت فرجها عرضا فلا بأس بالبحث  
**السادس** في الوضوء الاضطراري وهو اقسام **احدها** الرض  
 للثقة وتحقق بجنود من يخافه من العامة او من كان  
 متدينا بينهم وان لم يكن منهم على نفسه او ماله او عرضه او على  
 بعض المؤمنين او خشية بلوغ الخبر اليهم ولا يشترط في جواز الثقة  
 عدم امكان الخروج عن محلها وان كان الاول بل الاحوط الخروج  
 الى مكان لا يقصده مع الامكان حيث لا سطوة ولا سلطان



ثم ذلك المكان وانما معها فيستحب التجب اليهم والوصول الى  
امكنهم وكذا لا يشترط عدم امكان التخلص بالبدل فلا يجب  
المال في دفعها على الاقربى فلو مسح الخفين او مسح غسل قدميه  
او ابتداء في غسل الوجه من اسفله وفي اليدين من اطراف الاصابع  
وانفق الى المرفقين في محل المتيقن جاز ولو ارتفعت التيقن  
بعد فعل الصلوة لم يجب عاداتها وكذا الوضوء بعد الشروع  
في الوضوء قبل اتمامه الا ان يكون فيها مستلزم الايقاع فعمل  
مناقب بعد ارتفاعها فان لا اقوى ح إعادة ولو زالت بعد  
اتمامه قبل الصلوة فلا تجب الاعادة على الاقربى والا حوط  
الاعادة ولو دار الامر بين مسح الخفين وغسل الرجلين فلا  
الاخيران لم يتمكن من ايقاع المسح معه والارجح ثانياً  
وضوء قطع اليدين او القدمين مثلاً والحكم في ذلك انه  
ان بقي من محل المسح او الغسل شيء الى يحكمه ولو اتسع محل  
الفرض بتمامه كان تقطع اليدين فوق المرفق والقدم من  
فوق الكعبين فقط الحكم ولو قطع من نفس المفصل فالاحوط  
الغسل لما اتصل بمحل الغسل والمسح لما اتصل بمحل المسح ولو لم  
يتمكن من غسل الاعضاء الباقية او مسحها التمس واستاجر

باجرة لا تضر بحاله من ينوب عنه فيما عجز عنه **الشاه** وضوء اليدين  
فان حصل في مواضع الغسل او المسح جيرة يضر حلها ولا يمكن  
في الغسل ايضا اللداء الى ما تحته الا بالاجزاء ولا بالوضع في اناء  
اما عدم امكان ازالة النجاسة عنه او الخوف الضر عليه  
مسح برطوبة اليد عليها ولا يلزم سوى مسح ما تيسر فلا يلزم  
استيعاب ما بين الخنيط ما يتعدى او ينفسر الوصول الى الوجه  
والفرج المعصبا كالجيرة والمكشوفان يعصبا على مقدارهما  
ومقدار ما يتصل بهما ويضع بهما ما تر مع عدم الاختلاف بغسل  
شيء من الجميع وجواز الاقتصار على غسل ما حولهما قربي ولا  
ما ذكرناه ولو امكن المسح على البشرة فالاحوط الجمع بين الا  
والظن جري حكم الجبائر مع تحقق الكثرة نحو في المحل في الدماء  
والنطوح وانما الترتيب بمحل الغسل او المسح منها او من  
غيرها بحيث لا يمكن ان الزم بيقول اتصال الجز مع جهة المحل  
فالاحوط الجمع بينه مع تحقق اسم الغسل به وبين التيمم  
اما لو اتصل اتصال الجز في غسل عوض ما تحته والاحوط  
الجمع بين المسح عليه مع تحقق اسم الغسل والتيمم وكذا الجز  
حكم بجيرة فيما لو عمتا العنوا والاعضاء وان كان الاحوط



الجمع بينه وبين التيمم ولا يجري هذا الحكم في الرقعة ووجع الأعضاء  
 بل يتعين هنا التيمم وينفع خرقة طاهرة على النجاسة ان لم يكن فيها  
**وابيها** شدة الحرارة المحققة لطوبى الاعضاء وهنا ان تعد  
 عليه التخلص من ذلك فلا بأس وان أمكنه التخلص من ذلك بلا  
 مشقة التخلص منه وان جفت رطوبة اليد فمقط فم يتورط  
 المصحح اخذ مما بقي من رطوبة الاعضاء او اللحية ولا يأخذ مما خرج  
 عن حدود الوجه ويقوى جواز الاخذ من المرسى ومن تحت  
 شعر الوجه خفيفا كان أولا والا حوط الاقتصار على الخفيف  
 مع امكانه ولو تعد رقبته بلل الوضوء مسح بماء جديد **الجذب**  
**السابع** في ارتفاع الفرقة فان ارتفعت قبل الدخول في  
 الوضوء وجب وضوء المختار او بعد الدخول قبل الاتمام  
 فالاحوط اعادته ما لم يستلزم ايقاع الباقي على وفق الفرقة  
 السابقة والا فلا تقوى لاعادة من راس وان ارتفعت بعد  
 فعل الصلوة فلا يبحث في صحة الصلوة وان زالت بعد الوضوء  
 قبل الصلوة فالاقرب عدم لزوم الاعادة وجواز الدخول  
 به في الصلوة والاحوط الاعادة **المقصود الثاني** في الاعمال  
 الزائفة للحدث وفيه مباحث **الاول** في بيان اعدادها

غسل المحض والاستحاضة والنفاس وغسل الجنابة ومس  
 الاصوات ولا يبحث لنا في غسل الاصوات لان البحث في حكم لا يما  
 ولا في الثلثة الاولى لانها من خواص النساء ونحن انما نبحث  
 في المشرقات بينهما وبين الرجال **البحث الثاني** في غسل الجنابة  
 ولا يشترع الوضوء معه على الاقوى بخلاف باقي الاعمال  
 فانه يجب فيها الوضوء وتحصل الجنابة بامر من **احدها**  
 خروج المني من الموضع المقاد بالاصل او بالعارض في نوم  
 او يقظة مع العلم به فلو ظن حصوله او شك في كونه منيا فلا  
 بأس الا ما يخرج قبل الاستبراء بالبول او ما يقوم مقامه  
 من الخمر والنثر مع الفرجة والاحوط عدم قيامه مقامه  
 ويشترط العلم بحدوث منه فلو دار بين شخصين فلا يحكم  
 عليهما بشئ وحقيقته معروفة ومن علامات الشهوة الغلبة  
 والاختدار بقوة اذا خرج من جميع البدن ومن اماراته  
 كونه بائحة الطلوع واختلال البدن وضعف قوة الذكر وحصول  
 الجرم في الثوب ونحو ذلك ثاينها الرطوبة مع دخول الحشفة  
 وان لم ينزل في القبل من المرأة او دبرها او دبر الغلام او دبر  
 الحنثي صغيرين كان الواط والموطوء او كبيرين او مختلفين



حيث كان الموطوء اوتينا والاقرى في دخول ذكر الميت اجزاء  
الحكم ويلزم الغسل على المكلف واطا او موطوءا وعلى غيره  
بعد البلوغ او دخول اوه الحشفة فلا شيء عليه ولو لم يطأ  
بلحمة قبل او دبر لم يجب الغسل على الاقرى والاحوط الغسل  
**المبحث الثالث** في بيان ما يتوقف على غسل الجنابة  
وهو عدة امور **اولها** الطواف الواجب والصلوة واجبة  
او مندوبة فيما عدى صلوة الجنازة وكذا اجزائها  
المنسية وسجود التهنئة وما سجد الشكر والثناء فلا  
يشترط فيهما الظهارة **ثانيها** الصوم واجبا قضاء او اداء  
والاحوط في المندوب بقسميه ذلك فلا يجب ليل <sup>الغسل</sup> ولا وجب  
قبل الغر ليصبح طاهرا واما ما يحدث من الاحتلام في أثناء  
التهلا فليس عليه بداء والاحوط البداء **الثالث** من التيمم  
تعالى وان لم يقصد به معناه وتكابة القرآن بيده او شيء  
من بدنه كائنا ما كان على نحو ما ذكر في الوضوء وفي تمشية  
الحكم هنا الى الاسماء المحترمة كاسماء الانبياء والائمة  
وجه قرقي والاقرى خلافه مع قصد مستميتها وبدونه  
**رابعها** التلبس في المساجد المشرفة ومع الاجتياز فلا بأس الا

في المسجد

في المسجد من مسجد الحرام ومسجد النبوة في غير محل الزيادة فيها  
حتى لو احتلم واحلما الرمد التيمم للخروج ولو حصل فيهما ماء او  
تنقص مدة الاقامة فيخرج من مدة التيمم ومدة الخروج قد  
الغسل على الاقرى ولو كانت مدة الخروج اقصر من مدة التيمم  
خرج على الاقرى ويجوز التلبس والاجتياز في بيوت النبوة  
والائمة احياء وامواتا كالمواضع المشرفة على الاقرى  
والاحوط في جميع ذلك لغير اتباعهم احياء التارك **خامسها**  
وضع شيء في المساجد ولو من خارج فان الجنابة لا يخلو <sup>ليس</sup>  
له ان يضع والاحوط الحاق الوضوء بها **سادسها** قامة  
شي من سواد الغرام الاربع وهي لم تنزل وحتم فصلت  
والتيمم واقراء وفي المشرية يتبع العقد **المبحث الرابع** في بيان  
كيفية يلزم من اراد سلامة طهارة وطهارة ثيابا وبدنه  
ان يستبرأ ان كانت جنابته من خروج المني بالبول <sup>مختة</sup>  
اغسل ولم يبل مع امكان البول وخروج منه شيء مشبه  
لا يدري ان منى او لا تنقص غسله وحكم بنجاسته ومع عدم  
امكان البول اكتفى باستبراء البول على الاقرى والاحوط  
العدم ولو مضت مدة علم فيها عدم بقاء شيء في المخرج <sup>اجزاء</sup>



ولو يصلي بعد الغسل قبل خروجه كانت صلوة صحيحة ومخرج  
ذلك بمنزلة تجانبه جديده ولو بالولم يستبرئ من البول بالحق  
النا بقى الوضوء ولا مضت مدة علم فيها التقاء وخرج  
المستبرئ جري عليه حكم البول في ترتيب الوضوء دون الغسل  
وترتب نجاسة الثياب كنجاسة البول ويعسل النجاسة  
أولا عن بدنه عن المحل الذي يريد اجرا ماء الغسل  
ليجري ماء الغسل على محل ظاهر والا حوط الغسل قبل الشروع  
ثم ينوي الغسل مقارنا لغسل الرأس ويعسل راسه قبل  
الماسفل الوتر اذ اللازم اجراء الماء عليه باي نحو كان ولا  
يلزمه الفرق ولا ذلك ولا يكفي بغسل الشعر عن غسل  
فاذا فرغ من غسل الرأس وامت غسل شقه الايمن من الكتف الى  
اسفل القدم فاذا اتم نصف البدن غسل شقه الايسر مستوعبا  
جميع اجزائه والا قبل الا حوط غسل العروق مع الجانبين أو  
بعد تمام الشق الايمن مبتدء بيمينه الايمن واللازم تنقيت  
الاعضاء الثلاثة بالغسل ولا اعتبار بالصبات واحدة كانت  
او متعددة فالأفضل ثلث الغسلات في كل عضو يكفي  
في هذا البناء غسل الرأس بالماء أولا ثم الجانب الايمن ثم

ورمس البعض في التنبه على بعض لو ارتس تلك انقاسات  
ناويا بكل واحدة غسل عضو مع وهذه كلها من الترتيب في غسل  
من الانقاس والادقاس على الاقوى عبارة عن الاحاطة بالنية  
دفعة واحدة عن نية ولا يلزم النية عند بل تخير بين ان ينوي عند  
ملاقاة اول جزء من البدن للماء مع توالي باقي الاجزاء وفي الدحل  
وبين ان ينوي حال الكون تحت الماء والاحوط مقارنة النية  
لوعود اول جزء من البدن للماء واستمرافها الى حين الانتهاء  
وان يكن الدحل دخولا دقيقا لا يدرج فيه عرفا **المبحث الخامس**  
في شرائطه وفيه امور **الاول** النية مقارنا لجاء غسل الرأس في الترتيب  
اول اجزاء من البدن او حال الكون تحت الماء في الانقاس كالمبتدئ  
وقد تبين كيفيتها وحال اجزاء نية التبرؤ ونحو وحال نية القطع  
وتغير ذلك في مباحث الوضوء **الثاني** المباشرة بنفسه فلو تولى  
غسله او شاد فيه غيره بطل مع الاختيار **الثالث** باحترام الماء  
بالنسبة الى العالم واطلاقه وطهارته مطلقا ولا يشترط باحترام الماء  
ومسقط الماء والمكان ولا يشترط عدم منافاة ما اوجب **الرابع**  
من الواجبات وان كان الاحوط مراعاة ذلك **الرابع** الترتيب في  
غسل الترتيب بان يغسل الرأس أولا مستوعبا له ثم لا يشترط في



الجانب الايمن الا بعد تمامه وكنا لا يشترع في الجانب الايسر الا بعد  
 الفراغ من الايمن ومضى شرع في لاحق من الاعضاء قبل اتمام  
 غسل السابق ولو بمقدار شرعة عهدا او سهوا وجب اتمام  
 السابق ثم اعادة غسل اللاحق ولا ترتيب في الارتفاع بل  
 المدار في على كونه من جملة النائم ان كان تحت الماء باي طريق  
 كان كما عرفت ولا بين اجزاء الاعضاء فلو غسل اسفل العضو  
 قبل اعلاه مثلا باس حليبه ولا تجب متابعة الاعضاء فلو غسل  
 عضوا صاحبها وعضوا مائة مع الغسل ولا يفر الغسل ولا  
 الجفاف **الخامس** وصول الماء الى البشرة فلا بد من ان يجمع  
 الموانع من وصوله ولا يكفي غسل الشعر عن غسل البشرة بل لا  
 يجب غسل الثوب ان كان الاحوط غسله فما كان ذوال  
 مانعيته موقفا على ان الترانيد اهل على تحريكه **حركات الشا**  
 عدم المانع من استعماله من مرض ونحوه **البعض السادس**  
 في الغسل الاضطراب وقد يترجم وضوء التيمم وضوء الجمار حكم  
 العاخر على مباشرة والحكم هنا كما في الوضوء والجمع بين الغسل والتيمم  
 في حكم الجواز هنا اولى بالاحتياط **المقصد الثالث** في غسل سائر  
 الامت وبقية **الاول** في ثياب ٤ وهو من الميت لان

ممن لم يغسل ولم يعرض ما يقوم مقام الغسل فيقتل الشهيد من  
 سبق غسله قبل الصلب والحد لا غسل فيه والاحوط الغسل في  
 يوم الغسل من التيمم ويحقق بمتجر من الميت اني جزء كان  
 من البدن كانياما كان بعد برده وقبل غسله فلو نسيه بمراته  
 مع اليوسه فلا شيء عليه ومع الرطوبة عليه غسل الجزء المات فقط  
 كما لو اجسد حيوان ميت فانه مع الرطوبة يغسل ولا شيء  
 مع اليوسه ولو شيه بعد الغسل فلا شيء عليه ولو نسيه بغير  
 او شر شعرة فالأقوى عدم وجوب الغسل وطريق الاحتياط  
 غير حقيق وما عداه مما الارواح فيه مائسا او نجس سائر الغسل  
 فانه الغسل قبل تمامه مكته قبل الغسل ولو من بعضه المنفصل <sup>فان كان</sup>  
 قطعة فيها غظم لم الغسل وان كان عظاما مجردا فالأقوى عدم  
 لزوم الغسل فالاحوط الغسل وان كان كما ففقط وضوء يغسل ما  
 برطوبته ولا غسل فيه والاحوط الحاق القطع قبل ولوح الروح فيه بالقطعة  
 ذات العظم وان كان الاقوى طهارة وعدم لزوم الغسل بمسح القطع  
 من الحي كحال المقطع من الميت الا ان الغسل في مسح التين من الحي ولو  
 ثوبا لم يغسل فيه وان كان في رطوبة من العرق وغيره وهو ممانع عن  
 الدخول في كل ما يمنع منه الحدث الاصغر **المبحث الثاني** في كيفية غسل



المتروك وهو غير من الاعمال كغسل الجنابة في الكيفية وجوان الترتيب  
 فيه الاتساع وانما تحالف الاعمال لغسل الجنابة في عدم اغناها عن  
 الوضوء بخلافه فانه يفتى عنه **الحكم الثالث** في شرائطه وشروطه في البحر  
 والماء والطلاق وطهارة وغيره كما ذكر في غسل الجنابة غير ان المتروك لها  
 دفع حدث المتروك هناك دفع حدث الجنابة **الحكم الرابع** في التيمم وغير  
 مباشر **التقدم** فيما يتوقف على التيمم قائم مقام الوضوء والغسل  
 الراغبين للحدث فيثبت لما ثبت له الوضوء والاقراء عموم البدلية في الاعمال  
 والوضوءات كغير الافة للحدث **الثاني** في كيفيته وهي ان تقرب بيمين  
 يمينتين او يمينين غير متعاقبين في الترتيب على الارض ويصح بهما مجتمعين  
 او منفردين غير متعاقبين في السج وان تعاقبا في الوضع واجمع احوط تمام  
 مسح الجبهة الى اعلى الاذن ثم مسح باطن كفك اليسرى تمام ظهر كفك  
 اليمنى تمام يمينته باطن الكف ولا يمتدح بيمين الاصابع ثم مسح بيمين  
 كفك اليمنى تمام ظهر كفك اليسرى على ذلك النحو وكيف ضرب واحد للوضوء  
 وللغسل فربان واحدة للوجوه والاخرى لليدين ولو تيمم لهما  
 بوضوء واحدة يميناً وبغير يمين واحدة للوجوه واحدة للكفين يميناً  
 كان احوط وكيف في الاحتياط ان تضرب واحدة للوجوه والكفين <sup>وتضرب</sup>  
 اخرى للكفين فقط واقرب منه في الاحتياط محافظة على المولا

ضربة للوجوه وضربة لليدين في كل من التيممين والاحتياط في تيممين  
 القرب لاني عضو ضعيف **الحكم الثالث** في شروطه وهي عدة **الحكم**  
 النية ويعبر فيها كما يرتقيين العمل منه نية البدلية عن الوضوء والغسل  
 على الاقوى والاملاص فيه ويقصد هنا استباحة ما يتوقف عليه لا رفع  
 الشك به **ثانيها** فيها المباشرة بنفسه لا مع الغير فيتمه غيره والاقرب على  
 الاكتفاء بكفى التاميم مع التمكن من كفى المنوب ولو توقفت مباشرة  
 الغير مع الغير على اجرة غير مضرة له بلها وان فادت على ثمن المثل  
 اضعا فامضا غفلة **ثالثها** الترتيب بتقديم الخرب على الجبهة  
 والجبهة على الكف اليمنى على الكف اليسرى فلو ترك شيئا من التيمم  
 عاد عليه وعلى الاقوى **رابعها** المبالاة على نحو ما يخص في الوضوء  
 سيما فيما هو بدلي عن الوضوء في وجبه قرى والاعادة والاوى  
 مراعاتها بمعنى المتابعة العرفية في كل من التيممين **خامسها**  
 مباشرة لبشرة الماسح لبشرة المسح فلو حصل حاجب جزئي <sup>لزم</sup>  
 ان التيمم مع القدر يمسح عليه **سادسها** نقد الماء او تقصير مع خشية  
 خروج وقت الفريضة للعلم بعدمه او بالفرع عن طلبه او ثمة او كون  
 الثمن ضارنا بحاله او امتناع استعماله خوفا من حدث مرضي  
 او بطوبى به او خوفا على نفسه او على نفس محترمة او نحو ذلك



**سابعها** كون ما يتم به ارضا ولا يشترط كونه قريبا ليلق بالكتف  
على الاقوى ويلزم ان يكون طاهرا احلا لا والقول بلزوم اباحة  
المكان ومحل التراب هو الوجه **ثامنها** دخول وقت العمل فلو  
تيمم قبله بطل نعم لو كان ميتا صلوة سابقة ولم ينتقض تيممه بحديث  
او بالتمكن من الماء جازله الدخول في الصلوة المتأخر في امكنه <sup>وقت</sup>  
ومن علم بوجود الماء في مكان لزومه طلبه مع الامكان وعدم فرق  
الوقت ولم يعلم ان يمان يطلب في الطريق رمية منهم من قد اناه  
واخرى من يمينه واخرى عن شماله ان كانت الارض ارضه <sup>فما</sup>  
جبال او شجر مثلا ولم كانت ارض سهل فقد اوردت من الجبال  
التيمة بحيث يطلع على خلوه <sup>من الملك</sup> ولم يكن مطلقا على جهة الخلق <sup>طلب</sup>  
فيها ايضا فيكون طلبه من الجوانب الاربعة والاولى بل الاحوط  
ان يطلب في الجهات على وجه الاستدانة ليطلع على تمام ما دخل  
تحت الحذاء ولو علم بعدم امكان حصول الماء في الوقت جاز  
له التيمم فاقل الوقت في وجهه قى والاحوط لمن فرض التيمم  
لغير كان او مرض او غيرها التأخير الى اخر الوقت ولو تيمم عن قضا  
او لتأخره جازله الصلوة فاقل وقتها بذلك التيمم ولو احدث التيمم  
بدلا عن الغسل او تمكن من الماء بمقدار زمان يبع الغسل

فلم يغتسل

فلم يغتسل اعادة التيمم عوضا عن الغسل فقط في الجنابة اذ لا يفسد  
معه وغسل غير الجنابة له تيممان احدهما عوضا عن وضوء الاخر  
عوضا عن الغسل ولو احدث احدهما معا ومضى حذو ثابتهما <sup>واحد</sup>  
في شغل الجنابة لا يقرى عدم لزوم الاعادة ولو لم يوضو <sup>الغسل</sup>  
وان كان لاحوط الاعادة والاحتياط في اعادة باقي الاغسل <sup>خلو</sup>  
من وجه **المقصد الخامس** في احكام الجنس وفيه مسائل **الاولى** في تعدد اجزاها  
وهي عشرة **افلها** <sup>ظليها</sup> البو والفاظ ما يحرم كحره اذا كان لدم يخرج صق  
تماما يشرح منه الدم شحافه وخرق طاهر <sup>في الغنى</sup> يحرم الدم <sup>الدم</sup>  
يتم الحرم بالاصالة كالقلب والاذن ونحوهما يحرم بالعداوة كالجلال  
وموطى الانسان <sup>اذا كان</sup> او غيره وحلال الدم طاهر البول والخرق <sup>سواء</sup>  
اعيد اكله كالبرق والغنم او لم يكن معادا كالخيل والشيء **بالغال** <sup>ثالثها</sup>  
ورابعها النوى والدم من ذى النفس السائلة وليتقن من الدم <sup>تختلف</sup>  
والذي به الطلقة غير الحرف منها كاللحم والخنوق فان الاقوى طهارة فما  
يبقى بعد انقطاع دم المذبح في بطن الذبيحة متصلا بالدم او منفصلا  
عنه ولم يبردم المذبح طاهرا والاحوط تحببه وحلاله ما يدخل  
في الجنابة لدخول تحتها **خامسها** الخمر والفقاع وجميع المائعات <sup>بالاحوط</sup>  
من المسكرات والعصير العنوا اذا غلا واشتد وانظمت لهارة العصير



والعصير الذي يوجب المحافظة على الاحتياط **اول سادسها** الكفر ويحل  
 فيهم الجاحد والمشرک والغافل والجحيم على الحقيقة والمثبه ككفر الجاحل  
 بسبق محمد كاهل الكتاب ونحوهم والثاني منها والمنكر للفقهاء كالثاني  
 والثالث وهو المبغض لاهل البيت وكذا الساب فهو والبنو الويل  
 اولهم اهل البيت عليهم السلام المنكر لغيرهم الذين كالصوم <sup>لشهر</sup>  
 والصلوة اليومية وانكروا المأثمة ونحوها والهايك الحرمه الاسلام  
 كالمأثمة في الكعبة او على القرآن استهانة بهما **سابعها** وانها الكلب  
 الخنزير والسم ولا يانس بالبحرين والمقوله بينهما اربع احكام  
 وبين جيران اخر مع عدم صدق الاسم والاحوط الاجتناب  
 بنجاسة الكافر واخويرة الكلب الخنزير جارية في الشعر والظفر واللفظ  
 ونحوها وفي جميع اعضائها **ثامسها** الميت من كل ذي نفس  
 سائله في جميع اجزائها نجسة من غسل العين ولا يجسر من طاهر العين  
 ما لا روح فيه كالشعر والشعر والكلب ونحوها وكل ما قطع من الحي  
 ذي النفس كان مما غلبه الروح بالاصالة نجس سواء الاجزاء الصغرى  
 التي تنفصل من الانسان او الحيوان او لا تسمى قطرة **حاشا** عرق  
 الجنب من مخزوم كالزنا ونحوه والحقاق عرق وطخ الحامض والنشا  
 لا يخلون تأمل والحق عدمه ولا فرق بين ما يحصل حين الجنابة

او بعدها

او بعدها قبل الفصل ولا تجسوا في رطوبة كالجنا ونحوه واما  
 عرق الابل الجلالة وكل جلاله الاقوى بنجاسته ونحوه المتعد  
 بعدة الانسان حتى ينبت لحمه وليست عظمه وفي الحاق تعذبه  
 بباقي النجاسة وجع قوى والا قوى خلافة **النجاسة** في الانساق  
 كل حيوان يتبع في الطهارة والنجاسة الفارة والنجاسة لا ريب سائر  
 الحيوانا تمامه الكافر واخويرة الكلب الخنزير سائر ما طاف في كذا  
 لغابها وفضلاتها وعرقها وجميع رطوباتها فلو لم يكن ام البنات  
**النجاسة** في طريق الحكم بالنجاسة لا يحكم بنجاسته الشيء الا بال  
 عادة او باخبار صاحب اليد او بشهادة العدلين والعدالة الوا  
 مع افادة الظن على الاقوى ولا تثبت بالظن الا في الجمع من نجاسة  
 الحمام فيها اشكال والا قوى الحكم بغيرها ولا بالشك الا ما  
 يخرج قبل الاستبراء على ما ذكر ولا فرق في ذلك بين الاشتباه في  
 الاصابة وبين الاشتباه في نفس النجاسة **المقتضى** في الطهارة  
 وفيه **الاول** في عددتها وهي اقسام **احدها** المياه المطلقة  
 وهي التي تستعمل من غير اضافة وقصيدة مجلان الماء المتكامل والورد  
 والصفصاء ونحوها فانها لا تقع الطهارة بها ولا التطهير ولا فرق  
 بين ما بالبحر وغيره ولا بين ما يخرج من الارض او يسيل منها <sup>في الطهارة</sup>



شئ ظاهر ذال اسم المائنة منها خرجت عن حكم الماء فلو شك  
 في القول فلك في وجه قوي ان كان الشك من حيثية احتمال غلبة  
 المخرج وبقاء اسم وصدقه والاحكم بقاء المائنة وعدم ذوالها <sup>فيها</sup>  
 التمس في مطهرة للأرض وما يتصل بها من جفت وأجار ونزلة  
 وقبور ونوشا والجدران والأشجار والنباتات وجميع ما يتعدى  
 أو يتغير بقله والخصر المورثة والبراري فوق كان شئ منها رطباً  
 ويثبت الشمس قد طهر ولو كان يابساً رشح الماء ليصير رطباً  
 وتقفه وتوقفه بغير الشمس وبالشمس وغيرهما بحيث لا <sup>يقال</sup>  
 يفتقر الشمس لمظهر وكذا لو شك في كون الجفلة <sup>(٢٠)</sup>  
 حيزها وأما الشلب والأواني التي يمكن فصلها فلا تهر بثلث  
 ثلثها الأرض الطاهرة اليابسة أو التربة رطوبة خفيفة لا  
 يحصل منها قعة عرفاء مع حصول التمدد فالأقوى عدم <sup>الظن</sup>  
 وهي مطهرة لما يباشرها ويماستها من يابس لا رطب والنقل  
 من ثلثها أو من في القدم بالمشعلها والمسخ بها لا في  
 النار الخفيف وخشب مقطوع الخيل والأحوط العدم وأما  
 العكاكز فأنفق على مسمى الحكمة **بابها** ذهاب الشائين  
 فإن عمل بالعمى أو أذهب النار أو بالشمع أو بغيره

بغيرها

بغيرها مع الغليان إلا حوط الاجتناب ما ذهب بدون كصفيق الرياح  
 فحل اشكال **بابها** ذال التغيير بالجمامة عن المصنوع بالمادة كالجوا  
 وماء البئر بعد الحمام ونحوه إذا كان متصلاً بالمادة وذوال التغيير في  
 شد في أصل المادة حكم جديدتها ولو ملئت وشك في انقطاعها  
 حكم بقاءها ملة تكن المادة تجدد شيئاً فشيئاً فلا ينكم ببقائها ولا  
 بالتطهير على <sup>تبدل</sup> اشكال **بابها** ذال الترخ بالوقوع أو البئر لم يتغير  
 ولم يزل التغيير لا ينجح جميع الماء فإذا خرج بئساً لم ينجح إذا  
 حصل لها مسحة بعد الترخ وعلى المشهور يظهر البئر ينجح المقادير  
 المختلفة ما بها خروج دم المذبح فأنه اعتد على طهارة الذرة  
 المختلف فذبيحة ما كولا اللحم فلا يباح من المأكولات وفي ذبيحة  
 غير كولا اللحم وغير المأكول من ذبيحة المأكول اشكال في الأخرى  
 الجماسة في الأقل والطهارة في الثاني **بابها** اسلام الخاضع  
 فأنه متى سلم ظهر **بابها** الأقل لا يبرأ من الخاضع إلا بغيره  
 كما مر **بابها** ذال العين الجمامة بغيره لا بغيره فان ذلك بغيرها  
 ولما كان من المأكولات ينجح بالبراءة ويبرأ من الخاضع بها كما  
 طاهرة وكذا ما دخل راسه من الخاضع بغيره بغيره  
 بخامسة وان كان لا يبرأ من الخاضع بالبراءة ولا بغيره بغيره



بالجملة فانما **عشر** ما زادها عن الحيوان الصائم مطلقا  
**عشر** الغيبة للأنسان مع علمه واحتمال التطهير وذلك كلام لا كفا  
 بالغيبة مطلقا مع احتمال التطهير مع علمه وعدمه قوي **ثالث عشر** ما  
 الاستحالة كغيره الطقة حيوانا والنحر خلا والكلب طحا والعذرة دولا  
 او رما او دغانا او نحو ذلك بعلاج او غيره علاج فانها تطهر بها  
 ان تمت الاستحالة ولم يبق منها شيء **واما** صيرورة الحطب جمر او فاما  
 والطين خزفا والعصير لبنا والحنطة دقيقا او عجينا او خبزا  
 او نحو ذلك فليس من الاستحالة **رابع عشر** الانتقال كالانتقال من  
 الانسان ونحوه الى البعوضة ونحوها فاما الانفس فان ذلك يطهر  
**خامس عشر** ما استبرأ الجبال من الحين الحلال بما يخرج عن اسم اجلل  
 فان ذلك يطهر بوله وخرقه الكائنين فيه قبله ويحصل استبراء  
 الناقة باربعةين يوما والبقرة بعشرين يوما والاربعون احوط  
 والشاء بعشرة والمبقة بخمسة والدجاجة بثلاثة والاحوط مراعاة  
 العرف بعد اكمال العدد **سادس عشر** الاتصال فان الاقوى لها  
 وطوبى الكافر لا تسالها به عند اسلامه **سابع عشر** الاتصال  
 فانه تطهر المطلوبه الباقيه على المغسول بافصال ماء الغسل عنها  
**ثامن عشر** ما الاستعمال فانه تطهر آلات العصور المباشرة والآلات

نزع البركك وجلب البز ومحل العصور اطرها الاحوط في ثياب  
 المباشرين ولبدانهم في ذلك وفي تفصيل الاموات الحكم بالنجاسة  
 فيما عدا اليد المباشرة المقام **التطهير** **عشر** ما التبيقة فاما  
 الكفار تطهيرهم بغيرهم للابوين والممالك المسلم **العشر** في التيمم  
 مع تقذر استعمال الماء فانه يطهره في وجوه الاقوى في عدم التطهير  
 مطلقا **الحادي عشر** وقرع الزنايين الكافرين فانه يطهر  
 الولد في وجهه والاقوى عدمه **الثاني** في احكام المياه وهي قسمان  
 مطلقه وهي التي يطلق عليها اسم الماء بغير اضافة وبها يحصل التطهير  
 ومضافة وهي التي لا يطلق عليها اسم الماء الا بالاضافة الى شيء  
 كماء الورد والصفصفا والهندباء ونحو ذلك وهذا ينقسم بقرع  
 النجاسة فيها قليلا وكثيرا ولا يجوزنا التطهير بها من الاضاحات  
 ولا من الاحداث ولا مطهر لها سوى اللقاء فللماء الجارون  
 فتستعمل فيه واما المياه المطلقة فجميعها تنجس بالتغير **الحسين**  
 بقرع عين النجاسة فيها ولا عبرة بما يكون من الجفافة ولا بقاء  
 بالتجسس الا اذا غيرة بما فيه من وصف النجاسة التي تقع فيه **الحاجة**  
 والشرط في التغير ان يكون باحد الاوصاف الثلاثة اللون والطعم  
 والرائحة ولا اعتبار بوقت الرقة والغلبة ونحوها وان يكون



محسوس فلا أثر للتقدير لم يكن من تحصيله وتميزه جواز المساو  
في الوصف كالدم وبعض الصبغ الأحمر فان علم ان الدم ثقيل بالغير فلا  
ينفذ عدم تحصيله وحكم بتجسسه واما لو وقت فيها نجاسة غير  
مغيرة فان كانت لها مادة من الارض كالجاري والتابع من الارض  
كالنوع والعين فالباقيان الغالب فيها عدم انقطاع المادة والتمسك  
وجميع ما مادته صادرة من بطن الارض فلم يعلم انقطاعها وان  
لم يكن كذا وكان كذا او متصلا بما يبلغ كذا كماء الشمام وبعض  
المتغير المتصل بالكر او يحصل من مجموعهما كماء مساواة  
السطوح او الاختلاف مع العلو لاخذاري اما لو كان علوا  
تسوية فلا فرق ان السائل لا يعصم العالي ولا ينحسر ولا يظهر  
ويقتل العلوية جميع ذلك وكذا لو كان نازلا من السماء كالطل  
او متصلا بشئ من المذكورات فاختلافه لا يتجسس في الملاقاة والقليل  
من غير ما ذكر مجرد ملاقاته النجاسة قليلة او كثيرة والكر بالوزن  
عبارة عن الف ومائتين رطل عراق والقلل عبارة عن مائة و  
ثلاثين رطلا وكل عشرة داهم عبارة عن سبعة مثاقيل شرعية  
والثقال الشرعية عبارة عن الذهب الصني وهو ثلاث ارباع المثاقيل  
الصغيرة فيبلغ الرطل بالمثاقيل الشرعية واحد وتسعين مثقالا

وبالصغيرة ثمانية وستين مثقالا صغريا ورجعا بالمائة  
ما يبلغ مائة على الاقوى ثلثة واربعين مثقالا اثنا وثمانين مثقالا  
اشبار ونصف حولا وثلثة اشبار ونصف عرضا وثلثة اشبار  
عمقا او بما يكون لهذا المقدار المرجع في الاشبار للتوسط للثقل  
والتقدير فيها تحقيق في تقريبها **بالماء** في نظير المياه منظر اليها  
المعتمدة بالمواد كالجاري وماء المطر وطلح التابع من الارض  
بالكر مجرد زوال التغيير فانه موقوف الى التغيير حكمت المادة بتطهير  
واما الكرش كالمادة لم فلا يظهر مجرد زوال التغيير لان الكرش  
الخاصة لا تفرق فيه كوقته ويكون مع التغيير كحال القليل والكم  
موقوف على زوال التغيير والاتصال بالمتغير كالجاري ونحو  
كالطرا والاحوط من اعادة الامتزاج بذلك هذا اذا استوفى القدر  
على تمام الماء او على بعضه بحيث لم يبق مقدار الكرش سائما اما ان يبق  
مقدار الكرش سائما من الطرف الاخر كونه زوالا للتغير لو كان سائما  
في الطرفين وبها يتم الكرش والتغيير في الوسط فان قطع عن الماء  
بحيث لا يبقى من الماء شئ سائما واصل بين الطرفين فقد تحسن الكل  
والا لمجرد زوال التغيير كذا الحال في الجاري ونحوه والقليل  
سواء وقع على النجاسة او وقعت النجاسة عليه فماء غشا النجاسة



قبل طهارة المحل نجسة الاما بالاستجماء ما لم يتغير بالنجاسة او يكون النجاسة  
 معشور بالدم او قسيرة نجاسة من خارج او يتجاوز المحل تجاوزا فاشا  
 وجميع الما طاهر مطهر للنجاسة واما الحدث فاما بالاستجماء الا في عصر وماء  
 غسله الجنب يقرأ ان تغسله بها والاحوط تجنبها ولا اشكال  
 في غسله الوضوء وباقي الاغسال فانها طاهرة مطهرة للحدث  
 والنجاسة **المبحث الرابع** في كيفية التطهير بالماء الجاري ونحوه فالنجس  
 الا بالغير فيكفي استيلاءه على النجس من ذوال العين ولا حاجة فيه الى  
 ولا عصر الا في فيه لزوم التراب في محله وتطهير جميع النجاسة  
 كما توجب النجاسة وان تعدد عصره كالارض الرخوة وما لا يرسب فيه  
 كالاطن ونحوها واما التطهير بالقليل فلا يقع فيما يرسب فيه الماء  
 ولا عصر ولا يخرج غسله كالارض الرخوة ونحوها ويقع في الارض  
 يرسب فيه الغسل كالارض الصلبة وجزاء البدن ونحوها وكيفية  
 فيها القسمة مع انفسا اما الفساق عن المحل ولا حاجة الى الفرقة لذلك  
 واما ما يرسب فيه ويمكن اخراجه بالعصر في عصره بالان امكن  
 والا كفي الغر والنفيل ويجعل من البول مرتين وفي الاستجماء  
 تجزى المدة والاحوط اخره في يومين وعصر مرتين  
 ان كان مما يصير ويغز او يقل كان اذا كان من قديمه والاحوط

ان يكونا

ان يكونا بعد غسله الا اذا لم يكن من غير مرة واحدة وغسلا وعصر  
 وهو مجزئ والاحوط ان تكون ثانية بعد غسله الا اذا لم يكن  
 في بول الصبي الذم اذا لم يتعد بالطعام وكان عمره دون الحولين  
 بل يكفي فيه النجاسة عليه وغسل الاناء من ولوغ الكلب بلسانه  
 من مابع فيه او لطخة للاناء نفسه ثلث مرات الاولى بالتراب  
 الاحوط بل الاقوى اعتبار طهارته وتحريكه والدلك به لا يخلو  
 احتياط طبا او يابا ان المدا على الاسم والثقتان بالماء والاحوط  
 في الخنزير سبع بالماء ويكفي في غسل الاناء من غير ما ذكر المدة  
 والاحوط ثلث مرات وكيفية غسله اما بوضع الماء فيه وتحريكه  
 بحشد باثر جميع اجزائه ثم يخرج منه ولو بالرة او يصيد لما غلى  
 بحشديا في عليه كك ويظهر من مال العين ولا يضر نقاء الوضوء  
 والاراحة مثلا ولا يحكم بفساد الشئ الا بالعلم واما مقام مقاصد  
 ولا يحكم بالطهارة بعد العلم بالنجاسة الا بالعلم القطعي والشرعي  
 بالتطهير كاجزاء اليد ما كانا او لا وشهادة العدلين <sup>او اللعين</sup>  
 الواحد مع اذنه الظن او الغيبة فيما تكون مطهرة له كما تقدم <sup>او غيرها</sup>  
 ولا ينجس كل النجس به فلا بد من اجتناب الاواني النجسة اذا اعتد  
 بنجاستها الى الماكول والمشرب ويجب اجتناب اواني الفضة والذهب



أن هذين يحرم استعمالهما في الأكل والشرب لا يحرم للمأكول نفسه بخلاف  
 السابق ويحرم مطلق استعماله في الفضة والذهب بل يحرم قيمتهما  
 ويحكم استعمال الذهب والفضة ويلزم اجتناب موضع الفضة  
 والذهب كالفضة صغرها فلا يشترطها بفهر في الأكل والشرب في مطلق  
 الاستعمال **المقصد السابع** في لباس المصلي ومبشراً **فصل** في مقدار  
 وكيفيته يعتبر في أن يكون ساتراً للعضو وهي عبارة عن الذكر الذنب  
 والبقيضتين وفي المراق في غير الصلوة عبارة عن الفرج والذنب وفي  
 من جميع بلدان الامتداد والوجوب يراد هنا مجموع ما يتيم وجهه غافراً  
 وهو وسع من وجه العضو والاحوط الاقتصار عليه والكفين <sup>من</sup> **فصل**  
 وذات الامة التي لم يتحررها شيء والصبيته ليا من العورة والصلوة  
 وفي النظر اشكال ولا بد أن يكون ساتراً للون ولا يفر الجحيم مع أن  
 الجحيم في العورة الحقيقية مع استلزام خلاف المرق او بالنسبة  
 الى الصلوة لحوط ويجب لستر في الصلوة من الجانبين ومن جهة <sup>الاسفل</sup>  
 فلا يجب ليس ما يستر الاسفل في الصلوة من السرة ولا وهو الا ان يكون  
 فوق شتاك ونحوه مع عدم اسفل الطلع فان الاقوى فيه وجوب <sup>الاسفل</sup>  
 من الاسفل واما مع الامن منه فلا يجب الاحوط لستر من الاسفل  
 في ذلك مطلقاً ولا فرق في وجوب لستر في الصلوة بين وجود <sup>الناظر</sup>

وعلم

وعدمه ولا بين حصول الظلمة المانعة من الرؤية وبين الغياب  
 بخلاف الشتر في غير الصلوة فلو حجب غير مستور بهذا او حجباً من اوفى  
 مشكوك بستره بطلت صلواته ولو زعم الشرفان خلافه وانكشف  
 الاثنان وبغير اختياره فالأقرب بالاحتياط ولو مع علمه به في أثناء الصلوة  
 واتساع الوقت والاحوط الاعادة ولو تمكن من ستر البعض فقط  
 فافهم لرويه غير أن ستر القبل مقدم على ستر الذنب المستور باليتين  
 والمراة تقدم ستر عورتها الحقيقية مع التعارض فيه على ما  
 بدلتها في وجه قوي ولا فرق بين حصول الشتر بالثوب <sup>الحل</sup>  
 او بمجموع الثياب الرقاق وان كان الأول في الصلوة **اولى المبحث**  
**الثاني** في جنسه ويشترط فيه أمور **احدها** ان يكون قما يعقد لبستر  
 القطن والكثان والصوف في وجه قوي والاقوى خلافه  
 فيجوز الخوص والليف ونحوهما وان لم يجعل على صوت الثوب  
 والاحوط التردد في غير ما جعل منها بصوت الثوب واما الطلين  
 فمقبلة ثابته وبعدها الشتر يخرج من البدن **ثانيها** ان لا يكون  
 من شعر غير ما كوال اللحم ولا متصلاً به ولا من جلده وان لا يكون فيه  
 شوب فضلاته وليستش منه ما كان من الانسان او من حيوان صغير  
 لا لحم فيه كالبق والذباب والقراد والزناير ونحوها ولا بابا <sup>والشعر</sup>



وما كان من جلود الخنزير وشعرها وكذا التجاذب للجواهر الثمينة  
 على الاقوى والاحوط التجنبها ولو كان على الاقوى جواز الصلوة به  
 والاحوط الترتيب **ثالثها** ان لا يكون من لباس الذهب والفضة  
 حيث يكون المصارع جلا او خنق مشكلا ولا لباس على النساء ولا لباس  
 بالحرير المخلوط مع ما تقع الصلوة به اذا خرج عن اسم الحرير المصنوع  
 ولا بما لا يكون له رعة يمكن احاطتها بعبارة المصنوع بحيث يمكن ان يغسل  
 وحده كالقلنسوة والتكة ونحوهما فان كانت له تلك النعة  
 لم تقع به الصلوة ولو كان المانع من الصلوة به وحده رقة لا صفراء  
 فلا يجوز لبسها كما قال يمكن الصلوة به بعد التقرب به كجعل طولها في  
 عرضه صحت به الصلوة ما لم يتقرب به ولو امكنت الصلوة به  
 بالادارة مرات لم تقع الصلوة به **رابعها** اذا كان بادارة كثيرة  
 خارجة عن المعتاد كالجبل والخيطة الطويلين فان ذلك لا بأس  
 به ولا بأس بحمله ولا بخيطه ولا بمكفوفه ولو زاد على اربعة اصابع  
 فالاحوط اجتنابه ما لم يصل الى الحد تتم به الصلوة فانه يلزم اجتنابه  
 على الاقوى **نinth** ان لا يكون مقصودا تعام مقصودية والعمل  
 بالطلاء الاقوى من غير فرق بين ان يكون بغسل الثوب وقت التجرد تحت  
 المساجد او يكون هو لسان الثوب او لا وحكم حمل المصنوع حكم لبسه

خاصها

**خاصها** ان يكون طاهرا فلو كان نجسا غير معفو عنه وقعد الصلوة به وكان  
 ملبسا لا يخلو اختيارا مع التمكن من الطاهر بطلت صلوة وكذا ان كان  
 عالما ونسي صلى سواء ذكر في اثناء الصلوة او بعد هان الوقت او بعد  
 فانه يلزم اعادتها على كل حال اما اذا لم يعلم بالنجاسة حتى يظن في  
 الصلوة فان علم بعد الفراغ منها مقتضى صلوة ولا عادة عليه في  
 الوقت ولا في خارجه ولو علم في اثناء الصلوة بنجاسة سبقته على  
 علمه صافقا ولا الصلوة او فاشا لها وكانت الصلوة ممكنة بالها  
 والوقت مستقلا استيناها على اشكال الشرط الاخر فالاقوى  
 البطلان والاخر غير محتمل ما كان وقد كان عليه غير او غسل مع عدم  
 قربا الثاني ثم اتمام الصلوة والاعادة ويعفى عن الدم ما لم يكن  
 بغير الذمهم البغلة وهو اوسع من الدنيا راذا لم يكن من حيض  
 او استحاضة او نفاس والاقوى عدم العفو عن دم نجس العين  
 ومنه الميتة ولو كانت من مأكول اللحم وعدم العفو عن دم غير مأكول  
 اللحم طاهر العين عدا دم الافان ولو اصابته نجاسة ولو اصاب  
 محله وقد بقيت عين تلك النجاسة فلا يغسل ما لم يمسك وبقي الدم  
 فالاقرب عود العفو بحري العفو فيه سواء كان في الثوب او في  
 اليد ولا يجرى العفو فيما تجس به من الماتيا اذا اصابه المصلح او



اما ما اتصل به في محل الاصابة كالقبح والوطية والعرق المقارن <sup>للعنف</sup>  
 ليس اليه على الاقوى مع عدم زيادة الجوع على المقدار ولو زاد الاطوار  
 اجتنابه والاجزاء المتفرقة من الدم تفرض بحقيقة سواء كانت في الشرايين  
 او البدن او منها فان كانت بحيث تبلغ الدم فلا يغفر ولا اجبا <sup>كان</sup> العفو  
 التوب كيف اجبنا او خرقه الدم فالاحوط احتسابا ما في الجاهلين بمنزلة  
 الدمين ويعفى عن قدم الجرح والقروح ويعتبر فيه على الاقوى <sup>المشقة</sup>  
 عن التجرى كما في سائر انواع الخبث الذي لا يمكن ازالته وانما الفرق <sup>جواب</sup>  
 الخفيف وعدمه فانه يجب فيها ولا يجب في سواها وكان في محل الجرح  
 او محاذياله او بعيد عنه في التوب والبدن ولو صح الجرح او انقطع  
 دمه بحيث يمكن غسله فلا يغفر وكذا يعفى عما لا يتم الصلوة فيه لصغر  
 لا الرقعة كالقلنسوة والتكة ونحوهما ما لم يكن جلديته مستهلا <sup>الصلوة</sup> في تلك  
 او خرقه مستحاضة فانه يجب تغييرها ولا يعفى عنها وان صفرا او مقبر في  
 العفجالة التي هو عليها كما تقدم فلما لم يكن ستر العورتين به وضع  
 شيء من الطرد بالعرض وبالعكس فلا يخرج عن كونه لا يتم الصلوة به  
 والاحوط اجتنابه ويعفى ايضا عن خرقه مستحاضة وحفيظة المسكن  
 والمبطون المستدام وكل مستدام خرج الجنازة منه مع الحافظة  
 على التبديل وكذا ما يشتملون به وان التبع لتوقف الحفظ على الاتقان

ومن توب

وعن ثوب المرتبة للولد المختصة به اذا تجتنب بالبول خاصة فلما  
 تجزى في اليوم واليلة بغسلة واحدة اذا لم يكن عندها غير <sup>النش</sup>  
<sup>النش</sup> في فقد الشا ق اذا فقد الشا في المعتاد او الحجر والبنات  
 ونحوهما وجد العين لشتره ان امكن فان فقد الجميع صلى من  
 قيام ان لم ين احد موميا لركوعه وسجوده ولا يحل جالسا كل  
 ويوقع شيئا الى جهته مما يجرد عليه ولو امكن الشتر بحفرة عن <sup>النش</sup>  
 لزمه وان لم يتمكن الا من الحريرا وجلد غيره ما كولا اللحم امكدة <sup>النش</sup>  
 صلبا عريانا وان تمكن من الثوب النجس قدمه على ما سبق من الحرير وجلد  
 غيره ما كولا اللحم ويتخير بين الصلوة به والصلوة عريانا والثالث الجوارح  
 ولو شك في نجاسة الثوب مثلا بنى على الطهارة ولو شك في كونه  
 حريرا او جلدا غيره ما كولا اللحم لم تقع الصلوة به ولو اشتبك في النقل  
 بالثياب فلا بأس ولو اشبه القابل للصلوة بغير صلوتين الا  
 في المصوب بالنسبة الى الرجال والنساء والحريم وما في الذهب  
 بالنسبة الى الرجال فان عليهم الصلوة عرقا <sup>النش</sup>  
 المصوب <sup>النش</sup> وشرايطه <sup>النش</sup> انما كونه مباحا فلو صلى في مكان مغصوبة <sup>النش</sup>  
 او فضائلا او فواشه عالما بالفسب بطلت صلوة وكذلك لو كان <sup>النش</sup>  
 في سقفه وجدران وفي حكمة ببيت الشعر ونحوه والاحتياط في حله



ولتأدية حيث بعد الانتفاع استعمالاً وتصرفاً عذراً ويقوى الحاق  
 سرج الدابة وحملها ووطأها ونعلها واقامع عدم العلم بالاف  
 الصفة واما الصلوة في الاماكن المفضولة المشعة فخرقة لغير  
 الفاضل والاحوط عدم الجواز للفاحش كان كانت متعة انما  
 يحصل منه الجرح والضييق عليه ولو جسد ظالم في مكان مفضو  
 حتى فيه مالم يستلزم تصرفاً ايداعاً على اصل الكون ولو خرج الجبر  
 على البقاء المفضو من المفضو وصلى في حرج مع عدم استلزامه  
 تصرفاً ايداعاً على الخروج تحت صلوة عند ضيق الوقت ولو كان  
 مختاراً في ذلك فالأولى بالتحقق ايضا عند ضيق الوقت وان حصل  
 الاختلاف في ترتيب الائم وعدمه والاحوط الاعانة **ايها**  
 ان يكون مما يستقر عليه فلا تقع على مثل بيد والثنين اما الزمل  
 فالأفضل عليه استقرار ولو كان ولو كان مضطراً او في الوقف  
 او اول التجرثم استقرار الامع بطول فالاحوط اجتناب **ثالثها**  
 في خصوص الفريضة وهو ان لا يكون حيواناً او نحو مما يتحرك  
 بحركة سائر من مطلقاً او واقفاً من مضطربين مع الاختيار  
 ولو تعذر سفلها على الارض مع ويجري القبله بقدر امكانه ولو تكبر  
 الاحرام ويرفع الى جهة ما يسجد عليه ويأني بما امكنه مع

والاحوط

والاحوط اخيراً الصلوة مع امكان الاضطرار الى اخذ الوقت والافق والجواز  
 في السفينة الشائرة اختياراً مع استيفاء الافعال والشرائط فيها وعدم  
 بها على حركة الخط استقلالاً والاحوط الترتيب **بها** في الفريضة ايضا  
 فقط وهو ان لا يكون في جوف الكعبة والافق حيواناً الصلوة على سطحها  
 اختياراً مع الكراهية والاحوط الترتيب فان صلى على السطح قدم بين يديه  
 شيئاً منها **فلمها** ان لا يجتمع فيه صلوة رجل وامرأة الا اذا رجع تقدم  
 عليها ولو بقيه او بمكبيرة او بينه وبينها عشرة اذرع بذلج اليد  
 يكون بينهما ما يمنع الرؤية ولا فرق بين الاعم والبصير والليل والنها  
 وكل من تأخر بالصلوة عن صاحبها عاد الصلوة من غير فرق بين **حيث**  
 والمحارم والاهجاب والافق عما ان ذلك على الفضل والاستحباب **بها** على  
 والايها وان كان والاحوط المأظفة على الحب هذا فيما اذا اصلها معاً  
 ولو صلى احدهما والاخر قائماً او نائماً او جالساً فلا بأس **رابعها** طهارة  
 المكان وموضع الجبهة وسلامته من النجاسة المعتدلة في غيرها من غير  
 المعقوعة فلا يصح نجاسته محل البتة مع عدم رطوبته اذا صادف  
 يابس الثياب وحصل فاصل يمنع وصول الرطوبة وانما موضع الجبهة  
 فلا بد من كونها طاهرة او وضع على النجس طاهرة او يسجد عليه فلا  
**سابعها** مسافة موضع القدمين وموضع الجبهة بما يحصل



منتهى الجحودون ما زاد عليه والاول ما عاة المساواة في مجموعهما وبغير  
 عدم ارتفاع موضع الجحود عليه في غير التبرج باكثر من اربعة اصابع  
 عوضا ولا يضره طبعه ولا حوا التردد فيما زاد على المقدار في الاول  
 مساواة امكنة المساجد وعدم الاختلاف هبوطا وارتفاعا في  
 التبرج وفي غير **ثامنها** ان لا يتقدم حين الصلوة على قبر المعصوم  
 الا مع الحاجز المانع للرؤية التامع لسوء الادب فلا تغفل التباين  
 فاصلة ولا الصندوق الشريف ولا ثوبه الا ان الحق ان ذلك  
 من الاداب المحبوبة دون الواجب المفروض **ثامنها** ان يكون قما  
 يكن اداء افعال الصلوة به فلو كان حيا بحيث لا يتمكن فيه من اداء  
 الواجب فلا تقع فيه **عاشرها** ان يكون مطمئنا في بقائه على البنية  
 الصلوة ولو وقعت السهينة هيئة والملاح يعاجلها فاعظم  
 ان حكمها حكم الشائنة وجميع الموانع المذكورة عدا الغصبية  
 مغفلة عند ضيق الوقت وعدم التمكن من المكان الجامع للشرائط  
 واما الغصبية فقد مضى حكمها **المفصل الثاني** في الاوقات وفيه **ثاني**  
**الاول** في بيان الاوقات للفرائض ونوافلها وهي اوقات خاصة فلا تقع  
 في كل وقت فاول الظفر زوال الشمس ويستمر وقتها الى ان يبقى مقدار  
 اداء العصر انا فيه مقدار ما يؤدي به صلوة الظفر دخل وقت

العصر استمر الى الغروب ويدخل وقت الغروب بغروب الحرة الشرقية  
 ويستمر الى ان يبقى من انقضاء الليل مقدار صلوة العشاء وان مضى  
 بعد غروب الحرة الشرقية مقدار ما يؤدي به الغروب دخل وقت العشاء  
 ويستمر الى انقضاء الليل وبعد انقضاء الليل الى الصبح ليس بوقت  
 ولا بعد القول بانه وقت للظفر ويدخل وقت الظفر بظهور النجوم  
 من اسفل الافق ويستمر الى طلوع الشمس ومن اضطر الى التاخير  
 فادرك من اخر الوقت كغيره شروطها كما اذا ادرك الوقت كله  
 وهذه اوقات الاجزاء واما الفصلة فرقت الظفر بظهور النجوم  
 الظل الحاد الذي يدل على الشاخص والعصر الى ثلثه والغروب الى غروب  
 الحرة المغربية والعشاء بعد ما انقضى الثلث الليل والصبح الى طلوع الحرة  
 بعد الفجر وقت نافلة الظفر من الزوال الى ان يبقى من فضيلة مقدار  
 اداء اربع ركعات ونافلة العصر الى ان يبقى من فضيلتها مقدار اداء العصر  
 مراعاة القدمين في نافلة الظفر ولا ريب في اتمام في نافلة العصر ولا  
 يؤخرهما عن ذلك ونافلة المغرب الى غروب الحرة المغربية والوتر  
 تصل قبل النوم في اي وقت شاء ونافلة الليل من انقضاء الظفر الى طلوع الفجر  
 ويحرم بها الفجر ان صلح منها اربع ركعات اما لو دخل في الثالثة  
 فالاقصى في ذلك عدم جواز الراحة وان حرم قطع الركعتين **الثاني**



فيها ويجوز تقديمها للشباب والشيوخ الكبير خونا من المشقة وكذا كل  
 من يخاف من المانع من الاتيان بها في الوقت ويقتصر بين ذلك  
 والتأخير في قبضها والاخير افضل وناقلة الفجر من طلوع الفجر الكاذب  
 الماحية ويجوز فعلها قبل بعد نافلة الليل والافاق كلها قابلة للقضاء  
 والتفائل الابتداء والاحوط ان لا يتطوع بشئ من الصلوة عليه  
 شئ من الصلوات الراجية مؤذات او مقتنيات سوى ما استثنى  
 من فعل الرقاب في اوقاتها ومما حرم بعض النوافل للمفرائض  
 كنافلة الفجر وكذا نافلة الزوال فقد اذن في مزاجتها الظاهر في  
 شرع فيها فاحتملها فضيلة الظهر ولومات وقتها وكذا نافلة الليل  
 لمن حله الابيع **المبحث الثاني** في طريق معرفتها يعرف الزوال بتبسط  
 المعتدل معتدلا في الارض المعتدلة فان حدث له ظل بعد العدم  
 كافي بعض البلدان او حدث زيادة في الظل فقد دخل وقت الظهر  
 والمغرب بغروب الشمس المشرقية كما مر وانصاف الليل بملاحظة  
 ما يطلع عند الغروب ويغرب عند الفجر من الكواكب كالمغرب  
 الجيوم النيرة في بعض الامم فكيف مثل ذلك يعلم بوصولها  
 الى محل زوال الشمس وهو كبد السماء ولو لاحظها وقت الطلوع  
 ورأى بعدها عن المشرق عند الفجر رأى نسبتها الى المغرب وقسم

مقدار سيرها بنحوا المكان الا مقبلا بلوغ نصف النهار وكذا كل  
 دو الفريدين او نبات نعش على الجبل وقتها بنحو العرف  
 ذلك وكذا بملاحظة الساعة وادبا بالاعمال المذارة في الضيق  
 على خوف الانصاف والعاجز عن الرقبة والمغفرة ليشلحق  
 له اليقين او القنن الذي تطلن به نفسه وفي يوم الغمام او  
 ليلته يكفى في الكل بالمظنة ومثل جميع العلل السماوية والحاجبة  
 عن الرؤية وفي يوم الضحك لا بد من العلم للتمكن وفي الاكفاء  
 بشهادة العدلين او العدل الواحد مع حصول القنن وجبتي  
 والاقرى ما ذكرناه **المبحث الثالث** في الخطا لو دخل في الفريضة  
 قبل الوقت متعمدا عالما كان او جاهلا بطلت صلوة وكذا لو غلا  
 طانا لدخول الوقت او عالما به فانكشف خلا من لم يدخل عليه  
 الوقت في انشاء الصلوة فان دخل فائثا لها صحت صلوة ولا يلحق  
 اتمامها والاعادة ومن قدم العصر على الظهر والعشاء على المغرب  
 بطلت صلوة جاهلا بالحكم او عالما به ولو قدم اللاحقة على  
 السابقة تاسيا وذكر في انشاء الصلوة عدل الى السابقة ولو كان  
 بعد الفراغ فادخل العصر والعشاء في وقت الاولين فذلك  
 قبل مضى زمان يمكن ان يصلى فيه الظهر والمغرب بطلت صلوة



وان صلاها في الوقت المشترك صحت على كل حال ولو صلى الظهر او  
 المغرب في وقت العصر والعشاء وهو مقدار ما يؤتى به صلاتهما  
 من اخر الوقت فالحكم ما من من المطلق ومن ادرك خمس ركعات  
 من اخر الوقت بالالفرضين معا على الترتيب ولو ادرك مقدرا  
 ديع ركعتا فقط وكان ثمة الى بالاخيرة وقضوا الاصل بعدها  
 وانا المتقربيات بهما معا ومن ادرك من اول الوقت مقدار  
 الاول فقط ثم جاءه العذر الشرعي سقط عنه فرض الاخيرة  
 ومن ان بشئ من الاخيرة في وقت الاصل ناسيا ثم ذكر بعد دخوله  
 وقت الثانية فالاقوى لبطلان ولو كان ظانا لدخول وقت  
 الثانية فالاقوى الصحة والاحوط الاعانة ولو ظن الضيق الا  
 عن الاخيرة وبعد الفراغ عمل علم السعة فالظن صحتها ويضع الاولى  
 في موضع الاخيرة **المقدمة** في القبلة وفيه **مبدأ** في بيان  
 القبلة موضع الكعبة ويستقبل البعيد جهتها فان تكلم من غير  
 الجهة فيها والاكتفى بالعلامات كوضع الجدي خلف المنكب الايمن  
 وجعل المغرب على يمينه والمشرق على شماله ويستقبل ومطاما  
 وجعل عين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن كل ذلك  
 في واسط المراق وعلامة الشام جعل الجدي خلف المنكب الايمن <sup>علامة</sup>

اليمن جعل

اليمن جعل الجدي بين العينين **المبدأ الثاني** فيما تعرف به القبلة  
 وللرجوع في هذه الامور الى معرفة علماء الرياض ويكتفى غير العارف  
 اذا دخل بلادا من بلاد المسلمين ان يتعرف حاله في الاستقبال  
 يوافقهم عليهم ما من محارب مناجلهم او وضع مقابلهم او  
 ذبح ذبايحهم او نحو ذلك ولا يعي قيله في الاستقبال والظاهر  
 الكفاية عنهما الظن ولا يلزمه زيادة الطلب بل يكفي الظن بالنسبة  
 الى التسليم ايضا مع توقف العلم على طلب مكان اخر لو عرف له  
 تقارنت طرق الظن اخذ بالراجح والاحوط طلب العلم او لا ثم  
 طلب الاقرب فالاقوى من الظنون وعلى كل حال فلو تعد عليه  
 العلم اول الوقت صلا بالظن ولا يلزمه الانتظار ومن لا يعرف القبلة  
 ان دار شك بين جهتين صلا صلاتين او بين ثلث جهات صلا  
 الاربع جهات اربع صلات ولو ضاق الوقت عنها ان بالممكن  
 والاحوط مع عدم رجاء المعرفة تاخيرها الى الضيق بحيث  
 لا يتعب من الوقت ما يزيد عما يحصل به الاحتياط اذ اجمع التجارب  
 فالاقوى وجوب التأخير **المبدأ الثالث** في وقوع الخطأ لو دخل في  
 الصلوة فظن له الخطأ في القبلة في شأنها فان كان بين الشرق <sup>والغرب</sup>  
 صحت صلاته وانحرف الى القبلة وان كان لنفسه المشرق والغرب



او مستدبر القبلة أعاد الصلوة والاحوط المضي والاعانة وتزول  
 عدم الاستقبال بعد الفراغ وكان مستدبر القبلة أعاد في وقت  
 بلا تأمل ويلحق به ما لو اندك من الوقت ركعة على أشكال وفي  
 خارجه احتياط سواء كان خطا عن جهل بالقبلة او غفلة  
 او نسيان او غيرها وان كان لا المشرق والمغرب أعاد في الوقت  
 لا في خارجه وينبغي بين الشرق والمغرب الحكم المستقبل لإعادة  
 عليه **المبحث الرابع** فيما يجب الاستقبال يجب الاستقبال في صلوات  
 الفرائض والتوافل وفي وضع الميت عند الاختصار وبالقبول في الحج  
 والتفويتا ينزى مع الامكان فلو تعدت تحت هذا الاصل الى  
 استقبال فلو اضطر الى صلوة الراحلة او ما شيا من الاستقبال  
 فيماها امكن ومع التقدير والتعذر ومناواة الفخر ليقط  
 الوجوب ولو امكن في البعض استقبال ولو في تكية الاحرام  
 ولا ينزى ذلك في التأقيل بل يصليها حيث توجب في السفر والحضر  
 الا اذا كان واقفا مستقرا فانه يجب عليه الاستقبال **الحج**  
**فصل في كيفية الاستقبال** يجب الاستقبال بالوجه ومقاييم البدن  
 كالهند والبطن وغوفا فلو استقبل بالوجه فظلم بكنه استقبال  
 والاحوط الاستقبال بالقدمين ايضا اما اليدان فيضعها كيف

**المقصد الخامس عشر** في كيفية الصلوة اليومية وعدد ركعاتها على  
 الاجمال اذا ادا الصلوة بالشروط المذكورة من الطهارة على الحدث  
 والحجب والتأخر ولا حظ المكان والوقت والقبلة قام ناول الصلوة  
 المعينة قاصدا وجه الله تعالى والتقرب اليه مقلنا للتكبير قال الله  
 اكبر ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع مطمئنا قال سبحان ربك العظيم  
 ويحمد ثم يركع او ثلث ركعات او خمسة او سبعا او اكثر ولو لم يركعها شغلا  
 اجزا ايضا او يعقد سبحان الله ثلثا او اكثر ثم يرفع راسه متصفا  
 مستقرا ثم يهوي الى التمجيد ساجدا على سبعة اعضاء الجبهة و  
 الكفين والركبتين وطرفي اليمنى والرجلين مستقرا واضعا  
 للجبهة على ما يقع التمجيد عليه قائلا سبحان ربك الاعلى ويحمد ثم يركع  
 او ثلثه او خمسة او سبعة او اكثر ثم يركع الشفع كما في الركوع او يقول  
 سبحان الله ثلثا او اكثر ثم يرفع راسه حتى يجلس متصفا مستقرا  
 ثم يركع ثم يركع اخرى ويضع كاحض في الاولى ثم يقوم ويقرأ  
 الحمد وسورة ويضع في الثانية كاحض في الركعة الاولى  
 فان كان في ثنايا ركعة البيع وصلوات السفر تشهدت لم  
 بان يقول اشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد  
 ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وال محمد والسلام



عليكم وصحراؤه وبركاته وان كان في ثلاثية كالمغرب قام بعد التشهد  
وقبل التسليم وقرأ الحمد وحده سراً او قال بده سجنان الله والحمد لله  
فلا اله الا الله حافظاً على اللفظ العربي مرة او ثلثاً ولو نادى بقصد الذكر  
فلا بأس ثم ركع وسجد ويفعل ما مر فاذان رفع راسه تشهد وسلم  
وان كان في دباعية ترك التشهد والتسليم بل يقوم بعد رخص  
التجويد يأتى بالركعة على نحو الثالث فاذان رفع راسه من الركعة الأخيرة  
تشهد وسلم على النحو السابق وهذا المقدار كاف في الصلوة واذان  
الاذان والاقامة والاقوال والأحوال <sup>فعال</sup> المندوبة فقد فعل ما هو <sup>الافضل</sup>  
واقتدى بالصلوة من بابها **المقصد الثاني عشر** فذكر ما ينظر  
وفيه **مباحث** في الاذان والاقامة وهما متجانسان كذا في الآذان  
الاقامة اشداً استحباباً ويعتبر فيهما نية المقرب لأنها مبلغة ان فلا  
يجوز اخذ الاجرة عليها ككثير العبادات ويختص بالقرآن البتة  
واذن في قرأ الاذان يوم الجمعة لصلى العصر وفي غمرة مع الحاج  
او العشاء في المزدلفة كذا في الجمع بين الصلوتين في هذا <sup>ضع</sup>  
على الاقوى الثلاثة وكذا اذن للجامع بينهما في غيرهما ولما  
الصلوة فانه يؤذن في اول الورد ويقيم اقامة في البواقي وتبي  
فضل بينهما بزمان او صلوة اخرى عدا الاذان ولما في الجماعة

المنفرد

او المنفرد اذا دخلا وقد حلت الجماعة الاصل ولم تفرق ترك الاذان  
والاقامة ووقته بعد دخول الوقت ودخول في تقديم على الجهر من  
الاعلام فيلزم الحافظة على الترتيب بينهما بان يكون الاذان قبل  
الاقامة وبين فضولهما وان اخل اعدا بما يحصل معه الترتيب  
لنهما معاً او لنى الاقامة فقط حتى دخل في الصلوة فلا يرجع اليها  
ان كان ركع والادرج والاحوط ان لا يرجع بعد الدخول في القراءة  
بل بعد الدخول في الصلوة مطلقاً ولو لنى شرط او شرطاً منها او من  
احدهما حتى دخل فالاقوى عدم الرجوع وليقبل الاستقبال ترك  
الاعراب اخر كل فصل والفصل بينهما الفاعلها دون فاعل  
احدهما سامع الاخر ودون سامعها من اهل الجماعة <sup>الاقوى</sup> مثل  
بسكة او جلست او سجدت او خطى او صلى وكفيين وفي المغرب <sup>بقتصر</sup>  
التسكعة او الخطوة بقا لما قاله وفي الخبر ان السبعين اذان <sup>المغرب</sup>  
واقامته كالمسحط ابدنه في سبيل الله وليحب الترس في الاذان  
والمد في مدعكها في الاقامة وان يكون فيها على حال الصلوة  
خصوصاً في الاقامة وخصوصاً بعد قد قامت الصلوة والمحدث في  
اشانها الحاجة به الماعادتهما بعد الوضوء الا اذا طال الفصل  
والاحوط ان يعيد الاقامة مطلقاً ويحرم على المرأة اسماع الاجاب



ويجب ان يكون المؤذن عند لصيتا بصيرا بالافقا امينا من كل  
 اتجاه ولا اعتداد بان الجنب والسكران وغير المؤمنين ويعتد بان  
 المميز من اطفال المؤمنين وان يعلو على مرتفع والسنن كثيرة **المبحث**  
**الثاني** في القيام وهو واجب في حال النية في تكبير الاحرام قبل  
 الركوع متصلا به وكن في الصلوة لو اخل به عمدا او سهوا بطلت  
 صلوة وفي حال القراءة وبدلها واجب غير دكن **والمسح بالتراب**  
 مستحب وهو عبارة عن الانقضاء والاحوط نصب لعنق ولو لم يمسح  
 الرأس ليس بلام باس ويلزم فيه الاستقبال ولو توقف على الايتاء  
 او الاعتقاد اعتد ولو لم يكن ما يعتد عليه اشتراه او استاجر  
 مع القدرة وعدم الضرورة ولو قد روي على القيام في البعض قام فيه  
 ولو قام من القراءة سكت حتى يستقر ولو امكنه القيام الى  
 الركوع قام اليه ولو عجز عن الاعتدال قام مغشيا ولو عجز عن  
 الانحناء وقد روي على القيام قام وافي لو كثر وسجود فانه  
 عجز عن القيام اصلا جلس مستقلا والافتداء وان عجز عنه  
 اصلا اضطجع على الجانب الايمن فانه عجز على الايسر فان عجز  
 استلق محاذيا على الاستقبال في جميع الاحوال وتختلف هيئة  
 الاستقبال باختلاف الاحوال ويكون ذكره بما اذا سكت

الجنود

التجويد الا انه في الانحناء يسيرا فان عجز فعينيه ويقيم في التواضع والقيام  
 والمجلوس والركوب والشوا اختيارا واضطارا ولو وجبت بغيره  
 وجب القيام **المبحث الثالث** في النية وقد بينت انها عبارة عن المقصد  
 المقصود وكونه خالصا لوجهه اما الاهلية اجزاء لشكره او طلب العبد  
 دفعه من الشدة او طلبا للمرضاء او خوفا من معصيته او جوارا لثوابه  
 من عقابه او ما يتوكل من ذلك الى غير ذلك ولو قصد التوصل بها  
 الله الى الامور الدينية صح والاحوط التروك في غير المنصوص **خطا**  
 بالتبع لو ارادها واراد الاخوية والما تبخلف باختلاف **المطالب**  
 ولا حاشية الى نية الوجوب والندب ولا القضاء والاداء ولا القصر **خطا**  
 وغواها اذا لم يتوقف عليها التقيين ولو نوى الوجوب في مقام **الندب**  
 وبالعكس صح والاحوط مراعاة الوجوب وهي بحكم الركن تبطل صلوة  
 بتركها عمدا وسهوا وينوي الصلوة جملة ولا تقع نية الاجزاء بان  
 ينوي شيئا فشيئا الا اذا افادت نية الجملة وتصح نية الوجوب في  
 الصلوة الواجبة ولو قلنا بامتنائها لا يضر دخول المستحبات  
 فيها لدخولها بها في النية ولا ينهاتحين فعلها وحرمة قطع  
 النافلة بعد الدخول فيها حيث نقول بلا يقين وجوبها في نية  
 الندب لا اشكال فيها ولو لوى في الفرضية المشتملة على المندوبات



مطلق التقرب إلى الله كان اسلم ولا بد من استدامة النية ولو تها  
بالفعل الزيادة في الاشياء ابطال كما في الابتداء نعم ليس في مجرد الخطأ  
محدد ولا يبطلها الزيادة المتأخرة ولا العجز ان حرم ما على الاقوى  
ولو نوى القطع او تردد فيه ووقف عن القراءة وكان ذلك  
لنقص فساد في الفضا فلم الحصة فلا اشكال مع عدم الفصل  
الكل ولو قرأ او كان ترقده لالذ لك فالاحوط الاعادة ولا يجب  
احفظا والصلوة مفصلة حين النية لا يكفي الاجمال ولو نوى <sup>الصلوة</sup>  
من لا يحسنها واخرج حوله يعمله او لا فاولا فلا باس ولو نوى  
صلوة فذكر اخرى سابقة عدل من اللاحقة الى السابقة  
وكذا اذا لم يعلم ما قام اليه بعد الدخول ودل من بين النية  
واللاحقة عين السابقة سواء كانا مؤذاتين كان يدخل في <sup>النية</sup> <sup>الصلوة</sup>  
ويذكر الظن والمغرب او مقتضيتين كن عليه مقتضية سابقة <sup>حقة</sup>  
ونوى لللاحقة او مقتضية ومؤداة بان يدخل في المؤداة وذكر  
للمقتضية كل ذلك ما لم يتجاوز محل العدول فلو كانت الفاتنة <sup>صلى</sup>  
مثلا وقد صلى الثالثة فلا عدول ويهدم وقت القيام <sup>قوى</sup>  
ولو شك في يقينها بنى على ما قام اليه واذا تجاوز محل العدول  
اتمها وان بالثابتة بعد ها وليس المزمع العدول فرضا الا

في المؤذاتين

في المؤذاتين المرتبتين كالظن والعشائين او المقتضيتين مع  
وجوب لترتيب بينهما اما من المؤذات الى المقتضية فعلى الترتيب  
القطر ولا يعدل من مقتضية الى مؤداة على الاقوى ولا يجوز العدول  
عن فرائض الصلوة الى مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفرائض  
الى التواضع في الجماعة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام  
وخافا المستبقي لم يتجاوز المحل فان تجاوزته اثم وامامها جماعة <sup>لنا</sup>  
سورة الجمعة فديم الجمعة يعطى الجمعة مع قراءة التوحيد وغيرها  
على الاقوى ولم يتجاوز محل العدول ولما التقل والاحوط التارك  
والاقوى عدم جواز العدول لتاسي الاذان والاقامة معا  
اولا لاقامة وحدها او بعضها مطلقا والحاصل العدول لا يجوز  
الا في مواضع مخصوصة لا يقاس عليها ويحرم التلطف بالنية  
مقتضا ان اللفظ هو النية وبدون ذلك يكره في الصلوة لانه  
كلام بعدد ل قد قامت الصلوة والاحوط التارك ولو قام فطلق  
الظن فلا سبق لسائر احواله فخطوب الى العصر فابن على ما قام  
اليه **المبجج الرابع** في تكبير الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بزيادتها  
ونقصها عمدا ومسهوا وبترك القيام فيها كل ايضا وصحتها  
الله اكبر بفتح هجر اسم الجلالة ومد لاه وادغامه وضم هاء



سالمة من الاشباع المؤدى الى زيادة الواو فتح فرة اكبر بانه سالما  
 من اللام المؤدى الى زيادة الالف مع الوقف على اية اقتصارا على  
 التيقن بكونه يغير هذه الصيغة او بدلا اسم الاعظم بغيره او بدلا  
 او غيرها فقال الاكبر وعكس الترتيبا واخلى حرفا فزاده او انا كلمة  
 او نقصها او ادغم غير المدغم كالراء او فلتا المدغم كاللام او غير  
 من الهيئة الخاصة بطلت صلوة ولو ترك الوقف على الراء فالاقوى  
 العفة ولو ترك تقجيم اللام او الراء او مدالاف هذا لا يتولد منه  
 الفاخرى جانبا لا حوطا خلاف ذلك ويجب للمقام على من لا يحسنها  
 فان تعدد استقلاله بالفتن لها ناطق حرفا حرفا ونطق خلفه  
 مراعى للهيئة وعدم تقطيع الحروف منها امكن وان لم يتمكن  
 من الجميع لقي بالمكن وتجنب عن الباقي وان تعدد الكل ترجحها  
 بلان والآخر من يحركها لسانه ويشير لها بعد ان يعقد بها  
 قلبه ويجب تحقق النكاح الثاني لها ويعلم ذلك باسماع نفسه  
 تحقيقا التقديرا والاول ان يكبر سبعا ويخبر في جعل انتها شاء  
 تكبيرة الاحرام وليحجب عن اليدين لها مبتدأ بالرفع بانتهاء  
 التكبير منتها بانتهائه وجميع تكبيرات الصلوة مستحبة سوى  
 تكبيرة الاحرام **المختصة** في القرائة وبطلانها وفيها فصول **الاول**

فيما يجب منها الواجب في الركعتين الاولتين من الفرائض قرائة  
 الحمد والسورة تامتين ولو اخل بحرف او حركة او تسديدا في  
 كلمة او سكون لازم او بدلا حرفا بغيره وان كان الضاد بالطاء  
 متعديا بطلت صلوة واجا فلما حكم كالعائد ولو اخل في ادغام  
 بين كلمتين او مدا وصاغرة من صناعات القراءه كما اذا وقف  
 مع الحركة او وصل مع السكون لم تبطل والاحكام تجتنب في كل كلمة  
 ويجوز للرقيق والخائف والمستعجل وخائف دفع الامام راسه  
 الركوع قبله الاقتصار على الحمد والبسملة ثم منها ومن كل سورة  
 سوى برأة وكل السور بحزيرة الا الضحى والنشج والبرق والبرق  
 فان كل واحدة منها بعض سورة ومجموع الاولتين سورة  
 واحدة وكذا مجموع الاخيرتين وما عدى سورا الغزائم الا بغيره  
 وهي سورة التمزيل وحتم فضلت والجم وقرأ وما يفوت القيت  
 بقرائته فقرأ احدها او قرأ شيئا منها عدا بطلت صلوة  
 ولو كان ناسيا فذكر في الاثناء قطع الغزمية وقرأ غيرها ان  
 لم يكن قرائة السجدة ناسيا في الفريضة فتفقد بعد الفراغ  
 اتم الصلوة وسجد بعد الفراغ منها وكذا الاستماع واما النافلة  
 فقرأتها منها مع العدا بغيره ويجوز لها في اثناء الصلوة



ولا تجب في النافلة سورة بل يجوز الاقتصار فيها على الفاتحة  
ولو وجبت النافلة بنذر أو شبهه فالأحوط أن يصنع فيها  
يضع في الفريضة **الفصل الثالث** في كيفية القراءة وبدلها  
من التبييع والمعاد بالتبييع بدل القراءة في ثالثة المغرب <sup>والخريف</sup>  
الظن والعتاء فانه يخير فيها بين الفاتحة وحدها وبين  
التبييع وهو قولان سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله  
أكبر مرة واحدة والأحوط تكررها ثلاثا مع حفظا على العربية  
والالفاظ الخاصة والعاجز يأتي بالمكن فان لم يتمكن يأتي  
بالذكر مطلقا عوضا والأحوط الاقتصار على التبييع والآخر من  
يشير ويعقد بقلبه ويحرك لسانه كما في القراءة ويلزم الترتيب  
والمتابعة واما القراءة فيلزم فيها الترتيب بين الحمد والسورة  
وبين ابعاضها فحق اخل بشئ من السابق وابق باللاحق ولم  
يتعمد الاخلال ولا الاتيان عاد على الفاتحة ثم الى بما بعده  
ما لم يدخل في ركن فان دخل في ركن مضى ولا شئ عليه متى  
تقدم احدها وان نسي الآخر بطلت صلواته ويلزم المراتب  
بين الحروف والكلمات والآيات فلو سكوت أو طويلا فلهذا  
بصورة القراءة بطلت والجهر واجب على الرجال والخفائ

المشكلة في القراءة في صلوة التبييع وأولى المشايين والاختلاف  
في البواق عدا صلوة الجهر وظاهرها فانه يستحب الجهر في الأوقات  
في الظل أحوط وهما معلومتان عرفا ويحجب في القراءة أو بدلها بالتبييع  
الاخيرتين فلو تعدد الاختلاف في موضع الجهر والجهر في موضع الاختلاف  
بطلت صلواته الا بالبسملة فان الجهر فيها في موضع الاختلاف استحب  
والا اذا كان جاهلا بوجوب ذلك فيقع ولو خالف لنيانا  
أو علم بعد الجهر في أثناء القراءة مضت قرائته ولا إعادة  
عليه ولا يجب فيها عدا القراءة وبدلها من التبييع جهر ولا  
اختلاف بخير في الأفكار الباقية بين الجهر والاختلاف وكذا  
لا يجب فيها عدا الفرائض المحسلة لكن يستحب الجهر في نوافل الليل  
والاختلاف في نوافل النهار ولا يجب فيها وان وجبت بنذر ونحو  
ولو شرط فالنذر كيفية خاصة اتبع الشرط **الفصل الثاني**  
في بقية احكامها وهي **مورادها** قول امين بعد الفاتحة  
هتفوان استجاب الحضور تشرع حرام مفسد للصلوة  
وبدون ذلك فالأقوى عدم لزوم تركها والأحوط تركها  
الامع التفتة بدل الأحوط تركها في جميع احوال الصلوة  
**ثانيها** العاجز عن اصل القراءة أو بعض كيفية ايات



يأتي بالمقدور منها فان عجز قرآن غيرهما فان عجز سجد وذكر الله  
 بمقدارها ويلزمه التقام بقدر الامكان ويجب عليه الصلوة  
 جماعة ووقوف من يقرأ وهو يتبعه او يقرأ هو في المصنف  
 بينها على الاقوى وان وجبت عليه القراءة عن حفظ مع الامكان  
 ومن اخذ في التقام او تركه عاصيا اخر صلواته الى حين الوقت  
 والاخر من يعقد بقلبه ويلوك لسانه ويشير **باليدين** لا يجوز  
 الجمع بين سورتين ولا بين سورة وبعض سورته ولا بين سورة  
 وبعض سورة مع قصد الجزئية ولا الاقتصار على بعض سورتين  
 ولا على بعض سورة وكل ذلك لا باس به في النافلة ولو كثر  
 السورة بنفسها قاصدا تلاوة القرآن لا جزئية الصلوة  
 فلا باس ما لم يخرج بالاطالة عن هيئة المصلي وكذا الوتر البغوي  
 مع الصلوة السورة من حيث انه قرآن والاحوط التردد  
 جمع بين السورة وبعضها من جهة العدول في محل الجواز  
**بابها** يجوز العدول من سورة الى اخرى ما لم يبلغ نصفها  
 والا قوى جواز العدول ما لم يتجاوز النصف والاحوط الاقتصار  
 على ما دونه وهو جاز في كل سورة الا في التوحيد والحمد فلا  
 يجوز العدول منها الى غيرهما مطلقا الا الى سورة الجمعة <sup>فصل</sup>

في يوم الجمعة فانه يجوز العدول منها اليها مطلقا والاحوط  
 الاقتصار على الفجر والجمعة بل على الجمعة فقط ولا يعدل في الجمعة  
 والتوحيد من احدهما الى الاخرى في وجه قري ويجب العدول  
 مطلقا مع نية ان شئ من السورة التي دخل لها **بابها** من اراد  
 التقدم خطوة او خطوتين سكت عن القراءة في حركة **بابها**  
 لا يجب في البسمة تعيين السورة المتعينة بنفسها كالتفاحة  
 والسورة المذكورة والا قوى عدم وجوب تعيين بحيث  
 انه لو شئ ما تريد ان تفعل قال السورة الفلانية فهو حقيقة  
 معين في نفسه غافل عن تعيينه ولعلم بعين في موضع الالهام  
 كان الاحوط الرجوع والتعيين او العدول مع بقاء المصلي وسجدة  
 التوبة سرا قبل الفاتحة في الركعة الاولى والاولى ان ياتي بلفظ  
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وسوا ذلك ثم اذا قرأ اية التوبة  
 والنجاة من العذاب اذا قرأ اية واذا قرأ مثل يا ايها الذين  
 امنوا يا ايها الناس قال ليلىك دينا وتزيل القراءة مخافا  
 على الوقوف مبتدئا للوقوف متدبرا المعاني القرآن ساكتا بعد  
 الفراغ من الفاتحة وبعد الفراغ من السورة واختيار السورة  
 الموقوفة كالجمعة والمنافقين في الظهر يوم الجمعة والجمعة <sup>فصل</sup>

في يوم الجمعة فانه يجوز العدول منها اليها مطلقا والاحوط الاقتصار على الفجر والجمعة بل على الجمعة فقط ولا يعدل في الجمعة والتوحيد من احدهما الى الاخرى في وجه قري ويجب العدول مطلقا مع نية ان شئ من السورة التي دخل لها



في عشاها والجمعة والتوحيد في مغربها وصبحها وكما لتور الطوال  
 في الصبح وفي جمع الخميس والاثنين في الاولى هل في الاثني  
 وفي الثانية هل فيك وفي العصر المغرب بقصار التور وفي الظهر  
 والعشاء بالمتوسطات ونحو ذلك وفي النوازل بما وظف  
 لها **الجمعة** في الزكوع ويجب في غير الكسوف في كل ركعة  
 وهو ركن تبطل الصلوة بزيادة في غير الجماعة واما في الجماعة  
 فيجب في حكمه نفسه عما وسهوا كما ان القيام الذي عتك  
 ركن كك تبطل بترك الصلوة عما وسهوا يجب فيه امور  
**اولها** الاغناء لمستوى الخلفة بقدر ما يتقل يده ركنية  
 والاحوط مراعاة وصول راحتيه ولو مال باحد شقيه حتى  
 امكن وصول احدى يديه الى احدى ركنيه او رفع  
 ركنيه وخفض اليه لم يكن راعيا وكان والمدار على  
 راعيا ومن خلق على هيئة الراعي او كان كمن لم يركب  
 ين يد في الاغناء سيرافان لم يتمكن نواه ركنها والكتفي به  
**ثانيها** الظاينة بمقدار الذكر **ثالثها** الذكر من  
 سبحان رب العظيم ومجد من واكثر او سبحان الله ثلثا  
 واكثر محافظا على الترتيب والملااة التيا بعد

الاستقرار

الاستقرار والاطمينان فلو ذكر قبله عما او شرع فالرفع  
 قبل الاتمام الذكر الواجب كك بطلت صلوة ولو عجز عن التمام  
 او عن الرفع سقطا ويستحب التكبير لدفع ايديه الى الخاء  
 اذنيه وقول سمع الله لمن حمده بعد الفراغ والانتصاب بعد  
 الرفع والجمع بينه وبين الحمد لله رب العالمين اولها  
 على احدى ما لا قربان الاول للماموم قل الحمد لله رب  
 العالمين ولغيره سمع الله لمن حمده ودد الركبتين الى خلف  
 وتساوية الظهر ووضع اليدين على الركبتين وتقديم اليمنى  
 وتبليغ الكفين لها مفرجا الاصابع الى غير ذلك ويكره وضع  
 اليدين تحت الثياب **الثاني** في التجويد يجب في كل ركعة **ثالث**  
 وهما ركن بمغفاته لو زادهما في ركعة واحدة او اخل بها  
 عما او سهوا بطلت صلوة بخلاف ما لو اخل بواحدة او  
 زادها سهوا ويجب فيه امور **احدها** ان يجعل على الاضلاع  
 السبعة الجبهة وباطن الكفين والركبتين وطرفا باطن  
 الرجلين خلا او بطنهما ينتهي سجودا والاحوط ان لا ينقص  
 في الجبهة عن مقدار درهم فان كان في جبهة دمل ونحوه  
 وعرضه التجر حفر حفرة وسجد فيها يقع بعض ما على



موضع الذمل على الارض فان تعذر فعل احد جيبينيه مضافا  
 على الاستقبال والاقوى وجوب تقديم اليمين ان امكن  
 تعذر فعل ذنره فان تعذر دفع محل النجس **ثانيها** الانحاض بحيث  
 يساوى موضع جيبته موضع قدميه او يزيد عليه يابغ  
 اصابع فنادون الافضل بل الاحوط مراعاة ذلك بالنسبة  
 الى الهبوط والاولى مراعاته في جميع ذلك المساجد بل جميع محل  
 البدن ولو عجز عن الانحاض دفع محل النجس الى جيبته **ولا**  
 تعيم الحكم في العلوات قائم والمسرح **ثالثها** الذكر وهو سجاء  
 ربك الاعلى وبحمدك مرة او اكثر وسبحان الله ثلثا او اكثر مضافا  
 على الترتيب والموالاة والعمائنة والاستقرار مع الاختيار  
 ويسقط الجميع مع الاضطراب ويأتى بالمكن **رابعها** ان النجس  
 على الارض باقية على حالها او على ما يثبت فيها تا لا يتوكل ولا  
 يلبس الغادة فلا يجوز النجس على ما ليس من الارض ولا من  
 نباتها كالصوف والشعر والحريم وجميع اجزاء الحيوان  
 من الجلود ونحوها ولا على ما كان منها ثم خرج بالاستحالة  
 كما اذا استحال الى شيء من المعادن كالذهب والفضة والفضة  
 والنفاس والمخ والمخ والبلود والعقيق والفيروز ونحوها

او استحالت في نباتها ما دام ونحوه والاحوط تجنب المحقق والوثق  
 بعد الاحراق والطين الارمني والمر لا يبيض والقدح جراتي  
 والخرف والفهم اما الرمل والنجس والحصى فلا بأس بها ولا على ما  
 من نباتها وكان مأكولا بالمعادة او ملبوسا كلب لا يجوز النجس  
 على المحبوز والمطبوخ والمحبوب المقادير اكلها من الخنطة والبقير  
 ونحوها وانها ذكره والبقول المقادير اكلها والاقوى وجوب تجنب  
 النجس على قشر المحبوز والبقير ونحوها مع الاتصال والاحوط  
 ذلك مع عدمه وكذا النجس والتمر والمشمش ولا بأس باوراق  
 الاشجار وثمارها من غير المأكول ولو كان قشر المحبوب باقيا  
 عليها لم يمتنع نعم لو انفصل فلا بأس فيجوز على الثمار والاحوط  
 تجنبها والتبن والقصيل مع الانفصال وعدمه والاقوى عدم  
 جواز النجس على قشر الارز مع الاتصال وكذا لا يجوز على القطن  
 والكتان ولا بأس بعوديهما والاحوط تجنب جبهما واما ما يؤكل  
 غير مقلا كبعض الثبات او يلبس كك كاللباس المتخذ من الخوص  
 او اللين فلا بأس النجس عليها بخلاف ما كان مأكولا من النبات  
 كالصل والكراث والفجل والرشاد ونحوها واما ما لا يؤكل  
 اصلا او يؤكل نادرا كاللبان والنجس والحميم ونحوها فلا بأس بالنجس



عليها وكذا ما ينبت على الماء كبعض النباتات ولو اكل في اقليم  
دون اخر جري عليه حكم **المنحط** ان يكون المكان بها حقا  
وهذا بالنسبة الى تمام الاعضاء وان يكون طاهرا بالنسبة  
الى موضع الجبهة واما بالنسبة الى غيرهما فاما لا يزم عدم تعدد  
النجاسة الغير المعقوقة اليه والى ثياب ويحجب التجرى على  
الرقاس مطلقا والاحوط تجتنب ما كان من شئ لا يجوز التجرد  
عليه او شك في انه من طهر الاحوط تجتنبه مطلقا ولو علم انه من الخشب  
لدخول النورة فيه **باب** الجلوس بين التجدتين كيف اتفق  
الافضل للرجال التربع على النحر المعهود مطبعا مستقرا مع الامكان  
ومع التقديرات بالمكن **بابها** تمكين الجبهة والمساجد  
محال التجرد **ثامنها** رفع ما يمنع الجبهة عن مباشرة محل التجرد  
وفيه الوضوء المكافئ على الترتيب الحسينية على مشرفها اخذ  
الصلوة والتجدة ولو التزق ما يجود عليه بالجبهة واستمر الى  
التجود الثاني عمدا بطلت صلوة والاحوط المفقود لاعادة لها  
بالنسبة الى باقي المساجد فلا بأس به وليجبت فيه امور التكبير  
وتلقى الارض بالكفين ودفع ذراعيه وبسط كفيه مضمومي  
الاصابع هذا اذ ينظره في سجوده الى طرفه انفراد غاملا

والتكبير

والتكبير لرفع الرأس وجلسة الاستراحة قبل القيام بعد التجرى لاخير  
والجلوس على الورك لا يسر وجعل ظاهرا للقدم اليمنى على باطن اليسرى  
والنظر حال الجلوس الى البحر وقول بحول الله نعم وقوة اقوم واقعد  
اذا اراد القيام او هو اخذ فيه كل ذلك مع الخضوع والخشوع كما  
ينبغي الحافظة عليها في جميع الافعال وليجبت سجود التلاوة على  
القاري والمتمع وكذا السامع على الاقرب من واحد عشر موضعا في  
سورة الاعراف والاعدد والخل وبني اسرائيل ومريم والحج في  
والفرقان والقلوص والانشقاق ويجب في اربع الم تنزيل  
وعم التجرى والتجيم واقرأ على القاري لها تمام والمتمع كان  
دون السامع والاحوط له الايمان به وليجبت للشكر سجدة  
او واحدة وليجبت للتعظيم بهما ولا يشترط في سجود الشكر والتلاوة  
شئ من شرائط الصلوة سوى النية والاحوط مراعاة ما تيسر التجرد  
عليه والاولى الحافظة على هيئة سجود المصلح والافضل في سجود  
الشكر ان يقول شكرا شكرا مائة مرة او عفا كل مائة مرة  
وفي سجود التلاوة سجدة لك يا رب تعبدنا ودعا ولا مستكبرا  
عن عبادتك ولا مستكفرا ولا متعظا بل انا عبد ذليل خائف  
مستجير لولا في جميع مطلق الذكر فلا بأس والاحوط عدم <sup>الاخلا</sup>



منه **المبحث الثاني** من فالتشهد وهو واجب في الصحيحين بعد الركعتين  
 وفي المغرب والزباغيتين مرتين مرة بعد الثانية ومرة بعد الأخيرة  
 ويجزأ فيه جميع الشهادتين والصلوة على محمد وآله على الأقرين والأخلاق  
 الاقتصار على الحق المألوف وهو شهدان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له واشهدان محمد عبده ورسوله اللهم صل على  
 محمد وآل محمد محافظا على العريضة والترتيب والمواصلة بحيث لا  
 يكون فصل مخل بين الكلمتين او بين الحروف وعدم التقصير  
 التبديل وليس شرط فيه ان **احد** يجلس كيف شاء وان كان  
 الافضل ان يجلس على الورك الا اليسر ويضع مامنه **ثانيهما** الاستقرار  
 فيه عقدا والذكر الواجب فلو شرب فيه قبل اتمامها ترفع من سجود  
 او اكله وهو اخذ في القيام بطل العاجز عن تحريكه على القيام  
 ولا يشغل بشئ غير ضروري حتى يفرغ منه ولا بد ان ياتي بما  
 امكن فان عجز عن الكل استبدل به ذكر الاخر والاخر من شير  
 ويعقد قلبه ويلوك لسانه **المبحث التاسع** في التسليم وهو واجب  
 ويكفي فيه قول السلام عليكم واسلم صورة الجمع بين قول الله  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين وقول السلام عليكم والاعوان  
 اضافة ورحمة الله والامتنان يقول بعد قوله ورحمة الله وكرامته

محافظا

محافظا على العريضة والترتيب والمواصلة ولولا السلام علينا لما  
 لزوم قول السلام عليكم ويقوى الخروج بقول السلام علينا لا  
 ان ينوي مطلقا ان ينوي الخروج من مكان غير تعيين المخرج والظن  
 عدم لزوم ينشئ من داس واما قول السلام علينا ايها النبي فهو مستحب  
 ولا يحصل به خروج والمنفرد يسلم تسليمة واحدة الى القبلة ويروي  
 بمؤخر عينيه الى يمينه والامام يؤم بصيغة وجهه الى يمينه فقط  
 وكذا المأموم اذا لم يكن على يساره احد وان كان على يساره احد  
 ثانية واوى بصيغة وجهه الى يساره ايضا يقصد المنفرد  
 سلم على جانب واحد من حضرة الملائكة والنبين والمساكين  
 من الجنة والانس والمأموم اذا اتى باثنتين يقصد باحدهما  
 صورة الود على الامام وبالاخرى ما ذكر كل فلو قصد ان حقيقة  
 فلا قرب عدم التحية كما انه لا يصح مع قصد الامام التحية **المبحث**  
 قصد صودتهما وليست بان يكبر ثلاثا رافعا يديه قائلا لا اله  
 الا الله وحده وحده لا شريك له ونصر عبده واعز حنبله وعلى  
 الاغراب وحده فله الملك ولم الحمد يحوي ويميت وهو حي لا يموت  
 وهو على كل شيء قدير في الرضعة والثالثة على الاقوى وان كان  
 الاولى فيها بعد الثالثة قصد القربة المطلقة والاحوط الاقتصار



فيها على الفريضة حيث يتوفى بها الخصوصية الخاصة لا خصوصية  
 التعقيب ولا الذكر المطلق **الحاش** في القنوت وهو مستحب  
 في كل ثانية من قرينة أو نافله بعد الفراغ من القراءة الأولى ثانياً  
 فأنه بعد الركوع ويستحب أو الجمعة ومفرقة الوقت كغيرها قبل  
 الركوع ودوى فيها جزء آخر بعد وفي صلاة الصبح والغروب  
 استحباباً ولو نسيه قضاءه بعد الركوع ولو ذكره بعد الموعود إلى التحو  
 أو فيما بعد من أجزاء الصلوة أو بعد الفراغ من الصلوة قضاءه  
 بعد الصلوة مستقبلاً للقبلة ولو طال الفصل والأولى قضاءه <sup>والصلوة</sup>  
 من جلوس <sup>الأحرط</sup> والكل طريق الذنب ولو تعمد تركه ونكح لم يعدل  
 عدم العود حتى مع النسيان ويجوز الدعاء فيه بالفارسية  
 وباللحن مع عدم قصد الخصوصية ولم يكن الحافاً بخبر من <sup>اسم</sup>  
 الدعائية كما يجوز المناجاة والثناء والثناء فائشاء الصلوة  
 بذلك والأولى بل الأحرط المحافظة على العربية في جميع ذلك <sup>وأما</sup>  
 القراءة والاذكار والواجبة فلا بد فيها من المحافظة على العربية  
 ويستحب لها التكبير ورفع اليدين فيه إلى الأذنين ووجهه والتعريف  
 بالحن كفيه كما ذكره العلماء والدعاء مما يتيسر ولو قصر على <sup>الصلوة</sup>  
 على النبي وآله وكلما طال الذكر فيه كان أولى **المقصد الثاني**

فإنما

في استبا الخلل وفيه **مبدأ** **الأقل** في فصل الشروط وهو أقسام **لها**  
 ترك العهدة من الحشد من الوضوء والغسل أو التيمم سواء بقها  
 أو ترك بعض أجزاءها لا لعدم الجزئية بل الكمال وهو مفصل للصلوة  
 موجب للأعادة سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان وسواء ذكر  
 فائشاء الصلوة أو بعد الفراغ منها قبل مضي الوقت أو بعده <sup>فإن علم</sup>  
 الصلوة التي اختل شرطها بعينها أعادها ولو اشتبهت بأشياء  
 كالرباعية بين الرباعية أعادوا واحدة عما في ذمته يتخير فيها  
 بين الجهر والاختفات إن اختلف حكمها وإذا التحد كالظهير  
 والعشائين لمن عليه عشاء مقضية لومه حكمها والحاصل  
 يأتي بواحدة يجتزئ بها عن كل مساوية لها ومع اختلافها  
 لا بد من التكرار حتى يستوفى فيها ويجري الحكم في المشتبه بين  
 القضاء والأداء وما عليه مسألة ونياً ترفع وجهه قنوتاً <sup>والأحرط</sup>  
 التقدم مع الاتيان بواحدة عما في ذمته **ثالثاً** **لها** فصل الجنا  
 غير المعفو عنها وقد تقدم أن كان عن عمد أو نسيان  
 أو جهل بالحكم الشرعي وجبت الأعادة مطلقاً في الصلوة وبعد  
 الفراغ في الوقت وبعد خروجه مع سعة الوقت أتماع الضيق  
 فمقتضى في جميع وإن كان عن جهل بالأصل وعلم بعد الفراغ



فلا اعادة مطلقا وان علم او حذفا شاء الصلوة فعل التفصيل  
 السابق من باب التراجعا فالا حوط في ذلك مطلقا زعم ان يمكن  
 وكان عليه غيره او غسل مع عدم ترتيب المنافي ثم اتمام الصلوة  
 والامادة **الثاني** ترك متر العورة وهو مفسد مع العلم <sup>بالحكا</sup> بالتحال  
 مع تعدد الفعل والفتنة على الترمع مدة الوقت ولما مع <sup>الفتنة</sup>  
 والفتنة فالا قرى المحنة والاحوط الامانة وليتر نفس لو علم  
 فلا لئلا واما لو تتر غير الجائز فاعدا ما ذكر من الحر وجعل  
 غير المأكول والذهب فالأقوى فيه المبالان مطلقا الأمع <sup>الفتنة</sup>  
 من تقية ونحوهما والاحوط في الجميع الاعادة مع الدنيا او عند  
 المعرفة بالموضوع ولم يكن ذلك عن تقية ولو استعمل المشرك  
 بر من اللباس وذاريين الحر وغيره والذهب وغيره بطلت  
 صلوة مطلقا اما لو دار بين مأكول اللحم وغيره فبطلت مع <sup>تلك</sup>  
 من غيره والاصح بزه وبغيره مع الاشياء بمحصول وترك مع <sup>الاشياء</sup>  
 باصل جنسه ومقتضى عاريا والاحوط الجمع بينهما اما المشكوك في  
 احدا الجناس فلا بأس به ما لم يتعلق بمسئلة <sup>بها</sup> المحصول <sup>بها</sup>  
 ما يلزم في الكائن الا باخرة والاستقرار والطمأنينة لموضع الجهة  
 وتفصيل الحال في التجرد على ما يصح التجرد عليه لنجا او غيرها

او التجرد

ان التجرد عند اجعل الحكم وبدونه على ما لا يصح التجرد عليه مع  
 الوقت وصلحا اسم التجرد عليه حقيقة مبطل للعمل ولعل لغو  
 يمتنع في عمله ومع عدم صدق اسم التجرد عليه يحوزه طلقا لم  
 يدخل في الفعل الكثير ويرفع رأسه ويعود <sup>للمحكا</sup> التجرد مع التهو وصدق  
 اسم التجرد عليه فان كان تجاوزا لمحل بالدخول في دكن احض  
 مضمه ولا قضا للتجرد عليه ومع عدم تجاوز يصح مع الضيق  
 مطلقا ومع السعة فان امكنه جزا بجهة والتجرد على ما يصح التجرد  
 عليه وجب والابطال صلوة والاحوط الرفع والتجرد على ما يصح  
 التجرد عليه ثم الاعادة <sup>حاشا</sup> ترك الاستقبالا وقد تقدم  
 الكلام فيه وان منع العلم مفسد مع جعل حكم وبدونه <sup>الحكم</sup>  
 من دون مظنة مع تمكنه من الظن مفسد ايضا ومع <sup>الاشياء</sup>  
 اذا انكشف الخلاف فان كان ما بين المشرق والمغرب فصحة  
 وان كان الى نفس المشرق او المغرب او الى عكس القبلة فان  
 تبين في الوقت اعاد في خارجة لا قضا عليه والاحوط في  
 المستدبر القضاء في خارج الوقت ايضا <sup>حاشا</sup> ترك شرائط  
 الاجزاء كالاتقرار حين الاعتدال والاطمينان <sup>الافعال</sup>  
 وتفسد الصلوة بتركها او بترك احدهما مع اجعل <sup>الحكم</sup>



والعلم به ولا يتصل مع النية وفوات المحل بخروج عن محله <sup>حظ</sup> والاحتياط  
بالنية المفوت الطائفة في الادكان الامانة واما الجهر والاختفاء  
فانما قصد بتركها مع العلم والتعمد ولا يفسد مع الجهر بل يحكم  
اذا كان باصلا اما الجهر بخصيصته فوجها احوطها بل احوطها  
لزوم الاعادة وكذا لا قصد مع التيسار حتى لو ذكر في أثناء النية  
انه جهر او لم يأت في مقام الاختفاء او بالعكس وعلمه بحكمه <sup>بالحكم</sup> بعد  
باصل الحكم لم يعد اليه ومضى بحاله **المبحث الثاني** في نقص الاجزاء  
والضابط فيه انه متى نقص جزء متعلجا بالاحكام او الحكم او لما  
به بطلت صلواته ومتى نقصه نسيانا فان بقي محله بان لم  
يدخل في شيء من اركان الصلوة اعاد عليه ان لم يستلزم الرجوع  
اليه زيادة دكن او بعضه كالوذكر الحمد وهو في السورة  
او السورة وهو في القنوت او ذكر التجدتين او التمجدة  
الاخيرة وهو في التشهد او ذكرها او ذكر التشهد وهو في  
القيام او اخذ فيه او في القراءة عاد اليها واتى بها ولفظا  
دخل في شيء من اركان الصلوة كما اذا نسي القراءة او  
التشهد او احد التجدتين او هما حتى نكح او الركوع او  
الانقلاب فيه والاستقرار به حتى دخل في التمجيد فان كان

النية

النية من الادكان كالركوع والقيام المتصل بهما وتكبيره <sup>احكام</sup>  
او مجموع التجدتين بطلت الصلوة والاحكام تبطل والاحكام  
بالنية الى الدخول في التمجدة الواحدة الا تمام والاعادة لا  
يجب بعد ذلك قضاء الا في التمجدة والتشهد المنسيين <sup>فان</sup>  
يأتي بهما بعد الفراغ ناويا بهما عوض ما فات وليجد لكل  
واحد منهما بعد ذلك سجود التهو وتذكر الركوع وهو في  
الهيوى نصب ودكع مظم والاحكام اعادة الصلوة بعد ذلك <sup>حيث</sup>  
ينتهي المحل الركوع او يتجاوزده ولو نسي الذكر ولم يتجاوز  
محله او الاستقرار فيه مضى لاشئ عليه ولو نسي الرفع من  
الركوع او الانقلاب بعد او الاستقرار فيه ولم يصل محل التمجيد  
عاد الى القيام وجدد الهيوى الى التمجيد مالم يصل الى محل الركوع او  
يتجاوزده والافعليه الاحياط السابق ولو نسي سجدة من فرك  
في أثناء الصلوة انهما من ركعة فيكونان ركعا او من ركعتين حكم  
بطلان النية وتكبيره الاحرام لا تنقضي الصلوة الا بها فتي <sup>واحد</sup>  
منها او القيام فيه عاد الصلوة من اولها مظم ولو نسي الركعة الاخيرة <sup>كرها</sup>  
بعد التشهد قبل التسليم قام واتى بها ولا شئ عليه ولو فكرها بعد التسليم  
قبل فعل ما يبطلها قام واتم بسجدة مستمرة والاحكام <sup>التسليم</sup>



من انما في التسمية المستعمل في زيادة الجهر ولو فعل ما يبطل  
 عما وسهوا كما حدث واستد بار القبلة ونحوها اعاد الصلوة من واثق  
 التهن حتى خرج من الصلوة انما الصلوة ولو نسي سجدة واحدة او تشهدا  
 وسجدتين لم يرد ذكرهما بعد الدخول في التسليم قبل تمام ما يخرج به وكذا  
 من الاخير فاعلموا اني بها وسجدتها واحياها اولي ذكر الركوع  
 او ذكر السجود او القائل ينسب فيها او يسجد على غير ما يبعث السجود عليه حتى يرفع  
 من ولا شيء عليه **المبحث الثالث** في زيادة الاجزاء وفقه المسئلة ان  
 فالصلوة عن عمد ان كان قصد الجزئية بالزيادة في ابتداءها ابطالها  
 فاعلموا في الاشياء فان نوى مع ذلك قيد ترتيب الاجزاء الباطل ما يقع  
 التحصيل بطل الجميع الا بطل ما زاده وقبطل الصلوة به ان كان لا يغير  
 او التكرار والذم وفيما كان منها والاحوط الاعادة او التكرار او فعلا كثيرا  
 او نحو ذلك من البطلان والافان لم يكن من اجزائها ما يبطل به وان كان من اجزائها  
 فربما والاحوط الاعادة في الجميع ومع عدم قصد الجزئية فان كانا ابطال  
 والام يبطل الا ان يدخل تحت النافيا للصلوة من كلام او فعل كثرهما  
 من النافيا في الجهة عمد مطلق وغيره من معنى السجود في حال التذلل  
 والاحوط الجهر مطلق ولو زاد شيئا منها فان كان بكثرة الاحرام او كثر  
 او سجد في ركعة واحدة ليحذف مع سجدات اطلت صلواته ولو زاد زيادة

الركوع

الركوع فالحال فيجب التصيل فيها ولو زاد قايما ما زاد ذكره في التسليم تمام ركعة  
 فليعلم انما لو تعدد مع القيام لم يثبت صلوة ولا يحسب السجود للركعة  
 الا قرب والاحوط ذلك وما في غيره لك فلا تسلا بسجود السجود غير زيادة  
 كما اذا زاد سجودا واحدا او ذكر او تشهدا ونحو ذلك في زيادة التسليم  
 بسجود السجود والاحوط بسجودها ككل زيادة ونقصا وكذا كمالها في زيادة  
 ولو سجد عن الاخير من ركعات الصلوة او ركعات الاحتيا او الاجزاء المنسية  
 بعد ان كبر لفرضية اخرى فالأقرب بطلان الفرض الاول وتحريم الثاني في  
 العمل في الاقل مع الترتيب بينهما وبقي احط والاحوط اعادة الفرضين  
**المبحث الرابع** في الزيادة الخارجية وهي اقسام **احدا** ما يبطل الصلوة  
 عما وسهوا منه الحد واستد بار القبلة او الترتيب والتزويج بالاصل  
 بالاتفاق على الاقرع اذا كان بكل البدل بالوجه الا ان كانا الى العكس القبلة  
 الكثرة والسكوت الطويل المخرجين للصلوة عن صحتها **ثانيا** ما يبطل  
 لاسهوا منه كلام الاقربين ونحوه ما تركب من حرفين او كاهرا  
 للغة وغيرهم وقد نقل باقر الصلوة فيها الا لا يكون قرأنا  
 ولا ذكر اضرة السلافا ان كانت تحية واما الدعاء فله في الدعاء في السابق  
 الصلوة بالكلام وبها اقرها ما ذلك ولو كان بصورة الدعاء كجهره  
 ومثاله ما يخبره داخلها بسلام فاما ان الله ونحو ذلك عالم يقصد



والدعاء مع السهو والغلط صحيح الملق ويلزم في السهو بعد السهو  
في الغلط ذلك ايضا ويستثنى منه رد السلام فانه يجب على المصلح والسلام  
دون باقي التحايا ولو ترك الزم مع عدم من يرد سواه فيل بطلان الصلوة والاق  
خلاصته ان سلام عليكم والسلام عليكم او السلام عليكم او سلام عليكم  
الاصل على هذا الصيغ الا بغير الاحوط الاقتصار على الصيغة الاولى ولا يجوز  
يبتدىء السلام وسلام الجن وغير الميزن الاطفال لا يجب فيه وقصد به  
ولفهام بغيره فالاقى لزوم الترك الا اذا خسر بالسلام فانه يعين عليه  
في وجهه قوته وليتجلى للتميز في عطفه <sup>تقريب</sup> يعني القول له وحمل الله  
بقصد الدعاء من التكفير مع قصد استعانة الخصوصية به على الاقوى <sup>الاحوط</sup>  
التراميم وهو وضع اليدين على الشمال او وضع الشمال على اليمين <sup>في وجه</sup>  
قوى والحققة ويراد به النكاح الغالب هو ما قاله التبيين <sup>بغير</sup>  
صوت والدعاء بالحرم والفعل الكثير الغير المأخوذ من الصلوة اما المأخوذ  
لصحة فانه مبطل عهدا وسهوا كما تقدم ومنه البكاء لامودالنيا <sup>والادب</sup>  
ما اشتمل على التخييل وهو مستحب لامودالنيا <sup>الفتا</sup> ما بيعت عليه ذكر الشرب  
اما الراج ونفسه كالبكاء على مصائب الانبياء والاشياء والعلماء والاخوان <sup>ن</sup>  
والاقل والشرب بما ليس كالا وشربا ولم يكن ما حيا الصورة مالم يلق  
والعالم فيها المحو فلا بأس بابتلاع بعض الاشياء الصغار المتخلفة <sup>ان</sup>

ونحوها

ونحوها وخفق في ثوبا لما قد دعاء الرزق يرد الصوم مع عطفه <sup>ن</sup>  
طلع الجن وكاره قطع الدعاء والباق على العطش وبين الماء خضر  
او ثلثة لا اكثر من غير استدبار وجميع ما ذكرنا من مبطلات فاعلم  
لا تحل مع النسيان ولو صدقت من غير اختيار كالحضك والكاف  
اكثر الاوقات ومع الاجتناب الاقوى في غير التكفير المعادة ولو صدقت  
للتقية فلا بأس به ويشترى في ذلك الفرض والنقل الا لو في غير  
على نحو ما تروى يحرم قطع الفريضة وفضل منافعها اختيارا والاحوط  
بل الاقوى عدم جواز قطع النافلة ويكره تطبيق احد الراحتين  
على الاخرى وعقوص الرجل شعره ونفخ برجع الشرف ووسط  
الرأس وربما اضيف اليه الظفر والقتل بل الاحوط ان <sup>ثما</sup>  
ما لا يبطل في العهد والسهو معاه وهو الفعل القليل كقعد الركع  
بالخصي وقتل الحية والعقب والاشارة باليد بالتصديق  
للاعلام والمقطي والسائب التخم والبصاواتا <sup>الحد</sup> ونفخ من مع  
مالم يتولد فيها حرمان فصاعدا ورفعة الاصابع ولا لتفائينا  
وشمالا التفتا لغير فاحش ولو كان فاحشا وجب اجنباه  
وتفصيل الحال ان الاقوى جواز الالتفات بعد بالوجه الى المشرق  
والمغرب على كراهية والاحوط الترك واما الالتفات الى عكس القبلة



في مفيد مع الهدى فاضى بلزوم الاعادة في الوقت والقضاء خارج  
 التهويعيد في الوقت دون خارج ولاحوط القضاء واما الالتقاء  
 بكله على وجه يخرج عن اسم الاستقبال فهو مبطل مع الهدى مطوع  
 فان كان المابين المشرق والمغرب مع وان كان اليها او الى عكس القبلة  
 انما في الوقت وجوبا في الكل وفي خارج بالنسبة الى الاخير احتياطا  
 والكلام بحرف واحد غير مفهم لمعنى مدافعة الاختصاص والتحريك  
 خطوة وفي الخطوتين اشكال وفي الالة حقوق الجماعة من رطل  
 المجدد خصة ويترك القراءة حال التختة كما في البحث **الخاص**  
 في احوال الشك ونعني به ان لا يحصل في نفسه ترجيح للرجح  
 ولا للعدم اما اذا حصل ترجيح لاحد الطرفين بنه على الرابع  
 في نظره وعمل عليه الامور المتعلقة باجزاء الصلوة اما ما يتعلق  
 بنفس الصلوة كان يظن انه صلى مثلا او بنفس الشرايط كان  
 يظن انه توشأ او اعتسل او ببعض اجزاء الشرايط فلا يعمل على  
 ويكون بمنزلة الشك واما البحث في احوال الشك فهو ان كثير  
 الشك لا عبرة يشك في جميع اقسام المشكوك على الاقوى  
 قد يتبع العرف واما الشك في التوافل فان كان في عدد التوافل  
 هان البناء على الاقل وعلى الاكثر والاقل افضل وان كان في الاجزاء

له بها في محلها ونحو على فعلها اذا قدما واما الشك في غير ذلك  
 فنحن نحصره في مقام **القلم الاول** الشك في اجزاء الشروط كما  
 في بعض اجزاء الصلوة الوضوء والحكم انه ان شك في اثناء رجوع  
 المشكوك واثب به واعاد على ما بعده وان شك بعد الفراغ في مكان  
 الذي هو فيه من دون فاصل زمان او لا دخول في فعل اخر فالاحوط  
 العود على المشكوك واما ما بعده ان كان بعد بشرط ان لا يلزم  
 خلل في بعض الشرايط كالمالاة ونحوها وان كان كثيرا الشك او شك  
 بعد فاصلة كثيرة او دخول في عمل اخر وانصرف عن المكاني على  
 الوضوء واما الشك في اجزاء الغسل او التيمم فالحكم فيه من غير  
 بعد الدخول في غير منهما لم يعتد به والاحوط جري احكام فيها **الثاني**  
**الشك في نفس الشروط** كما اذا شك في انه توشأ او لا او غنطل  
 او لا او ليس صلوة ما لا ينبغي لسلوه او قطع على القبلة او لا ونحو  
 ذلك والحكم في ذلك انه ان حصل الشك بعد فضاء الوقت فلا  
 اعتبار به وكذا الوشك بعد الصلوة في اثناء الوقت اما الوشك في  
 اثناء الصلوة فالاقوى عدم اعتبار الشك ايضا والبناء على صحة تلك  
 الصلوة وهل يجزى يعيد في جميع بالنسبة الى غيرها الاقوى لعدم  
 الاحوط اتمام الصلوة واعادتها بوضوء جديد لشك في اثنائها في ط

ينضم



الحث واعادتها من داس لو شك بعد الفراغ ويجري هذا الحكم بالنسبة  
للاشك في شروط الشريط قبل الدخول في الغاية وبعد كالمو شك في  
في تطهير الماء الذي توشاه بعد نجاسته او باحتماله بعد نجاسته او بالاحتمال  
بعد اضافته فانه يدخل به في الغاية ويعفى العمل الذي شك في  
ذلك في اشائه ولا يتنافى بالنسبة المعايير نعم بالنظر الى الموضع  
نفسه وهو ذلك الماء الذي توشاه من كذا يجوز به الرضوخ ثانياً بحسب  
اجتنابه ولا يجب تطهير الاعضاء من هذا الماء المشرك في تطهيره  
على الاقوى واما بالنسبة الى الشك في تطهير الاعضاء بعد نجاستها  
تطهيرها بالنسبة الى الدخول في الغاية وبالنظر الى العمل الثاني  
والاقرى مع وقوع ذلك في اشاء الصلوة صحته ووضوحه الرضوخ  
**المقام الثاني** الشك في نضج العمل كمن لا يعلم انه صلى او لا وكذا  
الحكم فيه الا اعادته عليه ان كان الشك بعد مضي الوقت ولا  
الاعادة لمن لم تقض عاقبة بعد ودا العهد منه ولو شك مع ثباته  
وجبت عليه فعل الصلوة **المقام الثالث** الشك في اجزاء الصلوة كما  
عدا الركعات ولا يعتد به بعد الفراغ من الصلوة اصلاً ببق الوقت  
اولاً نعم لو شك في التسليم وهو جالس على هيئة المصل الذي  
انصرف فلا يكره واما الشك قبل الفراغ ففي شك في شيء وهو باق

فعله لزومه لا يشابهه والام يلزمه وان كان الدخول في منتهى حيز  
له الا يشابهه على الاقوى والاحتمال التردد فان شك في البنية في ما لم يكن  
للأحرار او في تكية الاحرام كبره لم يدخل في التوسيم والاستعا او القراء  
ولو دخل في شيء منها بنى على التحفة ولو شك في القراءة او بدلهما من  
به الا اذا كبر للركوع او للوقوف او قمت او كعب ولو شك في الغاية  
او باطنها حتى يدخل في السورة او في آية بعد ما دخل في آية اخرى  
عدم لزوم الاعادة على المشرك به والاحتمال الاعادة واعا الصلوة  
ولو شك في الركوع كعب الا اذا دخل في السجود ولو شك في السجود  
بعد الا اذا دخل في التشهد والقيام ولو اخذ فيه فالاقوى  
المحذور والاحتمال اعلة الصلوة كما لو شك في الركوع وهو في المحي  
المال سجوداً فيما لو شك بعد دخوله في بعض المنع كالا  
والقنوت وغيرهما وكذا لو شك في التشهد يتشهد الا مع القيا  
او اخذ فيه على الاقوى وهكذا ولا فرق بين ما يكون في الركعتين  
الاولتين وغيرهما ولا بين الانكاس وغيرها وحكم الشك في التشهد  
يجري بهذا النحو ولما كان المشرك وهو في محله ثم ذكر فعله فان  
يكن شكاً فلا بأس وان كان مما يبطل زيادته عدا وسهواً بطلت  
صلوة وكل ما عدا على مشركه الى به وبما بعده ليحصل الترتيب



شك وهو في فعل انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة عليه بقا  
 او لا فلا يزال كما لو شك انه هل صح كان **اولا** **الثاني** **الثالث** **الرابع**  
 وهو يجمع اقسامه فسد الاثمانية شك في الاربعة **احكام** **الثاني** بين  
 الاثنين والثلاث بعد رفع الرأس من الجبهة الاخرة فانه ينوي على <sup>الثالث</sup>  
 ويأتي بالاربعة محتاطا بركعة من قيام او ركعتين من جلوس **الاول**  
**احكامها** **الثاني** بين **الثالث** **والاربع** فانه محل كان ينوي على **الاربع**  
 ويحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس كالثاني **الثاني**  
**احكامها** **الثاني** بين الاثنين بعد رفع الرأس من التجو **الاخر**  
 وبين **الاربع** ينوي على **الاربع** ويحتاط بركعتين من قيام **رابعا**  
**الثاني** بين الاثنين **والثالث** **والاربع** بعد رفع الرأس من التجو  
 الاخر ينوي على **الاربع** ويحتاط بركعتين من قيام ويقدمها **وركعتين**  
 جلوس **فاما** **الثاني** بين **الاربع** **والخمس** ويصح فيها صورتان احدهما  
 ما اذا شك حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شكه الى **الثاني**  
**الثالث** **والاربع** ويحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس  
 من وليجد للتسهل عن القيام احتياطا فانها ان شك بعد رفع **الرأس**  
 من التجو الاخرة فينوي على **الثقة** وليجد سجدة **الثاني** **سادسها**  
**الثاني** بين **الثالث** **والخمس** حال القيام فيهدم ويرجع شكه الى **الثاني**

الاثنين **والاربع** ويلزم بركعة الاحتياط من قيام كما ترى وليجد سجدة **الثاني**  
 لزيادة القيام احتياطا **سابعها** **الثاني** بين **الثالث** **والاربع** **والخمس** حال  
 القيام فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى **الثاني** بين الاثنين **والثالث**  
**والاربع** فيأتي بركعتين من قيام وركعتين من جلوس كما ترى وليجد  
 سجدة **الثاني** لزيادة القيام احتياطا **ثامنها** **الثاني** بين **الخمس**  
**والست** وهو قائم فيهدم ويرجع شكه الى ما بين **الاربع** **والخمس** **لليجد**  
 للتسهل عن القيام فيكون عليه سجدة ان للتسهل أحدهما واجب **والثاني**  
 لزيادة القيام احتياطا ويطلب ما عدا ذلك من الشك فيقطع  
 الصلوة من حينها ولو بنى على الأقل واتمها ثم استأنف الصلوة كما  
 احتوط بالاحتياط **الاثتمام** **والاعادة** فيعادل الشك **والاربع** **والاول** كما  
 ان الاحتياط **الاثتمام** **والاعادة** في جميع صور الشك بين **الاربع** **والخمس**  
 ان اردت التفصيل فان علم ان الشك في عدد الركعات **الثاني**  
 كصلوة الصبح والنفس والجعة **والثانية** كالمغرب مبطل في جميع **الصلوات**  
 الشك بين الواحدة من **الاربعة** وبين غيرها وكذا الشك  
 اذا دخل فيه الزيادة على **السادسة** الى ما لا نهاية في جميع **الركعات**  
 وكذا اذا لم يدرك مقدار ما صلت من الركعات **الثاني** **الثاني**  
 الثانية وبين غيرها فان كان حال القيام **والركعة** **الثاني**



الرأس منه قبل التجرؤ او فائتاء التجرد الاول او بين التجدتين او  
 فائتاء التجرد الثاني فلك مبطل بالتشبه الى جميع الركعات شك  
 بينها في هذه الصورة بين ركعة من الركعات بطلت حلوة واما  
 بعد الرفع من التجدد الثانية او بعد الاختفاء فتصح منه اقسام<sup>ثلاثة</sup>  
 وهي ما اذا كان بينها وبين الرابعة او بينها وبين الثالثة او بينها  
 وبين الثانية والرابعة ومضى دخلت الخامسة في شكها فقد افسد  
 واما الشك بين الثالثة وبين غيرها فيصح في ثلاثة اقسام  
 بينها وبين الاربع وبينها وبين الخمس بينها وبين الاربع والخمس  
 لكن الصورة الاولى تصح مطلقا وتصح الصورة الثانية الاختيران في  
 حال القيام قبل الركوع واما الرابعة فتصح مع ما من بينها وبين<sup>الخمس</sup>  
 نحو السابق هذه سبعة ويضاف اليها الشك بين الخمس والثالثة<sup>بما</sup>  
 واذا رتب الشك فاحكم على الاخير مثلاً لو شك وهو قائم بين<sup>الثالث</sup>  
 والاربع فلما دفع راسه من التجرد شك بين الاثنين والاربع  
 فلما اخذ بالشهد شك بين الاثنين والثالث والاربع كان<sup>العمل</sup>  
 على الاخير اذا كان اخطا با اما اذا كان مرتباً فاعلم العمل على  
 الشكين معاً كما اذا شك بين الاثنين والثالثة بنوع على<sup>العمل</sup>  
 ثم قام الى الرابعة فشك في ان قيامه للرابعة او الخامسة<sup>خدم</sup>

ويرجع

ويرجع شكه الى الثالث والاربع ويأتي بعمل الشكين معا واما  
 رجوعه الى الشك بين الاثنين والثالث والاربع بعيد وكذا لو  
 شك ثم حصل له الشك او شك ثم حصل له الشك مع بقا الحركات  
 اخطا با كان العمل على الاخير اما لو كان مرتباً احدهما على الآخر  
 بمقتضى كل منهما ولو تردد في ان الحاصل ظن او شك كما يتفق كثيرا  
 لبعض الناس كان ذلك شكاً ولو حصل له شيء فائتاء الصلوة  
 وبعد ان دخل في فعل اخر لم يدركه كان ظناً او شكاً فهو شك  
 ولو كان كثر الشك لم يلتفت الى شكه بل ينبغي على التمام وفي  
 الزيادة والمحصاة التقصان والرجوع في معرفة كثرة تقياس حاله  
 على حال غيره او عرض حاله على العارفين ولو حصل له شك في  
 سابق بعد دخوله في محل اخراته مفسداً او كما لو شك في  
 الثالثة ان شكها في الركعة السابقة بين الاثنين والاربع كان  
 بعد الرفع من التجرد او قبله بنى على العتمة ولو شك بعد الفراغ  
 من الصلوة في ان ذلك الشك هل كان موجبا للركعة او للركعتين  
 بنى على الاقل والاحوط الايتان بهما ثم الاعادة ولو كان شاكاً  
 شكاً يوجب الركعتين مثلاً فانقلب شكه الى ما يوجب الواحدة في  
 أثناء الاضيق او بعد الفراغ منه عمل على الشك الاول على<sup>العمل</sup>



ان يعمل على التمكن ويعيد الصلوة ولو طرأ له الشك ثم جعل كفيته  
من داس فهو راجع الى من لا يبدى كم وكه صلت وهذه الركعات الاحياء  
واجبة فلا يجوز لاحد ان يدعها ويعيد الصلوة من الاصل وكذلك  
فعلها لا يحتاج باعادة الصلوة في الادب الاول ومن اشتعل ذه  
بركعتي الاحياط فان من حينه قبل فعل ركعتي الاحياط كان على الو  
قضا الصلوة جملة والاحوط الاتيان بالاحياط اولاً ثم اعادة الصلوة  
وسجئ الكلام في الاجزاء المنسية واما سجد السهو فيقف عنه  
بنفسها والقول بعدم لزوم القضاء قريب والا قرب خلافه والاحوط  
بعد فعلها قضا الصلوة من داس **المقام التاسع** الشك في الموانع كالخائفة  
والكلام وغيرهما واحكم فيها ان التجا معتبر بالنسبة الى ما يخرج قبل  
الاستبراء فانه يحكم بنجاسته دون غيره واما الشك في كونه  
من جنس ما يصل فيه فنهى الا الشك في التذكية مع الأخذ  
من يد المسلمين او موقوفهم ممن لا يعرف حاله او ارضهم مع ظن  
امانات الاستعمال والانتفاع عليه ولو قامت البينة او شهد  
العدل الواحد مع افادته التمكن او اخبر صاحب اليد عن ثابته  
للصلوة صحت به والاحوط تجنب ما يؤخذ من يد المسلمين المتحايين  
لجلود المية **المقام العاشر** في صلوة الاحياط وهي واجبة لمن وكفيته

ان ينوي هاتين الركعتين احتياطاً لما علة نقص قرينة الله على  
ولا يشترط فيها القضا ولا تصوره ولا يلزم منه الوجوب ولا غيرها كالمتر  
ثم يكبر تكبيرة الاحرام على نحو تكبيرة الصلوة ثم يقرأ الحمد وحدها سراً  
ثم يركع ويسجد ثم يقوم ويقرأ الفاتحة وحدها سراً ثم يركع ويسجد  
كذلك وله الحمد في البسطة والاحوط خلافه ثم يتم الصلوة ويتشهد  
وسلم على نحو ما يقتضيه النافلة وان كانت من جلوس صلاها كما يقتضيه  
النافلة من جلوس وان كانت ركعة من قيام الى جامة فردة كالفردة  
الوتر بالحمد وحدها سراً كركع ويسجد على ما يرضع في مفردة  
الوتر الا انه يقتصر على الحمد وحدها سراً كما مر وهي صلوة لكن ليس فيها  
اذان ولا اقامة ولا قنوت ويجوز عليها احكام الصلوة من الشرط  
والموانع **المقام التاسع** في الاجزاء المنسية واما يقف منها التسجد  
لوقائمه والاقوى جبراً الحكم في ابعاضه خصوصاً الصلوة على النبي  
وكذا التجرد دون غيرهما من واجب ومستحب عدا القنوت كما مر  
وكيفتهما ان يقصد قضا هذا التجرد او التسجد المنسوق بقرينة الله  
وقد مر الكلام في النية والاحوط ان يستمر في نية التجرد من حين الحركي  
للحين الوضع على الارض ثم يسجد السجدة ويذكر فيها الذكر المأمور او  
التشهد على نحو التسجد المعلوم ثم يسجد بعدها للسهو ويشترط في الصلوة

فيما  
يكون  
في  
الصلوة



ويحل بها جميع ما يحل بالصلوة فلا يجمع تلك الشرائط وفقد هاتيك  
 المانع **المقام الثاني** في سجود التهنيتين على من نوى السجدة أو الشهادتين <sup>ان فعلها</sup>  
 بعد الصلوة ويجوز بعدها سجدة التهنيتين وكذا يجزى الكلام منه <sup>نية</sup>  
 السلام وفي الشك بين الأربع والخمس لا يلزم في غيرها حتى في ذبا  
 القيام في موضع القعود وزيادة القعود في موضع القيام سواء  
 والا حوط فيها ذلك بل الا حوط الايتان بهما في كل زيادة ونقصية  
 بل الا حوط ذلك فاحتمال الزيادة والنقصية وصورتها ان ينوي <sup>سجدة</sup>  
 لما أحدثه من زيادة او نقصية على ما وقع قرينة الى الله مقارنا  
 بالنية حال وضع الجبهة على الارض واستمرارها من حين السجدة  
 الى حين الوضع احوط ثم يجزى بغير تكبير ولا قراءة اتي بجميع ما  
 يلزم في سجود الصلوة تاركاً لجميع ما يجب تركه فيه ولا خلاف الا  
 في الذكر في السجود فانه يقول بسم الله وبالله صلى الله على محمد  
 وآل محمد او يقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد <sup>او يقول</sup>  
 بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 او يقول بسم الله وبالله والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ولا  
 ترك الا في الاية في الشهادتين فانه ينبغي هنا تخفيف الشهادتين  
 به تماماً لم يكن به بأس ولكن الا حوط التخفيف فلم ان يقول في

تشهدا

تشهدا تشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له او تشهدا تشهدا  
 عبدك ورسوله او يقول تشهدان لا اله الا الله وشهدا تشهدا  
 رسول الله الا حوط بل الاقوى ان يضيف الى ذلك الصلوة على  
 فانه في المقامين ويجزى السلام يقتصر على السلام عليكم ورحمة  
 وبركاته او بما معاً بينهما وبين السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 على نحو ما سبق **المقام العاشر** في احكام ما يتبع الصلوة من الاجزاء  
 المنسية والركعات الاحياطية وسجود التهنيتين والكلام في سائر  
 مقامات **الاول** في الاجزاء المنسية ويجب فعلها بعد الصلوة بلا فصل  
 ولا يغتفر الفصل بينها وبين الصلوة بالادعية والاذكار كما لا  
 يغتفر في اثناء الصلوة بل يؤخر التعقيب عنها وسائر المستحبات التي  
 بعد التسليم حتى التكبير ولو ان بشئ غفل والا حوط ان كان من  
 عمداً عادوا ان كان نسياناً فان كان مما يبطل فعله في الصلوة  
 عمداً او سهواً عادوا ايضا والام بعدد سجدة التهنيتين لو اتى فيها  
 بموجبه احتياطاً فان كان الاقوى عدم لزومه ويشترط فيها  
 شرائط الصلوة وينبغي فيها ما فيها من غيرها فذكر حاله في السجود والتشهد  
 كما مر فيها في اثناء الصلوة ولو اخل بالصلوة فالا حوط الايتان  
 بهما ثم اعادة الصلوة ولو قد نسي شيئاً كان نسي سجدة



من الركعة الأولى وأخرى من الثانية أتى بها واحدة بعد واحدة ولا  
يترط التيقن على الأقرب والأحوط التيقن ويجب عند الترتيب ولو فات  
شيء تشهد وسجد ولا حظ المتقدم وقدمه وأخر المتأخر ولو  
سجد من الأولى والتشهد فعلى السجود أو لا ثم تشهد بعد مرافق  
لترتيب والحاصل لا بد من المحافظة على الترتيب فيها ولو شاك  
المتأخر والأحق تحريف تقديم ما شاء في وجه قري والاحوط مرافق  
الترتيب ويحصل بترك واحد ما قبل الأجزاء وبعد والاحوط  
الاعادة بعد ذلك ولو بقي على سبق سابق فقد مه ثم ظهر لاحقاً  
أو بالعكس فالأقرب لزوم الاعادة على ما يحصل به الترتيب تكون  
الصلوة صحيحة والأحوط الاعادة بعد ذلك **المقام الثاني**  
في الركعات الاحتياطية ويجب فعلها بعد الصلوة بغير فصل كما في الأجزاء  
المنشئة ولو فصل بما يقصد عدم استعداء بما يقصد عدم استعداء  
فالأقرب البطلان لكل من الصلوة والاحتياط والأحوط الاعادة  
بعد الاحتياط ولو فعل ما يوجب السجود في الصلوة فالأحوط الاتيان  
بها ثم يسجد للسهو ثم الاعادة ولو لم يركع من جلوس فركعتان  
من قيام فالأقرب لزوم تقديم الركعتين من قيام على الأخيرتين  
**المقام الثالث** في سجدة السهو ويجب فعلها بعد الصلوة بغير فصل

حتى على الترتيب المتأخر حتى على الترتيب بعد التسليم ولو فصل بينهما وبين  
الصلوة عمدا وسهوا بائ وجز كان لم تقصد صلواته وبالله بعد ذلك  
والأحوط الاعادة دعائياً السجود إذا اختلفت فلا ريب في تقديمه بغيره  
كما إذا اذ قداماً وكلاماً وسلاماً فإنه يسجد تلك سجودات لكل واحد  
يسجد ثم إذا انشد كما إذا تكلم مرات أو سلم مرات لم يزم القعد على الظن  
وتعد السبع مع اختلاطه وأصح ما إذا حصل كلام كثير في محل واحد  
فإن حصل بين أفعال أصل بحيث يصير كلاماً مختلفاً قرياً بغيره  
وإن كان متصلاً بصلوة كلام واحد أو سجدة واحدة وأما التسليم فإما  
تعدته حيث يتكرر واضح وبدون التكرار يحتمل قولاً ثلث سجوداً  
واحد لقول السلام عليك والثاني لقول السلام علينا والثالث  
لقول السلام عليكم وكفاية السجدين عن الجميع مع حصولها في كل  
واحد أو فوقها الصواب ثم يجب الترتيب بين السجود على نحو ترتيب  
الاستبعا على أشكال فيقدم ما سببه مقدم ويؤخر ما سببه مؤخر <sup>لن</sup>  
الحاصل في الركعة الأولى سجوده مقدم على سجود ما حصل في الركعة  
الثانية وهكذا ولو نسي تحييراً أو لا بد أن يقدم ما سببه النقص <sup>عليها</sup>  
سببه الزيادة ويقوى القول بالاكتمال باحلالا **المقام الرابع**  
في الأحكام المشتركة بينها وهي **أصلها** الوجاء بعضها بفضاء



الاجزاء المنسية والركعة الاحتياطية على سجود السهو وان تقدم بها  
 على الاجزاء وفي لزوم تقديم الاجزاء المنسية على الركعة الاحتياطية  
 وجزئتها هكذا احتمال تقديم الركعة الاحتياطية لا يخرج من وجوبها  
 اخرى وطريق الاحتياط غير خفي **بابها** لو فعل الاجزاء المنسية او سجدة  
 السهو قبالة ان لا سهوا ولا نقص بين بطلان ما فعل ولو  
 صح وان تبين ذلك في اثناء فعل الجزء المنسي او في اثناء السجدة  
 قطعها او اما في الركعة الاحتياطية فان تبين النقص في الاثناء  
 فالظن الصحة وانما الاحتياط سواء كان موافقا لوبيتين  
 نقص ركعة وقد كان داخل في ركعة قيام او ركعتين وقد دخل  
 في ركعة قيام او داخل في ركعة المأفوق كما انا كان النقص ركعة  
 ودخل في ثاني ركعتي جلوس او بعد ركوع الاولى لان الركعتين  
 بركعة واما لو دخل في ركعة قيام او داخل في ركعة فظهر له نقصان  
 فان كان دخل في ركوع الثانية حيث لا يمكن التسليم على الاولى <sup>قرب</sup>  
 انه ان كان سبب الركعة الواحدة وهو الثلث بين الثلث والرابع  
 قد جامع سبب الركعتين وهو الثلث بين الاثنين والرابع <sup>شك</sup>  
 بين الاثنين والثلث والرابع فقام ركعتي القيام فبان له بعد  
 بركوع الثانية ان صلواته ناقصة واحدة فانه يتم الركعتين ولو ان

بالواحدة

بالواحدة عن الثاني ان كان شك بين الاثنين والرابع فقط قبل التسليم  
 بركوع الثانية ان صلواته ناقصة واحدة اتم الركعتين فبطلت الصلوة  
 ولو كان باقية في الركعة الاولى لم يضر على الاحتياط بها وان لم يضر ولو لم يضر  
 وقد دخل في ركعة قيام اثنائها ثانيا فتم ولم يضر ولو دخل في ركعتي جلوس  
 انه ان كان احتمال الاثنين داخل في اصل الثلث اتم ركعتي الجلوس فعلا  
 ولو بركعتين من قيام وان كان نقص الاثنين لم يكن محتملا قبل التسليم وانما  
 بان فعله دخل ركعتي الجلوس بطلت الصلوة والاحوط في مقام الصحة واليقين  
 في جميع هذه الصور الجمع من بين هذه الاعمال واعدة الصلوة من راس  
 ولو ظهر مقدار النقص بعد عمل الاحتياط كان موافقا فلا بحث كما اذا  
 شك بين الاثنين والثلث والرابع ولو بالاحتياط فذكر انما اثنائها  
 بعد ان صلى بركعتي قيام فقط او شك بين الاثنين والثلث فذكر انما  
 ثلث بعد ان صلى ركعة قيام وان كانا معا كما اذا ذكر نقص الاثنين  
 بعد ركعتي الجلوس قبل ركعتي القيام او نقص الواحدة بعد ركعتي القيام  
 قبل ركعتي الجلوس فهو كما لو تبين في الاثناء على التفصيل الذي ذكرنا  
 فيخرج فيما يقع هناك ويبطل فيما يبطل هناك والاحوط في جميع اقسام <sup>عمل</sup>  
 الاحتياط الامانة ولو انكشف له الحال بعد فعلها وكان المقدم من <sup>المأفوق</sup>  
 كما اذا كان مقدما ركعتي الجلوس فظهر نقص الواحدة او ركعتي



فظهرت في اثنين حقول انفسر الحال فالاحوط الاعادة وان تيقن عدم  
 التقصير بعد الايمان بالركعة كان نقلا ثاب عليها في اثنائها بعد ذلك  
 في وجهه في ثلثها بانيته من انه يشترط في جميعها شرائط الصلوة ويجب  
 ترك معانيها موانعها على نحوها فضلا بقاها **اربعا** لو حصل فيها شك  
 او سهوا المحل باق تداركه وان به وان تعدى المحل فان كان شكاً  
 فلا اعتبار به وان كان سهواً فالاقرب لزوم تداركه ما لم يدخل في ركن **المعذور**  
**الاربعة** في القضا لا قضاء على الصغير لكن يجب ترتيبه على ابدانهم من الصلوة  
 وغيرها اذ انها وقضاؤها فرائضها شروطها واحكامها وعلى كل صلاة  
 اذا كان مميزا ويختلف التمييز باختلاف التصديقات في الادب والعبادة  
 شرعية ثابون عليها ويجب على الولي ضمهم عن اكل ما يترتب عليه  
 الاضرار بهم او باحلق وان لم يبلغوا حد التمييز كما في غير مميزين ولعل  
 اكل الاضياء النجسة وشربها من النجاسة وان حرم تناولها لم يلزم الاثر  
 منهم من الحرمان كلبس الحرير والذهب ومس كتابة القرآن مع الاحتش  
 واللبس فلما جرد مع الجنابة وغير ذلك اذا بلغوا حد التمييز وليس  
 بواجب قانع عدمه فلا احتياط ويلزم منهم مطمئنا على الادة  
 الشارع بعدم وقوعه في الوجود ولعل الغنا منه وكذا الاضواء  
 الجنون والحايض والنفساء والكافر الاصلي دون الرداء الشفوي

هذه الاوصاف تمام الوقت فلو بقي من الوقت مقدار ما يعجز العبد ان يصلي  
 وجبا جميعا ولو وسع مع العبد ان يصلوا الواحدة وجبت دون الاخرى فان  
 الوقت العصر فقط لم يجزينا الظاهر من معنى الوقت مقدار ما يعجز العبد ان يصل  
 ولم يصل وجب قضا الظاهر من انما لو وسع الوقت مقدار العبد ان يصل  
 فان كان الاول خلافاً وثمة الاخرة كالأول من العصر ركعة بعد الظهر  
 فعليه الايمان بالركعة وتمام الصلوة ناهياً في ذلك الحرية المطلقة دون القضا  
 والاداء ولو لم يدا الا بالباس ويلزم له لقضا ولو لم يدا في هذا الوقت  
 من اخل بالصلوة عمدا او سهواً او لغير ذلك من الاعذار وروى  
 فاقد الظن بين والمفتر عليه مع استيعاب الوقت ومنها احوطها ذلك وان كان  
 الاخرى عدم لزوم القضا في الثاني وكذا في الاول على اشكال وليس للقضا  
 وقت فيقضي النهار في الليل والنهار في الليلة في النهار وفي الليل  
 لللاحقة على السابقة ولو قدم اللاحقة على السابقة وجبت الاعادة ما لم  
 او بما هلا به ومع النسيان ان ذكر بعد تمام الصلوة عصفت حلوته ولا اعاد  
 وان ذكر في الاشياء فان كانت اللاحقة ادايته والسابقة قضائية فالأولى الاول  
 المقتضى وان كانتا قضايتين وجبا لعدولهما في الادائتين هذا بالنسبة  
 القضا على حلوته فكما علم بالترتيب فالجهد فالاقرب المقرط مطمئنا  
 في النية فالظن عدم لزوم الترتيب حتى مع العلم به على الاقوى ويجب على



الولد الذكران يقضي على سبب ما فات من صوم او صلوة من غير تقصير والاحوط ان  
 عنه ما فات بتقصير وغيره وان يقضي عن امرائنا والاحوط قضا اول الايات  
 ان لم يكن لمعدن ويجوز نيابة الرجل عن المرأة وبالعكس وصلى الرجل صلوة  
 وركعتا المغرب امرأة والمرأة صلوة النساء وركعتا المغرب رجلا ومن فاته ركعة  
 غير معينة من الصلوات الخمس قضى ثلث فرائض ثلاثية وثلاثية نيوى بها  
 مغربا وصبحا ويجزئها بالقراءة وبباعتية ونيوى فيها غما وذمة <sup>الله</sup> علم  
 ويتخير فيها بالجهر والاختفاء ولعل الاولى اعتبار حال الاكثر فيرجع الاختفاء  
 حين يكون الاشياء بين صلوة العشاء والفجر معا ويقضي من قضا  
 الصلوة في الحضر تماما ولو في الفردوس فاقته في السفر قصر ولو في الحضر  
 والاحوط الايتان بالقتاف او بعدم الاشتغال عنه بفرقة موثقة لا  
 بنافله وتقضى الترافلا رواتب بعد مفقوقتها وليجب لتاركها ان  
 يتصدق عن كل ركعتين بمد من طعام فان عجز فغن عن كل اربع فاذن  
 فوافل الليل بمد وعن فوافل النهار مثله وتارك الصلوة يعز من على  
 تركها فان تركها ثانيا عزا اخرى فان تركها ثالثة قتل والاحوط  
 القس في الابقه هذا في غير المسجل تركها والمسجل تركها كافر ويجزئ  
 عليه احكام الازداعا لم يكن له شبهة مسمومة **المقصود الخامس عشر**  
 في صلوة الايات بحج صلوة الايات عند كسوف الشمس وخسوف القمر والارض

والريح

والريح الصفراء والسوداء وجميع الايات السماوية المخرقة والمدار على الخوف عند  
 عامة الناس لا على النفوس التي ليسع اليها الاقبال وتكفى الصلوة لا تنقل  
 لعظيم الشكايه والاهوال فعقد صلوة الكسوف والخسوف من الابداء  
 الى تمام الاجلاء على الاقرب والاحوط ايقاع تمام الصلوة قبل الاخذ  
 بالاجلاء ويعتبر فيها عدد الركعة اتساع زمناها لفعل الصلوة على الاقرب  
 والاحوط فيها عدد الكسوفين الايتان لها وان لم يقع الوقت والاحتياط  
 بذلك في الكسوفين ضعيف وتقضى الصلوة في جميعها مع العلم والتعريف  
 ولو مع الجهل بالحكم والاحوط قضا التماس لا تجب بدونه الا في  
 الكسوفين اذا احترق القرص فانه يجب له قضا معتم ويعلم حدودها  
 اما بالمشاهدة او بالشعاع او بالخبر المقيد للعلم او بشهادة العدلين <sup>او العدل</sup>  
 الواحد مع امانة النظر ووجه قوي ويجب على الناس تعلمها عينات <sup>تعليمها</sup>  
 كفاية ولو شهد احد الايات في فرضية يومية فان كافتها موسعين تخير في  
 تقديم ايها شاء وان كان الاولى تقديم اليومية وان كانتا مضيقتين <sup>الى</sup>  
 بالفرضية وقضى صلوة الايات ولو كانا احديهما والآخرى موقرة وجب تقديم <sup>المضيق</sup>  
 ويشترط فيها ما يشترط في الصلوة اليومية وليجب اعادة ما دامت الايات <sup>باقية</sup>  
 واذ ان التفتا ثناء الصلوة اتمها خاربها وليجب الايتان لها بما <sup>تتم</sup> لا  
 بالايتان خاذاي وصودها ان ينوبها معينا لها مقربا لها الى الله



مقارنا بالنية لتكثير الاحرام على نحو احرام الصلوة وقيل بعد التكثير الحمد الاولى  
ان ياتي بسنة ثمانية غير موصلة طويلا كانت او قصيرة ويكع ركع الصلوة  
اياتا بالنية من الذكر وغيره ثم يرفع راسه فتصا ويقرأ الحمد وسورة ثم  
يكع ثم يرفع راسه فتصا ثم يقرأ الحمد ذلك ثم يكع ثم يرفع راسه فتصا ثم  
يقرأ الحمد ذلك ثم يرفع راسه فتصا ثم يقرأ الحمد ذلك ثم يكع فاذا اتم  
الركع الخامس مع راسه فتصا وهو على السجدة ويجهد بجهدين على  
نحو سجدة الصلوة ثم يقوم الى الثانية ويأتي بركعتيها خستة وسجدة  
على نحو ما من الركعة الاولى من القراءة والركع والسجدة ولو فرق  
سورة على بعض ركعتي الاولى او الثانية اجزاء عن الحاجة اذا قرأها  
من حيث نقصها ولو كرر الحمد مع التوزيع فالأقرب بالحق والاحوط <sup>الترك</sup>  
ولما ابتدئ بسورة لن من استينأ الحمد فاذا جلس من السجدة الاخرى  
تسجد وسلم على نحو ما كان يصنع في الفريضة وليستحب القنوت حينما  
يقت قبل الركع الثاني وقبل الركع الرابع وقبل الركع السادس  
وقبل الركع الثامن وقبل الركع العاشر ويجب له ان يكبر <sup>رفع</sup> على  
راسه من الركع الا في الرفع الخامس والعاشر فيقول سمع الله  
لمن حمده وليستحب له التحويل في قرأته وفي ركوعه وفي سجده وفي  
قنوته وان يكون خاشعا خاضعا خائفا وجلالا على افضل احوال <sup>العبادة</sup>

اذا قام

اذا قام بين يديه مؤذنا وحضر قتها فقد بشر الشرايط للمحال في كل الصلوة التي  
يصليها عند الصلوة والاضطرار ان يكون ما شيا وجبا لسا ومنه يطعمه او ياتى فوجع  
الاحوط اياها بالنية في الاصل على نحو ما من في الصلوة **الفصل الثاني** في صلوة  
الجماعة ولا تجزأ في صلوة الجمعة والعيد في زمان ظهره الامام اذ يخرجون كما في زمان  
الغيبه ولذلك لم تنقض لذكرهما وتحت في باقي الفرائض ويجوز صلوة المنفرد  
بذلك وان اختلف الفرائض من غير فرض من الفرائض اليومية لا ياتم به على صلوة <sup>العبد</sup>  
او الاياه بالعكس لا تجزأ في الترائل الا في صلوة الاستسقاء والعديتين <sup>وب</sup>  
خلافه وللجمعة تحب بالخطا للعبد وكذلك لغيره من الفرائض ويجوز صلوة <sup>المنفرد</sup>  
خطا للعبد وكذلك في صلوة العيدين واول ما تعقد به الجماعة انما احدهما الامام <sup>وتدرك</sup>  
الركعة بعد الركوع الامام كما تكبر لما سوره بل ولو لم يركع على الاخرى فلا حرج  
انما ذكره قبل الركوع الشرع والرفع وان لم يخرج عن هذا الركع ولا فرق في ادراكه  
ولا كفايين ان يكون قبل الذكر او في شأه او بعد الفراغ منه والاحوط الى <sup>الاحوط</sup>  
ان يدرك الذكر بل الاحوط <sup>نظرا</sup> على ادراك تكبير الركوع ولو وجد الامام ذكرا  
واذا دخل مع الجماعة مع الاطباء بالحق يسوغ له الدخول في الصلوة <sup>بنيته</sup>  
للمعتزلة وان احتل عليه ويسوغ له الركع مع تساو الاحتمالين لا يجوز له الدخول  
في الصلوة كما فاسد قول سائر الحق ولو دخل في الصلوة مطمئنا ثم شك في  
التحويل للركع لم يجز له الدخول في الركع كما لو علم عدم الحق قبله ولم <sup>اما</sup>



الافراد انظار الامام الى الركعة الثانية والدخول مع الركعة واما الواجب في  
 قامة الركعة الركعة معركه وسجد نفسه وحقق الركعة الثاني ويكفيه اداء  
 تمام الركعة ولو لم يدرك ركعة المدة لم تنقضي جماعة ولو هو الى الركعة سجدنا  
 ثم شك في الركعة حكم بطلان الركعة على حكم ما لو قصد اداء الركعة فلم يشك  
 والا قرب هنا البطلان والاحوط اتمام الصلوة بنيت الافراد ثم الامانة  
 ولو خشى بطلان الامام واسمه فري وكبر مستقلا في موضع ركوعه وشي  
 يلحق به وان لم يمكنه التحرك به فالركعة سجد في موضع ثم لحق الامام بركعة  
 جاز ولو التحرك به بعد الركعة ودخل معه السجود الاول وفي السجود الثاني حصل  
 ثواب الركعة ولحانة تكبيرة الاحرام عند القيام ولو دخل معه بعد الركعة من  
 الاخير تشهد معه وادرك الفسيلة ولا تكبر عليه بعد القيام ولا تقع مع حائل  
 مشاهدة الامام انا كان المأموم رجلا وان كان المرأة فلا بأس ولا بأس بانبع  
 للصلوة بعض الاحوال الصلوة دون بعض تنفي مشا من يشا الامان المأمومين  
 وجوب الظلم والقبال امان منه ومن خلف الاسطواني المأمومين كيف يشا  
 لم يحل جانيه ثم ولو حصل في مكان لا يشاهد احدا فيمن الامام وغيره  
 صلوة ولو دخل الامام في محراب بطلت صلوة الصلوة الذي على جانيه ان  
 منهم احد يشاهد الامام وصحت صلوة الصلوة الذي خلفهم مالم يعقد  
 زائدا عن الحد فاصل الصلوة لا تحل لا تضر تقدم من في الصلوة الثاني

عليهم فواصل الصلوة السابق محل بطلان من بعد عن الامام فان ياتيه عن  
 اتحاد الفصل لعدم التكبير غير محل فلا يلزم البعد عن الامام انظار التكبير  
 اليه ولو كان الفاصله لا تمنع المشاهدة كالشبابين فلا بأس ولو كان الاحوط  
 الاجتناب ولا يجوز كون الامام اعلى من المأموم الا ان يكون العلوية بحا  
 او قل من مقدار شبر ويجوز العكس ولا كونه بعيدا عنه بعدا كبيرا يخرج به والاعا  
 من اسم الامتداء والاقرب مراعاة هذا الشرط في الابتداء وهو ان تحق  
 الصلوة فلا يضر جلت البعد الاثنا وان كان الاحوط العاقل القربا ما كان  
 والا قري الاقرا بعد الاحوط ان لا يكون ما بين موضع سجود المأموم وقدم  
 الامام او اقدام من تقدمه من الصف اكثر من خطوة تملأ الفرج والاحوط  
 في القراءة خلف الامام في جميع الصلوات الاولى الا ان كان  
 الامام في محل القراءة وان كان الاقرب لها مستحبة حيث يكون في البحرية  
 والمأموم لا يسمع المهمة ويقرأ المأموم اذ تجاوز محل قراءة الامام كما  
 اذا ذكره فالثالثة او الرابعة وان كان الامام قاريا ونحفت مالم ينفرد  
 عنه ولو كان الصلوة جهرة ويقوم المأموم بالواجب ما عدا القراءة في  
 الركعتين الاولى فان الامام لا يتحمل عنه سواها واذا استبوا الاما  
 على المأموم بطلت كما معذرة اذ اخيرا في بره وحقوقه وان تقدم بركتي  
 والاحوط الافراد لو كان بركتين فنادوكذا لو كان بركتي ولو كان الامام



بعمل كما تشهد ونحن وليس محل للمأموم استجب للمأموم متابعه  
 فيه ويستحب ان يجازي في محل تشهد الامام ان لم يكن عليه تشهد بل هو الاحوط  
 ويجب عليه متابعة الامام في الافعال ومنه المتابعة في تكملة الافتتاح وفي  
 التسليم فلا يدخل في الصلوة ولا يكع ولا يجعد ولا يرفع قبله ومن كع <sup>أو سجد</sup>  
 قبله رفع راسه ان امكنه حقيقه وهو قائم ثم ركع معاً وسجد وكذا اذا  
 رفع راسه قبله عاد الى الركوع او التجرع وكل ذلك مع النسيان ويترفع اليه  
 منتظراً لا يسبقه بغير ذلك والاحوط فيما لو تعد السجود وتعد ترك  
 الرجوع حال النسيان اعادة الصلوة من داس والاحوط ان لا يقبله  
 في الاحوط الا ما اجتوازه المسمع عمل على ظنه واذا ظن ان الامام قرأ شيئاً  
 تبعه ولو دخل المأموم في نافلة قد دخل الامام واحرمه وقتاً للمأموم  
 الركعة قطعها ولو كان داخل في فريضة عدل الى النافلة مع امكان العمل  
 ولو تعدى محل العدول اتهمها واعادها جماعة ويشترط عند الامام <sup>ظاهر</sup>  
 فلا تجوز الصلوة خلف الفاسق ومجئ الحال ولو ظن العدول ظهر الخطأ  
 في أثناء الصلوة عدل الى الافراد ولو ظهر بعد الفراغ فمستصلوة ولا علة  
 عليه وتعرف العدالة بالجنحة الذرية المعظام في نظر الشارع والاحكام  
 على الصغار وترك منافيات المرق ولوقتاً بعد المعصية وظهر منه صدق  
 التوبة عادت عدالة الاحوط من الخطاة جديداً حتى يعرف انصافه بالعدالة

فلا يكره

ولا يكره بغيره فمقتضى التوبة فقط ويشترط صحة صلوة الامام ظاهراً  
 فلو علم بفسادها اما انه لا يحسن القراءة او اخل ببعض الشروط  
 لم تجز الصلوة خلفه ولتبين فساد صلوة بترك الطهارة او غيرها  
 من الشرائع مثلاً فان كان قبل الفراغ عدل الى الافراد وان علم  
 بمقتضى صلوة ولا اعادة عليه ولو كان لا يحسن القراءة لا ترقى  
 لسانه او مانع لا يمكنه رفعه فالاقرى عدم جواز الانتماء به للصحيح  
 للمساوي له في مقام يتحمل فيه القراءة عن المأموم وحيث لو فزى  
 عدمه احسن الى تغييره وتبديل في الكلام او الحروف والحركات <sup>ويحذف</sup>  
 لغير الصحيح وفي غير ذلك والاحوط تركه مطلقاً ويجب على المأموم  
 تعديل الامام وتبنيهم اذا صدر منه غلط او سهو فان لم تبنيهم  
 وكان تركه مفسداً كما ذكرنا مثلاً بطلت صلوة وصلوة المأموم  
 ان لم يفرغ عنه في غيره يفتح والاحوط للمأموم اعادتها مع عدم  
 التقصير في التبني لا سيما لو كان الخطأ في القراءة ولو كان مقصلاً  
 في التبني في القراءة فالاقرى وجوب الاعادة ويستحب ان يقف <sup>يقف</sup>  
 المأموم عن يمين الامام ان كان واحداً وخلفه ان كان اكثر  
 امكنه امرأة ولو امرأة النساء وقفت غير بارزة منهن ولا  
 يجوز تقدم المأموم على الامام بالعقب ولا عبرة بالراس ولا <sup>تقدم</sup>



المارة الرجال ولا القاملة القامتين ولكل من الامام والمأموم  
 حكم نفسه مع الشك او الشبهة لا فشكل التكليف قوله لا  
 الحاق الشك بيقينة الافعال بها فان الشك منها يتبع الضابط  
 ولو اتفقا فيه في كل منهما بما يلزم من التكليف الاحتمال لا  
 المنية ولو تخالفا فيقتن احدهما خلاف ما عليه الاخر اخذا  
 باليقين وانفردوا باختلاف المأموم اخذا لمام بالراجح  
 عدم الترجيح وجع حكم الى الشك ويجب وحدة الامام فلا يات  
 بالمتعدد وتعيينه بالاسم او الوصف او الاشارة ولو بالقلب ولو  
 اشار الى شخص وزعم انه زيد فبان ان عمر فلا بأس ولو خفي ظن  
 زيد فبان ان عمر فان كان ذلك بعد تمام فان كان ذلك بعد  
 تمام العمل او في الانشاء وقد تجاوز فصل القراءة فالاقرب للجلد  
 والائتم نية الانفراد والقراءة وتمام الصلوة والاحوط الاما  
 وكيف في الغيب ان ينوي هذا المتقدم مع العلم بعد التوكلا  
 يجوز ان يجعل احدا للمأمومين ولا غيرة اماما الا بعد انقضاء  
 صلوة الامام او فسادها وفيما لو تبين بطلان اماما لملا  
 وجه قوي ويجوز للمأموم العدول الى الانفراد ويتم صلوة لنفسه  
 اختيارا اذا اضطرارا والاحوط تجب ذلك مع الاختيار المقصد

٢٨ **السابع عشر** في صلوة المسافر بحيث يترك الركعتين الأخيرتين  
 من الرباعية بشرط **احدهما** المسافر وهي عبارة عن ثمانية فرائض  
 امتدادية ذهابا وايابا او اربعة ذهابا واربعة ايابا موزعة في  
 يوم واحد ولو تعدد فقل من اربعة فرائض حتى قطع ثمانية فرائض  
 او اكثر لم يكن قاطعا للمسا ولو ذهب فرسخين ورجع شافى  
 طريقا اخر ارباعا لعكس قوي عدم اعتبارها وكذا كل تليق  
 الذخا والاياعا لاربعة والاحوط الجمع وبعد الاحتياط من  
 البلدان ومنه في البيوت في صفار البلدان ومتوسطا لها في  
 الكفا والمناظر للعادة فالمداري فيها على منتهى الحلة وجاهل المسافر  
 يتم ولا يكلف الاختيار ما لم يكن جهلا فلهما الشرع فلا يعد  
 بجهله وفي صحة صلاة وجبه والفرسخ ثلاثة اميال والدليل اربعة  
 الاف ذراع بندق اليد المتوسطة والمسافة مبنية على التحقيق  
 فلو نقص ثوب من الخدم لم يكن مسافرا ولو كان له طريقان يبلغ احدهما  
 مسافة نحو ما اعتبره من الاخر اعتبر ما يسلكه فان بلغ الحد  
 والافلا **ثانيها** ان يتوجه الى مقصد معلوم والمداينة على قصد  
 المسا ولا يقرب بعد ذلك سواء من مقصد معلوم او غير معلوم  
 فمن هام على وجهه او طلب عبدا ابقا امدابة ضالة او شيئا ضا



لا يفتقر الى مكان او نحو ذلك ولم يكن قاصدا مسافرا لا يكون  
 عليه تقصير ولو بلغ الصين لانهم يبيعون سفرة وتعين عليه <sup>التقصير</sup>  
 حيث تعين في الابتداء او في الانتهاء مقصدا يبلغ المسافة وفي  
 حال جوعه مع بلوغ ذلك **ثالثا** ثبوت القصد ولو عدل فلا  
 قبل ان يبلغ المسافة كاربعة فراسخ عاد الى التمام ومقتضى  
 الواقعة قصر او كذا لو تردد في الاشياء جري عليه حكم المذكور <sup>منظر</sup>  
 الزفقة في انشاء المسافر قبل بلوغها اذا اطمئت نفسيته بها  
 وقصر ولو تردد اتم فان دجع الى الغزم السفر قصر بعد الضرب فلا فرق  
 من بعد اعتبار محل الترخيص على الاقرب بل من مراعاة مسافة  
 جديدة من محل العدول او التردد على الاقرب وطريق الاخير  
 لا يخفى وللتابع كالمراة والخادم والعبد ونحوهم حكم المتبع مع <sup>لهم</sup>  
 صحته بحسب من لا ينعمان شرعا ولا عاديا حتى لو غزم على  
 الضحية وكانت لازمة له شرعا استقل بحكمه ولا يكون تابعا  
 فيه فان علم قصد متبوعه تبين قصد وحكمه وان جهل ذلك  
 بقى على التمام لعدم قصد المساواة لا يكلف الاستخبار من متبوعه  
 ولو علم قصد متبوعه وتردد في انه يصحبه او لا يكن قاصدا <sup>للمسافر</sup>  
 ويكون كطالبا لا يقرب والمجبور على السفر ان علم غاية الجبر <sup>حكم</sup>

بلوغها

٢٧٩ بلوغها المسافة وعدل من لم يعلم متى ياذن له بالرجوع كان  
 كطالبا لا يقرب ايضا **رابعا** الدخول في السفر فلا يكفي مجرد القصد  
 وهو في بلاد **خامسا** ان يتجاوز محل الاخص وذلك بلوغه  
 عليه ان التردد لو وقف على سور البلد ونحى عليه شكل حد الفها  
 المتوسطة ويعبر المقادير حتى للوقت وسماع الناصع وارتفاع <sup>الوقت</sup>  
 ونظر الناظر الى الجدران وقسطها على العلو والهبوط واستواء  
 الارض الى غير ذلك والحاصل المدار على انه يبيع الاذان سماعا  
 مقادا ويرى الجدران كلفه ما لم يكن بالغا ذلك <sup>كان</sup>  
 ما هو بالتمام وكذا مع الاشتباه في بلوغ الحد المعلوم **سادسا**  
 كون السفر بايعا فلا يقصر العاصي بنفس سفره كالابن والنا  
 وبمقصد كالفصل للوجهة محتمة كقطع الطريق او مواجهة  
 الظالم ليتوصل الى المظالم او قطع الطريق مع ظن التلف <sup>الذي</sup>  
 بجلا صيد القوت والتجارة ويقصر في سفر التزهر ولو ركب بابة  
 مغضوبة او على محل مغضوب او ذات فعل مغضوب او كان <sup>مستصفا</sup>  
 لشئ مغضوب او ترك امر واجبا كقضا الدين او نفقة الزوجة  
 ونحو ذلك فلا قرب القصر والاحوط الجمع **سابعا** ان لا يقيم عشرة  
 ايام في بلاد واحد او محل واحد والاحوط مراعاة الغزم وعدم



لا ينفذ في مكان أو نحو ذلك ولم يكن قاصدا مسافرا لا يكون  
 عليه تقصير ولو بلغ الصين لأنهم يفتنون سفره ويتبعون عليه <sup>التقصير</sup>  
 حيث تعين في الابتداء أو في الانتهاء مقصدا يبلغ المسافة وفي  
 حال جوعه مع ما يقع ذلك **ثالثا** ما يقبض القصد ولو عدل فلا  
 قبل أن يبلغ المسافة كاربعة فراسخ عادا إلى التمام ومقتضى  
 الواقعة قصر أو كذا لو تردد في الانتهاء جري عليه حكم المذكور <sup>منقطع</sup>  
 الوفاة في أثناء المسافة قبل بلوغها إذا اطمئت نفسيته بها  
 قصر ولو تردد أتم فإن دجع المزمع السفر قصر بعد القرب فلا فرق  
 من دون اعتبار محل الترخيص على الأقوى ويلزم مراعاة مسافة  
 جديدة من محل العدول أو التردد على الأقوى وطريق الاختيار  
 لا يخفى وللتتابع كالمارة والخادم والعبد ونحوهم حكم المتبع مع <sup>لزم</sup>  
 صحته بحسب عزمه لا من غير عزم ولا عاديا حتى لو عزم على  
 الضحية وكانت لازمة له شرعا استقل بحكمه ولا يكون تابعا  
 فيه فإن علم قصد متبوعه تبين قصد وحكمه وإن جهل ذلك  
 بقى على التمام لعدم قصد المسافر لا يكلف الاستخبار من متبوعه  
 ولو علم قصد متبوعه وتردد في أنه يصحبه أولا لم يكن قاصدا <sup>لزم</sup>  
 ويكون كالملاح لا يقرب والجواب على السفر أن علم غاية الجبروت <sup>حكم</sup>

بلوغها

٤٦٩ يبلغها المسافة وعدل من لم يعلم متى ياذن له بالرجوع كان  
 كالملاح لا يقرب **أيضا** ما يقبض القصد ولو عدل فلا يقرب  
 وهو في بلد **خامسا** أن يتجاوز محل الاختصاص وذلك بلوغه  
 عليه إذا انقضى الوقت لو وقف على صورة البلد ونجى عليه شكل حد الفتح  
 المتوسطة ويعبر للمقاصد حتى للوقت وسماح النامع وأما <sup>الوقت</sup>  
 ونظر الناظر إلى الجردان وتوسطهما في العلو والبطو واستواء  
 الأرض للغير ذلك والحاصل المدار على أنه يسمع الأذان سماعا  
 معقدا ويرى الجردان كأنه في مالم يكن بالغاذ ذلك <sup>كان</sup>  
 ما هو بالتمام وكذلك الاستبانه في بلوغ الحد المعلوم <sup>فيها</sup>  
 كمن السفر لا يغافل يقصر العاصي بنفس سفره كاللحق والنا  
 وبمقصد كالفصل إلى جهة محترمة كقطع الطريق أو مواجهة  
 الظالم ليتوصل إلى المظالم أو قطع الطريق مع ظن التلف <sup>الذي</sup>  
 بخلاص القوت والتجارة ويقصر في سفر التزهد ولو ركب دابة  
 مفصولة أو على حمل مفصوب أو ذات فعل مفصوب أو كان <sup>مستصفا</sup>  
 لشئ مفصوب أو ترك امرأا واجبا كقضا الدين أو نفقة الزوجة  
 ونحو ذلك فلا يقرب القصر والاحوط الجمع **سائبا** أن لا يقيم عشرة  
 أيام في بلد واحد أو محل واحد والاحوط مراعاة العزم وعدم



الاكتفاء بحجة الاطميناء بالعاشرة ايام والمداد في البلاد البكر الحارة  
 للعامة على الحلة وبلاد الجحف ومجدا لكوفة محلات وكذا بلاد  
 الكاظمين وبغداد والمصبر المكان دون البيت فلا يصح فيها  
 في بيت الاعراب ما لم تطهر نفس بعد الرجوع الى عشرة ايام اذا  
 تمت شرائها فاقامها ناويا لها اتم ولو دوى قامة في اثناء  
 المسافر او كان الوقت قد فيها كان نعم لو قصد مسافة فبلغها ثم حصل  
 التردد فان قرده لا يفتى شيئا وبقى على حكم القصر ولا بد من عشرة  
 ايام تامة متواليه مع لياليها ولا يعد اليوم المنكسر ولو في صورة  
 التفتيح والاحوط الجمع ولو عدل عن الإقامة في اثنائها او تردد  
 كان صلي فرضية تماما ولو نسي ان يبقى على التمام والداخل في كثر  
 الثالثة في حكم من اتم الفريضة وجبر قوت وفي الصلوات تماما في محل  
 التحجير جبر الاقرب بخلافه ولا يلحق بها التوافل والقيام وينقطع حكم  
 السفر بالتردد ثلثين يوما في محل واحد فاعلى نحو ما تروى بالمعجزة  
 في نفس السفر او غاية قيل ويصح على التمام حتى يقصد المسافة  
 على نحو ما يعبر في الخارج عن المنزل والاحوط الجمع بين القصر والتمام  
 اذا لم يقصد مسافة بعد مفارقة المعصية ومثله جميع من مضى  
 التمام بعلا لا يتفاد ولو خرج الى ما دون المسافة اتم في الذنبا

ولا اثناء او حال قصدك بطلان حكم المسافر

وفي نفس

٧٠

وفي نفس المقصد ناويا للرجوع او مترد قافية ناويا للإقامة  
 بعد الرجوع او لعدنها او مترد فيها ويتم في الرجوع ومحل الإقامة  
 حيث لا يلزم قصد المسافر مع نية الإقامة ونية عدنها او التردد  
 فيها والاحوط في القسمين الاخيرين بين الجمع القصر والتمام  
 اما لو لم يقصد المسافر اذا كان في سميت فهو المقصد وكان  
 ذلك يبلغ مقدارا اختار فان العود اليه مستلزم لقصد ذلك  
 المقصد فيلزم فيها القصر ويلحق بالإقامة في قطع حكم السفر ولعلنا  
 المتأجدين في القصر جميع موافق على الاقوى والاحوط فيلزم  
 الإقامة بجمع بين القصر والتمام **ثامنها** ان لا ينقطع سفره  
 بالود والى وطنه ومسكنه فلو وصل اليه انقطع حكم سفره ولا  
 فرق بين ما كان له فيه منزل او لا وما كان له فيه ملك او لا  
 ولو كان ذا وطنين يقسم السنة بينهما تقريرا بنصفين اتم في  
 كل منهما ولو عدل عن وطن المعية فان لم يكن له في الاول منزل  
 اقام فيه ستة اشهر ولو متفرقا قصر فيه بلديب وان كان له ذلك  
 فالاحوط الجمع وان كان الاقوى القصر ويتم في الوطن الجديد  
 بحجة اليته في جبر قوت والاحوط التوطن اياما يتحقق بها  
 الصلوات العرفي والاحوط منه اعتبارا قامة فيه ستة اشهر فان



يكن ذلك ولو متفرقا فالأحوط الجمع ووطن الأعراب بيوتهم  
 إن كانوا من أهل الرحيل ومكانهم الخاص لم يكن لهم عند رحيل  
 ومساكنهم تقبر من طرق البق إذا كانت مجتمعة ولم يكن حاجة  
 عن العادة ومع الخروج عنها يكون لكل فريق حكم لنفسه  
 ومع عدم الاجتماع يلحق كل بيت بحكمه **تاسعا** إن لا يكون السفر  
 عمله كالمكاري والملاح والساعي وأمير الببادرو الشحاني  
 وأمراء القلاحين وجميع من علمهم السفر بالأقرب مراعاة  
 كون سفرهم في علمهم فلو سافر المكاري بدون دابة والملاح  
 بدون سفينة وكذا الباقيون فالأقرب لقصر والأحوط  
 الجمع وينقطع حكم التمام مع الإقامة عشرة أيام في منزله  
 متويزة أو غير متويزة أو في غير منزله مع عدم النية ويرجع إلى التمام  
 في المسفرة الثانية على الأقرب والأحوط الجمع في المسفرة الأولى  
 والثانية **عاشرها** وهو شرط وجوب القصر أن لا يكون في الأماكن  
 الأربعة للجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة والحائلي كمين  
 على مشرفه أفضل القيمة والسلام فالمجلس في أحدها يتخير بين  
 القصر والالتزام **في التمام** أفضل ويقصر على المجدين الأميين  
 دون الزيايين والأقرب الحاق التطوع والمواضع للتحفة

من الجاهل

من المساجد بالمساجد وفي المأرب الداخلية في أحدان إن شاء  
 وكذا الأسمكال لودخل بعض المصلى في المسجد وخرج بعض  
 والأحوط القصر ونحوها حار ما دار عليه صور العن الشريف  
 والأحوط الاقتصار على ما حول الصريح المبارك مما لا يزيد  
 على خمسة وعشرين ذراعاً بذراع اليد والأحوط الجمع القصر  
 ثم المدة القصر على وقت فعله لا على وقت الوجوب فمن دخل  
 عليه الوقت في بلاده وسافر حتى خرج من محل التخصيص قصر  
 دخل عليه الوقت في السفر ثم دخل منزله أو محل إقامة عشرة <sup>أي</sup> قبل  
 الصلوة على تمام والأحوط الجمع بين القصر والتمام في المقام  
 وأما القضاء فيتعين الأداء فإفادات حضرا يصل تمام ولو في السفر  
 وإفادات سفرا يصل قصر ولو في الحضرة ومن أتم جاهلا  
 بأصل مسئلة القصر صححت صلوة ومن جهل بالخصوصيات  
 حكم الإقامة والقرء وفرغ من إقامة الحنفة مثلا أو التردد  
 في العشرين يوما موجب للالتزام فإتم من الصلاة وإعادة والقضاء  
 على نحو المعتد ومن قصر في الحضرة عاد وقضى مطهرين أتم  
 في السفر ناسيا عاد في الوقت لا في خارج والأحوط إعادة  
 مطم وإذا أتم مسافر يحضر أو بالعكس اصطفا في الأولتين















